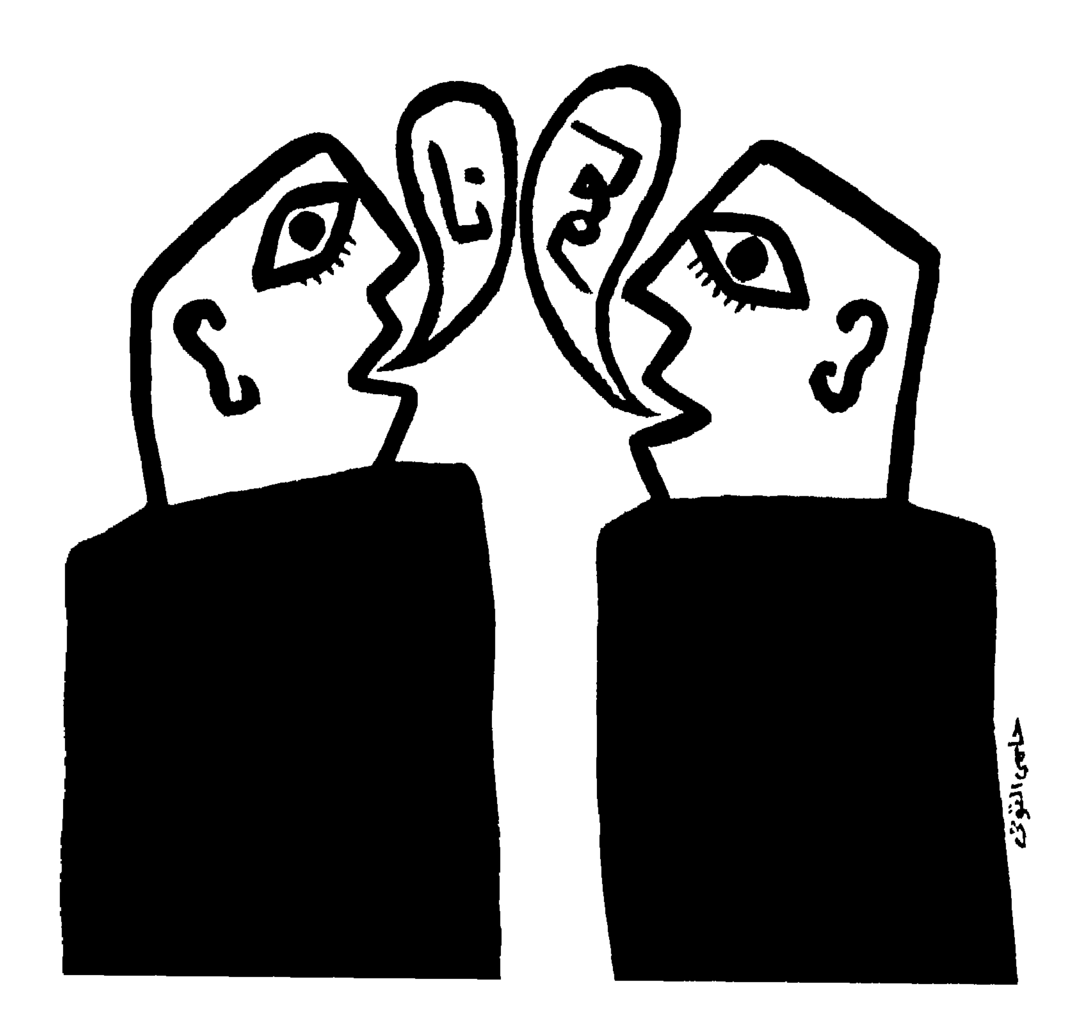
د. رفيق حبيب

تفكيك الديموقراطية






تفكيك
الديموقراطية

الطبعــة الأولى
١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

© دار الشروق
أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى - رابعة العدوية - مدينة نصر
ص.ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣
فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

د. رفيق حبيب

تفكيك الديموقراطية

دار الشروق



مقدمة

فى الصفحات التالية رؤية لمجمل المعارك السياسية والثقافية ، التى شغلت من عمر أمتنا سنوات وسنوات ، وهى رؤية للحادث فى نهاية القرن العشرين ، ومحاولة ضمنية للخروج من تلك المعارك ، قبل مقدم القرن القادم . أو ربما هى محاولة تفجير المعارك ، حتى نخرج من دائرتها الجهنمية . ليست - بالطبع - القول الفصل ، ولكنها محاولة للبحث عن نهاية لدوامة المعارك التى لطخت ثوب الأمة .

ولمعالجة المعارك ، ومواجهتها أساليب عدة . منها التحليل ، ومحاولة الفهم ، والتفسير . والمحاولة التى نحن بصددها فيها من كل ذلك ، بالإضافة إلى كونها تجريبا للصراحة ، وخروجا عن أى قناع ، فهى بعيدة عن المناورة ، وبعيدة عن أى محاولة للتجميل . فهى عرض لا تنقصه الصراحة ، وصراحة لاتنقصها الجرأة ، أو هكذا نظن .

والهدف من ذلك ، أن نخرج معارك الساحة عن أى التباس سائد ، ونفتح الجرح فى أعماقه . وفى ذلك نداء لعقلاء الأمة ، لرؤية واقعنا كما هو بلا رتوش ، حتى نتدبر أمرنا ، قبل أن يفعل غيرنا ذلك .

ولاشك أن كل معالجة متحيزة ، لأنها رؤية تعبر عن صاحبها . وفى المعارك ، وتحت وابل الرصاص ، ووسط جو مشحون بالعنف ، وملبد بسحب

المحاكمات العسكرية والقوانين سيئة السمعة ، فى جو كهذا نقول إن التحيز فريضة لايمكن الفكاك منها . فكل رؤية هى انتصار لفكرة ، وحرب على فكرة أخرى . وعندما تصاب أمة بالأزمات ، كأمتنا ، يصبح التحيز فى حد ذاته كفاحاً ونضالاً ، لأنه إعلان مبادىء ، ورسالة تحمل سلاح الإيمان ، وتواجه بسلاح الترهيب .

والصفحات التالية مشاهد للمعارك السياسية الراهنة التى تشغل عقل ووجدان أمة العرب والمسلمين ، وهى مشاهد من منظور متحيز ، لمقولة أننا أمة العرب والمسلمين ننتمى إلى حضارة متميزة ، ومختلفة عن غيرها . ولذلك ، فلنا قيمنا التى لا يجوز أن نتنازل عنها . ومن خلال هذا التحيز الواضح لقيم الحضارة العربية الإسلامية ، نعرض لمشاهد واقعنا المعاصر ، ومعاركه ، ورموزه ، وشعاراته .

لذلك نخضع مقولات الحياة السياسية لقيمنا ، فنرى الديمقراطية من خلال تحيزنا القيمى ، ونكشف أبعادها ودلالاتها وأساليبها ، وكذلك بالنسبة للحداثة والتقدم والليبرالية وغيرها من شعارات هذا الزمن . ولا نظن أن فى ذلك تحيزا مكروها ، بل هو التحيز الوحيد الجائز ، تحيز الأمة لقيمها ضد كل ما يفرض عليها .

د. رفيق حبيب

فبراير ١٩٩٦

استعمار صناعة محلية

عندما نعود إلى نهايات القرن التاسع عشر ، تظهر فى أفق التاريخ قضية الاحتلال العسكرى ، بكل أبعادها . تلك القضية التى فجرت مشاعر الوطنية الصادقة ، لتدفع أبناء هذا الوطن نحو معركة الاستقلال . وتبرز أسماء مثل أحمد عرابى ، ومصطفى كامل ، ومحمد فريد ، وسعد زغلول ، ومصطفى النحاس ، وكلهم رموز تلك المرحلة ، التى تجمع فيها أبناء الشعب معاً ، كتلة واحدة فى مواجهة الاستعمار . ومالبث القرن العشرون على الوصول إلى منتصفه ، حيث قامت ثورة يوليو ، على يد جمال عبد الناصر وصحبه ، لتعيد لمصر استقلالها . وبعد أقل من نصف قرن من ثورة يوليو ، علينا أن نسأل أنفسنا بصدق ، هل تحقق الاستقلال ؟!

إن كفاح الشعب عبر السنوات الطويلة ، ليس دون فائدة . فما أنجز على أرض الواقع ، هو جزء أصيل من تاريخ النضال الوطنى . مع هذا يظل السؤال حائراً ، فالاستقلال كما فهمناه من التاريخ ، كان جلاء قوات الاحتلال العسكرى . ولكن الاستقلال كما نفهمه الآن ، مع نهايات القرن العشرين ، ليس هو جلاء القوات ، بل جلاء الأفكار والنفوذ والهيمنة . لذلك عدنا بعد هذه القصة الطويلة من الكفاح ، نطالب مرة أخرى بالاستقلال وهذه المرة نواجه مشكلة معقدة ، فالاحتلال موجود ، وغير منظور. وحتى ندركه لن ينفعنا البصر ، بل نحتاج للبصيرة .

تلك بالفعل إشكالية اللحظة الراهنة ، فعندما نجد أمامنا قوة محتلة غاشمة ، ترفع السلاح فى وجه أبناء الوطن ، عندئذ يسهل أن نحشد قوانا تجاهها ، ولكن عندما تختفى رموز الاحتلال ، ويصبح احتلالا ضمنيا غير صريح ، تتعقد الأمور وتتوه منا العلامات والرموز ، ويصعب أن نعرف العدو من الصديق . ولكن هل بالفعل لم يتحقق الاستقلال ؟!

إن العودة للوراء قليلاً ، تنفع فى تتبع مسيرة الأحداث . فقوات الاحتلال الغربى ، جاءت فى أشكال رمزية ، قبل وبعد ، قدومها فى شكل عسكرى سافر . إن وقائع مسيرة الأمة تكشف عن طوفان من الأفكار الغازية ، التى تدفقت على البلاد خلال القرن التاسع عشر ، وفى نهاية تدفق الأفكار ، جاءت قوات الاحتلال . وقبل أن يضع الجندى قدميه ليستعمر البلاد كان التاجر قد سبقه ، ووضع قدميه وحقق الهيمنة على اقتصاد البلاد . فالاحتلال بدأ مستتراً بالأفكار ، ثم بالأموال ، وتحول سافراً بالقوات العسكرية . وعندما احتلت الأفكار مساحة من العقل ، كونت لها أتباعا من أبناء الوطن أنفسهم . وعندما دخلت الأموال لتحتل مساحة أخرى ، تجمع حولها أصحاب مصالح من الوطنيين أنفسهم . وكذلك فإن القوات العسكرية ، وهى تمارس عملها ، جذبت حولها بعض العملاء .

والأفكار احتلت العقول ، والأموال استعمرت المصالح ، وعندما رحل الاستعمار العسكرى ، واجه قادة يوليو استعمار المصالح الذى بقى معركة ذات دلالة فى وجدانهم ووجدان الشعب . وبقى السد العالى ، رمزاً لمقاومة استعمار المصالح . ولكن الطابور الخامس للاستعمار والذى سبق قدومه ، استمر بعد خروجه ، وظل مؤثراً طيلة معارك استقلال المصالح ، وكان هو استعمار العقول وأتباعه .

وعندما كنا تحت الاحتلال ، كنا نواجه عملاءه ، وبعد خروج الاحتلال اختفى العملاء ، وبقى الوكلاء . فالأفكار التى استعمرت عقول القلة ، ظلت تجد أرضية لها من بين أبناء الوطن ، حتى كونت جماعة وكلاء الغرب . واستمر تأثير الاستعمار الثقافى ، بأشكاله المتعددة ، طيلة مراحل الكفاح ضد الاستعمار العسكرى ، وبعد جلائه ، وحتى الآن . وظل استعمار الأفكار ، هو الأرضية الثابتة ، لنزع كل احتمالات استقلال الأمة . فهو المرحلة التى مهدت لغيره من أشكال الاستعمار ، وهو كذلك العنصر الذى جعل الاستقلال الحقيقى وهماً ، سرعان ما يتبخر .

وبعد مرحلة من محاولة استقلال المصالح والقرار الوطنى . عدنا مرة أخرى إلى استعمار المصالح ، بل واستعمار القرار السياسى . وكان ذلك تحت مظلة الانفتاح الساداتى ، حيث عادت منظومة الهيمنة للاكتمال . ونشط وكلاء الغرب فى المجال الثقافى والاقتصادى والاجتماعى ، من خلال مظلة واسعة من شبكة المصالح . ومع تزايد الوكلاء الغربيين ، تزايدت حدة ترابط المصالح ، لتكون نخبة حاكمة لأبناء الوطن ، ومحكومة من العالم الغربى .

نعم ، إننا لا نعانى من استعمار عسكرى خارجى . ولكننا نواجه استعمارا اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا ، استعمار لا يفرض نفسه من خلال الجيوش الغربية ، بل يفرض نفسه من خلال وكلاء الغرب ، إنه استعمار صناعة محلية !! فهل تحقق الاستقلال ؟! لا ، فالأفكار والقيم والمبادىء التى تحكمنا ليست منا ، والمصالح والنخب الحاكمة ، هى نموذج مفروض لم تختره الأمة ، لذلك فهو نموذج يستعمر عقل ووجدان الأمة ، ويسيطر على مصيرها وقرارها .

فالنموذج الغربى ، إذن يحكمنا من خلال رموز مصرية ، ويفرض هيمنته

ومصالحه من خلال شخوص مصرية . وما تحقق على أرض مصر ، هو نفسه ما يتحقق فى العالم العربى الآن ، فالواقع أن مصر استسلمت أولاً ، بفضل التنازلات الساداتية ، وأصبح ذنبها لا يغتفر ، لأنها قادت العالم العربى إلى مرحلة التنازلات الكبرى . تلك التنازلات التى بات واضحاً أنها تقترب من التنازل عن الهوية العربية الاسلامية ، من أجل الشرق أوسطية المزعومة . وما يحدث الآن فى الساحة العربية يحقق للغرب ما لم يستطع تحقيقه بقوة السلاح ، مضافاً له ميزة هامة ، وهى أن الاستعمار اكتسب ملامح عربية ، فأصبح من الصعب أن تعرفه وتميزه وتناضل ضده .

وملامح الاستعمار المحلى ، لا تختلف عن الاستعمار الخارجى السافر ، مما يؤكد أن النتائج والغايات واحدة . فوكلاء الغرب المحليون ، من حكام ونخب ، يقومون بدور السلطة الأعلى ، المالكة للرسالة الحضارية ، رسالة التقدم والرخاء . وهى نفس المبررات التى ساقها الاستعمار نفسه ، عندما جاء ليحتل بلادنا ، تحت زعم أنه صاحب رسالة حضارية تجاه الشعوب المتخلفة .

نفس هذا الأمر يتكرر الآن ، فمثقفو الليبرالية يعلنون جهاراً نهاراً ، أنهم يحملون القيم التى ستغير هذا المجتمع المتخلف ، وتحقق التقدم . وتلك اللغة ليست بلا دلالة ، بل إن دلالتها تكشف النقاب عن أصلها فالنظر للمجتمع بإعتباره متخلفاً ، أى ككل سلبى ، يعنى ضمناً أننا نحتاج لإزالة ملامح هذا « الكل » ، وإكسابه ملامح جديدة ، مما يؤدى إلى إزالة « التخلف » وزرع «التقدم » . وهذه الفكرة استعمارية الشكل والمضمون ، لأنها تصور الأمة باعتبارها كيانا ماديا ، يمكن أن تنزع ملامحه ، وتزرع غيرها . وبهذا يصبح تبديل القوة الحاكمة بالسلاح ، قد تحول إلى تبديل العقول بالإغراء .

ومثقفو السلطة ، يفعلون نفس الشىء تقريباً ، عندما يوجهون خطابهم

الأخلاقى المتعالى للجماهير ، باعتبارها ابناعاقا ، يجب إخضاعه للسلطة . مما يعنى ضمناً أن هناك من يعرف مصلحة الجماهير أكثر منها ، وهو الحاكم بالضرورة . والحاكم الذى يحمل رسالة إقامة دولة الحداثة ، الدولة القوية ، ورسالة إدخال الدولة فى النظام الدولى ، هو القائد الذى يقود الشعب / القطيع ، بما يعرفه من مصلحة هذه الأمة التى لا تعرف مصلحتها .

النموذج واحد إذن ، نموذج قوة حاكمة مسيطرة متعالية ، تعرف «الطريق» وحدها ، فى مواجهة شعب جاهل متخلف ، يحتاج لمن يقوده . ولأن النخبة الحاكمة هى التى تعرف فعلى الشعب « الجاهل » ، أن يطيع ، لأنه يضمر الفضل لهذه النخبة التى جاءته دون أن يصنعها هو ، لتنقذه من تخلفه . وهذه النخب تقدم للجماهير مشروع الحداثة والتقدم ، أى تقدم لها المشروع الغربى ، وتقوم بدور الوكيل الذى يدين للغرب بالفضل ، والذى تتحقق مصالحه فى الغرب . فالدول الغربية هنا ، هى المعلم وصاحب الأفكار ، والمسيطر على المصلحة الرأسمالية النهائية ، وهى مانح الأجر . فكل وكلاء الغرب يتقاضون أجورهم من دول غربية ، والفرق أن الأجر يسمى أحيانًا منحة أو قرضا ، أو بعثة دراسية ، أو فرصة عمل ، أو إلقاء محاضرات ذات أجر عال ، أو فرص مؤتمرات دولية ، وكلها أشكال للمصالح تتولد عنها منافع ، تشد الوكيل الغربى إلى مصادر خارج حدود وطنه .

وهكذا تكتمل صورة استعمارية كاملة ، ويحقق الغرب رسالته ، باعتباره صاحب رسالة حضارية ، لم يستطع أن يحققها بقواته العسكرية المستفزة للمشاعر الوطنية ، فأصبح يحقق هذه الرسالة من خلال وكلائه المحليين . وبهذا أصبح الغرب فى صورة تبعده عن استخدام القوة ، يجمل وجهه ، ويدفع بوكلائه للوقوف فى وجه أمتهم . وتدور عجلة الهيمنة الغربية ، تحت

تهديد السلاح ، ولكنه هذه المرة سلاح الأنظمة المحلية الحاكمة . فالحداثة كنموذج مفروض من أعلى ، تحتاج لقوة السلاح ، حتى تصبح الجماهير متلقية ، ولا تشارك فى القرار ، لأنها جماهير « متخلفة » .

لهذا سنجد أن خطاب الحاكم ، مثل خطاب النخبة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ، يؤكد دائماً على معوقات تحقيق التقدم والتنمية ، وفى كل مرة نكتشف أن المعوقات هى الجماهير نفسها ، عددها ومواليدها ، وتقاليدها وأعرافها ، وأفكارها وقيمها . وهى نظرة استعمارية تبارى نظرة المستشرقين ، فى غلوها ، وابتعادها عن جوهر الأمة وهويتها ، وعجزها الواضح عن فهم الأمة . فالاستعمار المحلى ، ليس إلا واجهة للقوى التى تقف خلفه ، وتحركه كالدمى .

ديمقراطية التكفير

فى كل نظام هناك ثوابت وأساسيات ، أى معايير أساسية ، توضع من أجل تحديد التوجه العام للنظام . وبالتالى اختيار مساراته الأساسية . وفى الفترة الماضية ، ومنذ ثورة يوليو ، وضعت معايير مختلفة للعمل السياسى ، وتوجهاته الأساسية . وكان منها نظام الحزب الواحد ، أو تحالف قوى الشعب ، والذى تحول بعد ذلك إلى النظام الديمقراطى . ومنها كذلك التوجه الاشتراكى ، والذى تحول إلى نظام رأسمالى .

والمشكلة الحقيقية فى هذه التوجهات ، أنها لم تحظ بالمبررات الكافية ، وبمعنى أكثر دقة لم تحظ بالشرعية . فحتى يكون النظام شرعيا ، عليه أن يمر بعدد من المراحل والإجراءات ، التى تبرر وجوده ، وتثبت أنه تعبير عن اختيارات الأمة . ولكن ما حدث على أرض الواقع ، كان أمرا آخر . فكل نظام سياسى ، يتجسد فى شخصية الحاكم على وجه الحصر ، وكذلك الجماعة الحاكمة ، كسياق محيط يحدد مجال النفوذ والمشورة . ولهذا كانت الأنظمة تبدأ بإعلان الحاكم للتوجه السياسى الجديد الذى يختاره . ثم تقوم الجماعة الحاكمة ، بكل أدواتها ، أى مؤسسات الحكم والدولة معاً ، فى نشر التوجه السياسى الجديد وتعبئة الجماهير حوله . ويجرى ذلك غالباً ، من خلال طرح المبررات ، وتحديد تصور عن الوضع فى النظام الجديد.

وفى هذا المناخ ، ساد التحول من نظام إلى آخر ، تحت دعاوى تتراوح بين

تقييم النظـام السابق ، وإثبات فشلـه ، إلى التأكيد على أن النظام الجديـد هو اختيار العصر . وهكذا دارت عجلـة المحاولة والخطأ ، وكان لحمهـا وسداها استيراد أنظمـة غـربيـة وتطبيقهـا على المجتمـع المصرى ، ثـم التجـاوز عنهـا باعتبارها فاشلة ، وفرض نظام جديد ، وهكذا .

ونظرة سريعة لما حدث ، تؤكد أن الجماهير لم تـأخذ هى مبادرة اختيار نظام وترك آخر ، بل الحكـام كانوا ومازالوا هـم أصحـاب المبادرة ، وأصحاب الحق الوحيد فى اختيار نظام الحكم وتوجهاته . بهذا أصبحت الجماهير سلبية تماماً ، حيث يفرض عليها نظام ويتم التـأكيد على أهميته ونفعه . ومن خلال التغيير فى الأنظمـة الحاكمـة ، وتغيير البرامـج والتـوجهـات ، زادت درجـة سلبيـة الجماهير، لأنها ببساطة واجهـت حالة فريدة ، حيـث يتم إقناعها بـالفكرة ثم عكسها . مثل إقنـاع الجماهير بالحزب الواحد ، ثم تعدد الأحـزاب ، وكذلك الاشتراكية ثـم الرأسمالية ، وأيضا إقناع الجماهير بـالحل العسكرى لـلاحتلال الإسرائيلى ، ثم إقناعها بالحل السلمى .

أدى ذلك فى النهاية ـ حسـب تصورنا ـ إلى أن الجماهير أصبحت لا تمارس حقها ، وبـالتالى تخلت عـن مسئوليتها . فعندمـا ينزع من الأمـة ، حق اتخاذ القرار ، تنزع الأمة عن نفسها أى مسئولية تجاه ما يحدث حولها . ويحولها الموقف السلبى إلى مشـاهد ، يراقـب الحكومة ، ليحدد مـدى نجاحها مـن فشلها ، ويحدد موقفه بعد ذلـك ، وهو موقف الصمت غالباً ، ثـم التمرد أحياناً . إن هـذا الـوضع ، أدى إلى عـزل الجماهير عـن مجمـل السيـاسات التـى تمارسهـا الحكومة ، مما جعلها فى النهاية تأخذ مـوقفاً شديد الخطورة . فالسلبية ترجمت فى النهايـة إلى موقـف من يرفـض المشاركـة فى أمر لم يقرره . فـالحكومـة تضع السياسـات وعليها أن تنفذهـا ، أما الجماهير فليسـت ملزمة بهذه السيـاسات

ويمكنها أن تتهرب منها . والأهم من ذلك ، أن الجماهير لم تعد تشارك فى مشروع مستقبلى يحقق لـلأمة التقدم المنشود . ونتصور أن هذا ، قد أدى فى النهاية ، إلى مواقف من الشعب نفسه من شأنها أن تعطل ما تقوم به الحكومة ، أو على الأقل مواقف لا تساعد الحكومة على إنجاز ما تريد .

والحقيقة أن الحكام ونخبهم ، قد أعلنوا سياسات وتوجهات ليست من إبداعهم ، بل تم نقلها من خلال وسيط ، وهو النخبة المثقفة ذات التوجه الغربى . فأصبح الحاكم يقتبس أفكار هذه النخب وينفذها . وهكذا توالت السياسات ، وفى كل مرة لا يتحقق الهدف ، يتم التخلص من المسئولية عما حدث . ويحدث ذلك خاصة مع تغير رئيس الجمهورية ، حيث يتنصل اللاحق من مسئوليته تجاه السابق . تحت افتراض مستمر متكرر ، وهو أن ما حدث أصابه الخطأ ، وما يحدث هو الصواب . بالطبع يختلف هذا الوضع بين مبارك والسادات ، حيث يمثل الأول امتدادا للثانى فى الكثير من السياسات .

وهكذا مع منتصف السبعينات ، ظهر الاتجاه نحو الديمقراطية . لتأخذ أشكالاً متعددة ، تحت مبررات مثل التدرج ، وتهيئة الشعب حتى ينضج ويمارس الديمقراطية . ومع تسعينات القرن العشرين ، وصلنا بالكاد لما يسمونه « بالديمقراطية المقيدة » ، وهى شكل مشوه للديمقراطية . ويبدو أن هذا شأن كل الأنظمة المستوردة المفروضة على الأمة فهى أنظمة غربية إلا كثيرا . والواقع أن معظم التجارب فى القرن العشرين ، لم تكتمل ولم تنجح ، ويتم التحول عنها ورفضها وهكذا . والأكثر طرافة من ذلك ، أن الخمسينات تميزت بتوجه رأسمالى ، ثم بعدها فى الستينات ظهر التوجه الاشتراكى ، لنعود فى السبعينات للتوجه الرأسمالى . وكأننا ندور فى حلقة مفرغة ، فلم نصل إلى النظام الملائم لنا ، ولم نحصد فى النهاية إلا تجارب غلب فشلها على نجاحها .

ورغم عدم شرعية هذه السياسة فى الاقتباس من الغرب ، وفرض الأنظمة على الأمة ، إلا أن الخيار الديمقراطى صحبه حملة إعلامية مكثفة من معظم النخب الحاكمة ، أوصلتنا إلى وضع يظهر فيه بوضوح أن الديمقراطية الآن هى معيار العمل السياسى وشرطه الأساسى . ولكن هذا المعيار يطبق بأساليب جد غريبة ، فنظام الحكم المنوط به تنفيذ النظام الديمقراطى ، يمارس من الأساليب ما يجعل الديمقراطية هى وسيلة لتأييد نظام الحكم فقط . فهى ليست مشروطة ومقيدة ، بل هى خالية من تداول السلطة ، وخالية أحياناً من حرية التعبير عن الرأى .

وعلى الجانب الآخر ، اتفقت النخبة الحاكمة ونخبة المثقفين المتغربين على أن الديمقراطية شرط لأى تيار سياسى ، يريد العمل السياسى . ومن خلال هذا المعيار ، أصبحت هناك قوى يلزم استبعادها والقضاء عليها ، لأنها غير ديمقراطية . وهناك قوى أخرى تدعو للديمقراطية ، وتصر النخب على أنها تدعى الديمقراطية ، ولكنها سيئة النية ، ولذلك يلزم استبعادها . وهكذا أصبحت الديمقراطية تقاس بالنيات وأصبح من يقبلها عن نية خالصة مؤمنا ، ومن يقبلها عن نية غير خالصة كافرا . وتحولت الديمقراطية إلى أداة تعصف بتيارات سياسية عديدة ، وتبيح دماء البعض ، وتبيح حرية البعض ، ومن لا يطوله العنف الرسمى ، تطوله المحاكم ، وعلى رأسها المحاكم العسكرية .

فهل أنت ديمقراطى ؟ نعم إنه السؤال الهام والأساسى الآن ، فإذا كانت بعض التيارات الإسلامية تشددت حتى بدأت تفتش عن النيات وتسأل هل أنت مؤمن ؟ فإن قوى التقدم والاستنارة تفتش عن النيات وتسأل هل أنت ديمقراطى ؟ والحل بالطبع ليس فى الإجابة بنعم أولا ، ولكن فى تحديد خفايا

القلـوب ، وبدأ الجميـع فى البحـث فيها داخل الصـدور ، فـانطلقت حـرب التكفير.

وحـرب التكفير لها دلالـة هـامــة ، فهـى تشير إلى أن هنـاك معسكـرات سياسية ، ذات حـدود واضحة ، وأن كل معسكر يأخـذ وضع الاستعداد تجاه المعسكر الآخر . فهى حالة من الاستنفار السياسى . ولذلك ، علينا أن نؤكد أن الإيمان فى الصدور ، فليس لأحد أن يسأل عـن إيمان الآخر ، ويتصور أنه يعرف ما يبطن . ولكن عندما يكون السؤال / الاتهام حول الديمقراطية ، فإن الموقف يزداد تعقيـداً . فعلينا أن نعرف ما المقصـود بالديمقراطيـة . فهل قبول الديمقراطية ، يعني قبول النموذج الغربى واتباعه ؟ فإذا كانت الإجابة بنعم ، فإن ذلك يعنى أن فرض الديمقراطية على الجميع ، يعنى فرض النظام الغربى على الجميع أيضاً . وتصبح الديمقراطية بحق ، هى نظام لتكفير كل من يخرج عن النمـوذج الغربـى ، واتهامه ليس بالكفر المخـرج من الملـة ، بل بـالكفر المخرج مـن الوطنية ، ثم هـو الكفر الذى يسقـط كل الحقوق السياسيـة ، ثم وذلـك هـو الأهـم ، أن عمليـة التكفير على ملـة الـديمقـراطيـة ، تـؤدى إلى استحلال دماء الآخرين وحريتهم وإنسانيتهم .

إن الأمر جـد خطير ، فإذا تصـورنا أن هناك مـن يحاول فرض نماذج تـراثية متطرفة بقوة السلاح ، فإننا أيضا نـواجه فرض الديمقراطية بقوة السلاح . لأن الشعار صنع فى الغرب ، وحمله وكلاؤه ، ثـم وضعتـه أجهـزة الإعـلام موضع القداسة ، ثـم بدأنا نحاكـم تيارات كثيرة على محك هذه القداسـة المستوردة . والواقـع أن التيـارات الإسـلامية هى المستهدفـة من هذه العملية . وهى التى تـم «تكفيرهـا » جميعـاً ، لأنها خـارج ملـة الـديمقـراطيـة . ولـذلـك تـم استحلالها .

والخطورة هنا ، أن الديمقراطية كمعنى مقدس ، وملة تفرض على الجميع ، ولا مكان فيها لقبول الآخر ، أصبحت رأس حربة فى مواجهة تيارات التراث ، أى الحركات الإسلامية بكل فصائلها ، ومعنى ذلك أن التراث يقبل أو يرفض ، حسب انتمائه أو إيمانه بالديمقراطية . وهكذا أصبحت الديمقراطية أكثر قداسة من التراث نفسه ، وأصبحت الحضارة الإسلامية ، كمشروع نهضة وعمل سياسى ، تحتاج حتى تمنح الشرعية ، إلى صك يؤكد ديمقراطيتها ، وهذا الصك لن يمنح لها إلا من النخبة الحاكمة المتغربة .

لذلك نؤكد أن محكات الشرعية الحقيقية يجب أن تنبع من التراث ، لا أن تفرض عليه . حيث إن التراث ، هو تلك القيم والأفكار والمبادىء ، التى تحملها الأمة جيلاً بعد جيل . ومن خلال إيمان الأمة بتراثها وثوابتها ، تتحول تلك القيم والمبادىء إلى معيار للشرعية . ولذلك علينا أن نسأل عن شرعية الديمقراطية من خلال منظومة المبادىء التى تحملها الحضارة الإسلامية ، حضارة الأمة ، وليس العكس . فإذا كانت الديمقراطية تحمل معانى تتلاءم مع تراث الأمة ، فهذا ما نقبله ، أما ما يخالف تراث الأمة فلا يمكن قبوله . فالقداسة لأصولنا ، ولن تكون لأصول الآخرين . بمعنى أن القداسة بالنسبة لنا ، تمنح فقط للقيم التى توارثتها الأمة ، والتى تؤمن بها .

والأفضل فى رأيى ، أن نعتبر تجربة الغرب الديمقراطية ، دافعا لنا لنؤكد جوانب التسامح فى حضارتنا ، فيما يخص الممارسة السياسية . وبالتالى فإن المستحسن أن نخرج القيم التى ننتمى لها ، ونعيد طرحها وتطويرها . ومن داخل الحضارة الإسلامية ، تظهر أهمية التعددية كإيمان أصيل للأمة ، كذلك توسيع قاعدة المشاركة فى القرار السياسى بين الجماعات المكونة للأمة ، ويصبح تداول السلطة بين التيارات المعبرة عن الأمة ، رهنا بالاتفاق فى الفروع ، والإجماع فى الأصول .

بمعنى آخر ، إن مصطلح الديمقراطية ، مقبول إذا كان يعنى تحقيقا لمبادىء الممارسة السياسية الممثلة لأمتنا ، وهو مصطلح مرفوض إذا كان يعنى تحييد تراث الأمة ، وفرض النموذج الغربى . ولكن الأفضل من ذلك ، أن نعبر عن أفكارنا من خلال مصطلحاتنا الخاصة فهل هذا يعنى « الكفر» بالديمقراطية والخروج من دائرة الشرعية المفروضة علينا ، مما يعنى استحلال الحقوق السياسية على أقل تقدير ؟! وهل وصلنا إلى الحالة التى لا نستطيع أن نعبر فيها عن أنفسنا إلا بعد الحصول على « صك الغفران » من الحضارة الغربية عن طريق وكلائها المحليين ؟!



دمقرطة الإسلامي

منذ ثمانينات القرن العشرين خاصة ، والمجتمع العربي يناقش قضية الديمقراطية في الحركة الإسلامية . والحقيقة أن النقاش انحصر في فرض شرط الديمقراطية على الحركة الإسلامية ، ثم رفض أي إعلان ديمقراطي منها ، على أساس أنه إعلان وهمي . ولعل تجربة الجزائر ، هي الرمز المعاصر لتلك الإشكالية . فالقوى الإسلامية في الجزائر وافقت على شرط الديمقراطية ، وسمح لها بدخول اللعبة السياسية والانتخابية ، وعندما ظهرت قدرتها على الوصول للحكم ، انقلب العسكر عليها ، ومعهم بعض النخب والقوى ، وأوقفت العملية الديمقراطية ، حتى لا تكون وسيلة لوصول الإسلاميين للحكم .

ومع حادثة الجزائر الشهيرة ، تحولت أقلام النخب العلمانية إلى إشعال فتيل الحرب ضد القوى الإسلامية . وكان شعار الحرب ، أن القوى الإسلامية تؤمن بالديمقراطية « لمرة واحدة فقط » . أي أنها تؤمن بأن الديمقراطية وسيلة حتى تصل القوى الإسلامية للحكم ، ثم تقوم هي بإيقاف العملية الديمقراطية تماماً . وهنا تجسد رأي يؤكد أن المقولات الديمقراطية للحركات الإسلامية ، ليست إلا شعارا خادعا ، لا تؤمن به هذه الحركات نفسها . وبذلك تم تعميم الحدث الجزائري ، وتحول إلى مطالبة حكومية ونخبوية بمنع التيار الإسلامي من دخول اللعبة السياسية تماماً .

هنا تفاقم المشهد الجزائرى ، بصور متعددة ومختلفة . ففى الجزائر تحولت الدولة ككيان رمزى إلى وهم ، وجرفت البلاد إلى حرب عصابات مستمرة راح ضحيتها الآلاف . وبعيداً عن الجزائر ، تحولت الساحة السياسية إلى حرب معنوية بين تيار العلمانية وتيار الإسلامية ، مما أدى إلى حالة بها الكثير من الانقسام والتفكك . وكأن الدول العربية مقبلة على صراع حضارى داخلى ، وأنها أصبحت ساحة لمعركة دولية ، تقودها أطراف محلية ، وكأننا أمة تأكل نفسها .

ولكن المشكلة لاتقف عند هذا الحد ، بل تحولت بالفعل إلى توجهات شديدة العمق ، تفعل فعلها فى بنية الأمة نفسها ، وتركيبها الأساسى . فأصبحنا أمام مأزق حقيقى ، لايمكننا الخروج منه ، إلا بتجاوز الإشكاليات الأساسية لهذه الأزمة .

نعنى بذلك أن شرط الديمقراطية كقاعدة للعمل السياسى ، تحول إلى معيار تملكه القوى العلمانية ، فأصبحت هذه القوى هى المسيطرة على المفهوم، وهى الداعية له . وعلى هذا الأساس ، أصبحت هناك فئة محددة تملك أن تقرر ديمقراطية القوى الأخرى من عدمها . ويتعقد الموقف ، بسبب تبنى هذه القوى فى معظمها للنموذج الحضارى الغربى ، مما جعلها وكيلا للحضارة الغربية ، وفى نفس الوقت صاحب الحق الوحيد فى قبول ورفض القوى السياسية الأخرى ، وتحديد مدى صلاحيتها للعمل السياسى . وبهذا فرض النموذج الغربى باعتباره الإطار المرجعى لتحديد « الشرعى » وعزل « غير الشرعى » .

أدى ذلك بالضرورة لأزمة « الإسلامى » ، فأى طرح إسلامى يوضع على معيار غربى ، حتى يتم قبوله أو رفضه . وفى ذلك إجحاف سيؤدى بنا إلى

مهالك حقيقية ولنتتبع أثر ذلك على حياتينا الثقافية والسياسية . فعلى الجانب الثقافى ، أصبح « الإسلامى » مرفوضا مادام يخرج عن قواعد المحك الغربى ، وهنا ظهر « الإسلامى » المقبول ، ولم يكن هو إلا فكرا إسلاميا يسمى «مستنيرا» ، وفى مضمونه لا نجد إلا نموذجا غربيا يتحلى ببعض الزخارف الإسلامية . وبهذا تصاغ الحياة الثقافية على أساس الصدام بين « الإسلامى المستنير » و « الإسلامى المتطرف » . والأول مستوفى الشروط الغربية ، أقصد شروط الديمقراطية ، والثانى خارج عنها بالضرورة . والمشكلة هنا أن «المستنير» على محك التراث والتاريخ ومرجعية الأمة ، ليس إسلاميا . والأزمة الأهم ، أن « المتطرف » أصبح وعاءً يشمل كل من يتبع مرجعية الأمة . لذلك اختفى تدريجياً من قاموسنا الثقافى ، وصف « الاعتدال » ، وهكذا بدأنا فى تشكيل وعى مشوه جديد .

فمن داخل مرجعية الأمة ، تخرج تيارات عديدة ، بعضها « متطرف » ، وبعضها « معتدل » وكل من التطرف والاعتدال ، يلتصق بفكرة أو أخرى : نعنى بذلك ، أن من داخل مرجعية الأمة هناك تيارات متعددة ، لها مضمون مختلف ، فمثلاً هناك تيارات تسيد « الحق » على « العدل» ، وتيارات تجعل الحق محققا بالعدل . ومع تنوع أطروحات التراث من حيث المضمون ، هناك جانب آخر للتصنيف ، وهو تمييز يسرى على كل تيار وكل فكرة ، يتضح فى صياغة الفكرة وتحديد معاييرها ، وأساليب تنفيذها . ومن هنا يظهر التطرف والاعتدال .

ولكن إدخال معيار الديمقراطية كمرجع رمزى للحضارة الغربية ككل ومنظومتها العلمانية ، أدى إلى إعادة تصنيف التطرف والاعتدال الإسلاميين ، بوصفهما توزيع أدوار ، واختلاف أقنعة ، وتم سحب رخصة « الديمقراطية »

من كل التيارات ذات النزعة التراثية والإسلامية . وضمنا أصبح التراث مصدرا للشمولية والرجعية وإهدار الحقوق . وعلى هذا ، ظهر تصنيف الاستنارة / التطرف . وهو ليس خطا متصلا ، به اختلافات فى الدرجة ، وتنويعات متتالية ، مثل تصنيف التطرف / الاعتدال ، بل هو تصنيف فئوى ، به فئتان ، كل منهما منفصل عن الآخر . فإما أن تكون مستنيراً ، وديمقراطياً ، وعصرياً ، وتقدميا ، وعلمانياً ، أو تكون متطرفاً ، وأصولياً ، ومتخلفاً ، وظلامياً ، وإرهابياً .

والواقع أن هذا التصنيف ، يغلق كل أبواب الاختيار ، لأنه يطرح بديلين ، الأول هو الانتماء للمنظومة الغربية ، والثانى هو الخروج من رحمة النخب صاحبة الحق فى قيادة هذه الشعوب المتخلفة . ويمكننا أن نقول أيضاً ، إن الخيار هو بين ممارسة العمل السياسى ، أو عدم ممارسته ، وهنا نأتى للجانب السياسى الهام . فمحك الديمقراطية أصبح هو الفاصل بين ممارسة دور سياسى ، من عدمه ، وهو أيضاً محك فاصل بين الحياة خارج السجن أو داخله .

بهذا أصبحنا فى أزمة ثقافية وسياسية ، أزمة الإسلامى ، لا بل أزمة حضارتنا برمتها . وهى أزمة تتجاوز بالفعل « شرط الديمقراطية » لتكشف على أنه غطاء « لشرط التغريب » . فإذا لم ترفض الأطروحات التراثية ، سياسياً ، لعدم ديمقراطيتها ، فهى ترفض ثقافياً ، لأنها منافية لحقوق الإنسان والأقليات . . وهكذا . وباختصار ، فإن استخدام المرجعية الغربية كشرط ، لايعنى سوى الخروج عن مرجعية الأمة تماماً ، مع الاحتفاظ ببعض الملامح الفلكلورية المتحفية ، ذات قوة الجذب السياحية .

فهل تجوز «دمقرطة الإسلامى» ؟! والسؤال بشكل آخر ، هل « الإسلامى»

معاد للديمقراطية ، ولحقوق الآخرين ، وللعصر ، حتى يشترط أن يمر بعملية « دمقرطة » قبل السماح له بالنشاط ؟ وهل هذا يعنى مجرد تطوير «الإسلامى» ، أم إنه يعنى تحويله إلى شيء « غير إسلامى » ؟! .

المشكلة فى ظنى ، تكمن فى الاعتقاد بأن تراثنا يميل إلى تعسف « غير إنسانى » ، ولذلك لا يجوز أن نلجأ له ، إلا بعد أن نجعله « إنسانيا » . وهذا الاعتقاد على درجة كبيرة من الخطورة . لأنه اتهام يوجه أساساً إلى صلب انتمائنا الحضارى ، ويمكن أن يشوه رؤيتنا لذاتنا تماماً . الأمر الآخر ، الأكثر أهمية ، أن هذه الرؤية عنصرية ساخرة ، والأعجب أن تأتى العنصرية من «عربى » ضد « العروبة » ، ومن « إسلامى » ضد الإسلامية . نعم ، الأعجب أن نكون أصحاب رؤية عنصرية ضد أنفسنا ، فهو أمر قد يكون جديداً وفريداً فى تاريخ البشرية .

فهل علينا أن نختار بين الإسلامى والديمقراطى ؟ الواقع أن السؤال فى حد ذاته خطأ منذ البداية ، وتناولنا للقضية دخيل بقدر ما هو مدمر . فإدخال شروط النموذج الغربى ، على تراثنا ، يعنى هدم التراث ، واللحاق بالنموذج الغربى . ولذلك علينا أن نعيد طرح القضية بأسلوب آخر ، أسلوب الباحث عن شروط وقواعد الحياة الثقافية والسياسية . وكأى أمة ، علينا أن نحدد الشروط من أنفسنا وبأنفسنا ، نحدد الشروط التى تخرج منا ، ومن مرجعيتنا ، بما يؤدى إلى تطوير التراث ، وإخراج أفضل ما فيه ، فيصبح الماضى بكل تجاربه دافعا للمستقبل ، ودافعا لتجاوز سلبيات الماضى ، وأيضاً تجاوز إيجابيات الماضى إلى إيجابيات أفضل منها . لذلك علينا أن نبحث عن شروط العمل المستقبلى ، حتى نستطيع أن نتحرر من هيمنة الغرب ، وأيضا نتحرر من الجمود المنسوب للتراث .

وعندما نحدد شروط العمل الثقافى والسياسى ، يمكن أن نسميها ديمقراطية ، أو نختار لها اسما أفضل وأكثر تعريبياً وتعبيراً عنا . فإذا كنا بالفعل نحتاج « للديمقراطية » وأظن أنها احتياج بالفعل ، فعلينا أن نعرف هذا الاحتياج ونحرره من أسر الأطروحات الغربية .

فنحن كأمة ، نحتاج إلى « التعددية » ، أى الاقتناع الكامل ، بأن الأفراد والجماعات تتعدد ، وبالتالى تتعدد أطروحاتها . وفى التعدد هناك صواب وأصوب ، فالتعدد بين أنداد ، والاختيار بين بدائل . والتعددية تكتسب فاعليتها ، من إعطاء الحرية للجماعات حتى تنظم نفسها وتعبر عن توجهاتها ، فتظهر المذاهب والأحزاب والتيارات . ومن تعدد تلك الكيانات تزدهر الأمة ، فالتعدد شرط الازدهار. بمعنى أن ظهور توجه واحد ، أو تيار واحد ، هو شرط الأفول ، وتعدد الأطروحات شرط الازدهار ، وسبب حيوية المجتمع ، ومصدر الإبداع والتجديد . والاختيار فى التعددية ، ليس منحاً للسلطة لبديل دون غيره ، بل أن كل البدائل لها حق الوجود والمشاركة والنشاط دائماً ، وحقها تكتسبه من مؤيديها وفاعليتها ودورها . والبديل الذى يحظى بالأغلبية ، يصبح البديل القائد ، ولكن تحت قاعدة أن القائد ند بين أنداد . ويظل المحك الرئيسى لعناصر التعددية ، أن كلا منها يعبر عن جماعة تنتمى للأمة ، والمفاضلة بينها ، وهى مفاضلة بين أنداد ، تقوم على المحك الأساسى الجوهرى ، وهو أن الأمة مصدر السلطات .

بالطبع ليست الكلمات السابقة نظاماً ، نقبله أو نرفضه ، بل هى مجرد كلمات تفتح الأذهان للتفكير . ونضعها هنا لنؤكد أن « شرط الديمقراطية » ليس هو الحل الوحيد للحفاظ على حريتنا وحقنا وإنسانيتنا ، ونؤكد أيضا أن كل حضارة « إنسانية » فى جوهرها وأن كل حضارة تخلق لأمتها أسباب السعادة والكرامة والعزة .

بالإضافة لذلك ، فإننا نتصور أن « شرط التعددية » يتجاوز « شرط الديمقراطية » لأنه أكثر احتراماً لتميز واختلاف الجماعات ، وأكثر رحابة لقبول الجميع فهل يمكن أن نضع « شرط التعددية » محكاً للعمل السياسى والثقافى ؟ وهل يمكن أن نسيده على « شرط الديمقراطية » نفسه ؟

أتصور ذلك ، إن التعددية قاعدة أساسية لبناء الأمة ، وإنها شرط حياتها وازدهارها ، وإنها أيضا قيمة أساسية حملها الأجداد ، وحققوا بها إنجازات أبهرت العالم . أعنى بذلك أن « التعددية » قيمة مرجعية فى تراث أمة العرب ، وقيمة جوهرية فى المرجعية الإسلامية . فهل مازلنا نحتاج لدمقرطة الإسلامى حتى نمنحه حق الوجود ، أم إن تعددية الإسلامى قد تكون سببا كافياً ، ودستوراً لازماً ، تعمل على أساسه ومن خلاله قوى الأمة ، المتمسكة بتراثها ، لأن التعددية تراثها ؟!!



صناع الفتنة

مع التقدم التكنولوجى ، وتطور أساليب الاتصال ، تحول الإعلام إلى أداة شديدة التأثير على وعى الجماهير ، فالإعلام المعاصر ، بكل أدواته ، تحول إلى قوة طاغية ومؤثرة . وهى طاغية ، لأنها لا تترك مساحات لحرية الفكر والاكتشاف ، بل أصبح الإعلام أداة تحدد الوعى ، بأسلوب سابق التجهيز. فالإعلام ينشر قوالب إدراكية ، يتم تشكيلها وصناعتها ، داخل أوساط النخبة، أو جماعات الضغط ، أو الحكومات . ثم تقوم الآلة الإعلامية ، بضخ فيضى هائل من المعلومات والتطورات والآراء ، فى عقل المشاهد والمستمع والقارىء ، أى عقل الشعوب . وقد أدى ذلك ، إلى خلق المتلقى السلبى . فالمواطن العادى ، لايستطيع بسهولة مواجهة الأدوات الإعلامية ، لأنه لا يملك أدواته الخاصة فى المعرفة . فالإعلام يقدم المعلومات بعد تشكيلها فى قوالب جامدة ، لاتسمح للمتلقى بنقدها أو إعادة تحليلها . فالصورة الإعلامية مركبة وموجهة ، يصعب إعادة تفكيكها ، للوصول إلى العناصر الحقيقية .

وخلال عملية صناعة الوعى ، تقدم المدركات سابقة التجهيز ، من خلال لعبة معلوماتية شديدة الخطورة . فعصر المعلومات ، كما يسمى ، ليس عصراً لحرية الحصول على المعلومات الحقيقية . بل هو عصر صناعة المعلومات . فالبيانات والأحداث والوقائع المتاحة أمام المواطن العادى ، ليست مواد خاما

أولية ، بـل هى مـواد متحيزة ، يتم صنـاعتها ، حتـى تعطى انطبـاعات دون غيرها . وعمليـة صناعـة الوعى المعلـوماتـى ، معقدة لـدرجة كبيرة ، كما أنها ليست عملية أخلاقية ، بل هى فى كثير مـن الأحيان عملية نفعية ميكافيلية . لذلـك يتم معـالجة المعلومات فى معـامل سيـاسية متحيـزة . وأدوات المعالجة كثيرة ، ومنها المستتر ، والسـافر. فالعمليـات المستترة ، هى تلك التـى تعتمد على الانتقاء ، فتخفى بيانات وتظهر أخـرى . وكذلك هناك عمليات المعالجة الموجهـة ، التى يتـم من خـلالها استخلاص معلـومـات عامـة ، من خـلال حسابـات ووجهات نظـر متحيزة . أمـا العمليات السـافرة ، فهـى التضليل الإعلامى ، وأدواته متعددة ، تصل لحد نشر وقائع كاذبة ، أو تحريف الحقائق تماماً ، حتى تعطى مدلولاً عكس حقيقتها .

فالإعـلام إذن ، أداة يمكن أن تستخـدم لأغراض شتـى ، ورغم مقـولات عصر المعلـومـات ، إلا أن المتحقـق حتى الآن ، هـو سيـادة نمـط التضليـل والتوجيه . وكأن عصر المعلومات ، يعنى حزب المعلومات . حيث من يملك القوة والمال ، يملك بالتالى المعلومات ، وبها يحقق سيادته على الوعى السائد .

وهذه الصورة الطاغية للإعلام ، تواجه بمحاولات شتى نحو خلق « إعلام خاص » ، يخرج مـن دائرة الوعـى السائد والمفـروض ، ويحاول أن يقدم وعيـا آخـر. ولعل مـا يحدث فى الغرب ، مـن استخدام لشبكـة اتصالات الحاسـب الآلى ، يعد نمـوذجا لذلك حيـث يحاول البعض ، أفراداً وجماعات ، تكـوين شبكات خـاصة لتـداول المعلومـات ، خاصـة تلك التـى لا تجد مكانـا لها فى وسـائل الإعـلام ، وتظهر هنـا رؤى جـديـدة ، تقـاوم الرؤى الطـاغيـة ، أى الحاكمة . ومع ذلك ، فإن وسـائل الإعلام « الرسمى » ، أى تلك الحائزة على دعم التحالف الحاكم ، مازالت هى الأقوى والأكثر تأثيراً . ويضاف لذلك ،

دور الدولة فى عملية الإعلام ، حيث إن الدولـة بإمكانياتها ، قادرة على فرض هيمنة إعلامية شاملة ، يصعب فى الواقع اختراقها ، أو الإفلات من تأثيرها . مما يجعلنا فى النهـايـة ، نشكك فى وجـود أى قـدر من « حـريـة المعرفـة » ، فالحاصل أن المتاح هو حرية قبول القوالب الفكرية والمعلوماتية المفروضة .

لهذا أصبح لـزاماً علينـا أن نحرر الوعـى ، حتى نستطيـع تحرير الإرادة ، وبـالتالى تحريـر المكبوت سيـاسياً واجتماعيـا . فـالإعلام الموجـه ، ليس فقـط معلومة مضللة ، بل هو خيال مقيد ، وإبداع أسير ، وتفكير سابق التجهيز.

والفن مرآة لهذه الأزمة . فالفن القصصـى المكتوب والمعروض ، واجه قيود السيـاسة ، التـى فـرضـت عليه المحظـور والمسمـوح . ومـن خلال إطـلاق مساحات للمسموح ، وإظلام وإغلاق مساحات أخرى ، اتجه الفن فى ناحية دون غيرها . فغلـب مثلاً الفـن السياسـى الساخـر ، الذى هـو تنفيس عـن مشـاعر الغضـب ، تفيـد الحاكم ، وتـزيل مـوجـات الغضب ، أو تحد مـن غليانها . ولكـن كلما اتجه الفن إلى النقـد السياسـى العميق اقترب مـن منطقة المحظـورات . ويبقـى الفن تعبيراً حـراً عـن الالتـزام بالخطـوط الحمـراء ، أو الامتناع عن التعبير ، تلك هى حدود الاختيار .

ولكن الأكثـر خطورة مـن ذلك أن الفـن تعرض لعمليـة توجيـه سياسـى مباشر، وهـى عمل يجعـل الفن يموت ويحتضر . وهـى ظاهـرة تبدأ بـالتحيز السياسـى الذى يجعـل المبدع لايعبر عن صـورة المجتمع ويجسمهـا ، بل يعبر عنها مـن خلال التزامه بتـأييد طرح سياسـى دون الآخر ، وهو ما يجعـل الفن عاجـزا عن كشف بعض الحقـائق والوقائع التـى لاتخدم توجها سياسيـا ما . وتنتهى هذه الظاهرة ، عند حد الخطر الحقيقـى ، عندما يقدم الفن من خلال تـوجهـات سيـاسيـة ، وتعليمات عليـا ، ومعلـومـات أمنيـة . وتصبـح وظيفـة

الفنان، تقـديم عمل فنـى « تفصيل » ، حسـب متطلبات وأغراض صـاحب القرار . وبهذا أصبح العمل الفنى ، يرسم صورة للواقع ، ليست هى صورته ، بل هى صورة الواقع الذى يريد صاحب القرار ، فرضه على المشاهدين .

وتلـك بالفعـل عملية تتجـاوز المعقـول ، وتعبر عن إحسـاس بالطغيـان منقطع النظير . فالفن فى المقام الأول ، إحـدى أدوات المجتمع حتى يعرف نفسه ، وهـو أيضا إحـدى أدوات تجسيد أحـلام الأمة ، وتصـور مستقبلها . الفـن إذن ، لصيق الصلـة بوظيفـة اجتماعية هـامـة وهى التعبير عـن الواقـع وتجاوزه فى آن واحد . وبهذا يصبح الفن إحدى أدوات إنهاض وجدان الأمة ، لتكتشف واقعها وتتجاوزه .

ولكن الفن الموجه ، أصبح أداة أخرى ، شديدة الخطورة ، فهو فن يفرض صورا عـن المجتمع تهبـط عليه من أعلى سلـم الحكم. بهذا فهـو لا يخرج من المجتمـع ، ولا يعبر عنه ، بـل « يهبط » على المجتمـع ، ليفـرض عليه صـورة مشوهة ، فيهـا بعض منه وبعض غـريب عليه . وكأن أجهـزة الإعلام ، تعيد صياغة وقائع الحياة ، وتصنع مجتمعا وهميـا ، وتخلق واقعا على قد احتياجها . وهذه الصـورة الوهمية تستخـدم بعد ذلـك لتبرير سياسـات الحكم ، وضمان استمراريتـه ، وإعطائه مـزيداً من القـدرة على إحكام قبضتـه على المجتمع . وبهذا يقدم هذا الفن المغرض صورة للمجتمع ، تجعله يخطىء فى إدراك ذاته ، ويبتعد عـن واقعه . وكذلـك تقدم له صـورة عن مستقبل لا يحلـم به . وبهذا يصادر الفن الموجه ، أحـلام الأمة ، ويفرض عليها خيالا مشوهـا ، ويساعد يد السلطة حتى تمتد داخل أطياف الحلم ، ورموز الخيال .

ولكن الفـن الموجه ، ليس فقـط تضليلا ، بل هو أيضـا عبث . فالـواقع ليس ملكـا لأحد ، ومن يتصـور أنه يملك وحـده حق تصـوير الواقـع ، هو

عابث بلا شك . فالواقع وقع لا محال ، وشاهده البعض ، كثرة أم قلة ، فثبت فى ذهن نفر من الناس ، وأصبح وعياً ، يمكن أن ينتقل من فرد لآخر ، ليدخل ضمن مفردات الوعى الجمعى .

لذلك فالفن الموجه يرسم صورة لواقع ، مفارقة بقدر أو آخر ، لما حدث بالفعل . والصورة التى يروج لها الإعلام الحاكم ، تصل إلى عدد كبير من البشر . وبعض المتلقين ، ليس لديهم علم عما « وقع بالفعل » ، ولذلك فإن الصورة الإعلامية ، تصبح « الواقع الوحيد » فى أذهانهم . وبعض آخر من المتلقين ، شاهدوا ما « وقع بالفعل » أو شاركوا فيه ، أو هم جزء منه . لذلك فإن الصورة الإعلامية المطروحة عليهم ، لن يكون لها أى تأثير ، بل ستصبح دليلاً حياً على التضليل الإعلامى .

هكذا يتشكل الوعى الجمعى المشوه . فالبعض يعرف واقعا ، والآخرون يعرفون واقعا غيره ، وبين الفريقين ، درجات من المعرفة يختلط فيها الواقع المصنوع بالواقع المتحقق وذلك هو أكثر درجات التشوه التى يمكن أن تصيب وعى أمة . بل هى حالة يمكن أن تحطم الحاضر ، قدر تحطيمها للمستقبل . لأن تباين الصور عبر شرائح المجتمع ، يعنى أن المعرفة الواقعية لم تعد واحدة ، ولم تعد مشتركة . ومن الطبيعى أن تختلف فئات المجتمع ، وشرائحه وجماعاته ، فى توجهاتها وأفكارها ومواقفها السياسية والاجتماعية ، ولكن ليس من الطبيعى ، أن يكون لدى كل فئة معرفة عن واقع الأمة ، فارقة تماماً لمعارف الفئات الأخرى ، وهو ما يخلق حالة من تشوه الوعى ، تجعل كل فريق يسير فى اتجاه مستقل تماماً عن الآخرين ، متصوراً واقعا قد لا يكون له وجود .

وما قيل عن الفن يقال أيضاً عن جميع أشكال الاتصال ، وكل عناصر الآلة الإعلامية . والتركيز على الفن ، بسبب تعبيره عن خيال الأمة ، وملكيته

لعالم الرمز والأسطورة، وتلك هى أخص خصوصيات الأمة . فالخيال مثل الحلم ملك صاحبه ، ويقع فى دائرة الخاص ، والأهلى ، والشعبى . الخيال ملك البشر أنفسهم ، لاحكامهم . وعندما يصبح الخيال أسيراً للحاكم ، والرمز رهيناً بالقرار السياسى ، عندئذ تصبح السلطة قد صادرت أحلام اليقظة ، وأحلام النوم .

وحتى نرصد حالة الوعى الراهنة ، علينا أن نتخيل دور الإعلام بكل وسائله وأجهزته ، أى عندما تتكامل تأثيرات المسلسل التلفزيونى ، والأخبار، والتحقيقات ، فى كل وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة . وفى مقابل الصورة الإعلامية ، نجد فئات من المتلقين ، كما سبق أن أشرنا . ومن تفاعل المرسل والمتلقى ، تتكون ثلاثة أنماط :

١ ـ الوعى الموجه .

٢ ـ الوعى المشوه .

٣ ـ الوعى المستقل .

فالوعى الموجه ، يعبر عن وعى الفئة التى كونت معظم مدركاتها من خلال وسائل الإعلام ذات الرسائل المقصودة والمفارقة للواقع . وهى غالبا الفئة التى تعانى من قصور فى قدرتها على معرفة الواقع مباشرة ، وليس لديها أدواتها للوصول إلى المعلومات فى صورتها الخام . ولذلك تصبح هذه الفئة أسيرة ما يفرض عليها من النخب الحاكمة .

والوعى المشوه ، هو الحالة الوسط بين المفروض والحادث فى عالم الواقع والمدركات . وهو وعى يتكون لدى الفئة التى تعرف عن الواقع قدرا لا بأس به، معرفة خاصة من تجاربها وخبراتها ، وحياتها اليومية ، ولكنها فى نفس

الوقـت تتعرض للصورة الإعـلامية الموجهـة ، وتتأثر بها بقـدر أو آخر . وبهذا يصبح لديها نـوعان من المعرفـة ، نوع خام مستمد مـن الواقع ، ونوع سـابق التجهيز مستمد من وسائل الإعلام . ومن خـلال هذا التباين المعرفى ، يتكون الوعـى المشوه ، أو الوعـى المتردد ، ونقصد بـه ذلك الإدراك الذى يقـف عند حدود الاختلاط والإبهام ، ويصعب أن يصل إلى مـرحلة اليقين ، أو هو ذلك الإدراك ، الذى يصدق الشىء وضده ، ويكون منهما صورة تبدو مكتملة رغم أنها متناقضة .

أما الوعى المستقل ، فهو حالـة تعتمد تماماً على الواقع كما حدث ، حيث يكون للـواقع المعيش لدى فئـة ما ، قوة تفـوق قوة أى صور مفروضـة ، حيث تكون المعايشة المباشرة ، هى أداة المعرفـة . وتظهر هذه الحالة ، عندما يعرض الإعلام صورا عن موضوعات عايشتهـا فئة من المجتمع ، وكانت جزءاً منها . لذلك فـإن الصورة المفروضة أيا كـانت درجة إتقانها ، لايمكـن أن تلغى ذاكرة الإنسان عما عاشـه بنفسه . وعندما يملـك الإنسان الوقائع نفسهـا ، ويكون شاهداً عليها ، أو مشاركاً فيها ، لن ينفع معه أى محاولات للتضليل .

نقصد مما سبق التأكيد على قضية الإعـلام الموجه ، خاصة فى القضايا التى تمس صميـم واقع الأمـة ، وجـوهـر كيانها . ففـى القضـايـا التى تحاول فيهـا الجماعات الحاكمة فرض صورة غير واقعية ، والسيطرة على وعى الجماهير ، فى هذه القضايا يتكون الوعى بأشكاله الثلاثة السابقة . فكلما حاول الإعلام طرح صـور مـزيفـة ، كلما تطـور الـوعى الجمعـى لـلأمـة ، فى اتجاهـات مختلفـة ومتعارضة ، أى كلما زادت حدة الانقسام والصراع فى وعـى الأمة . وتلك هى القضية .

إن تعدد الوعى ، فيما يخص الواقع والوقـائع ، يعنى ضمناً تعدد « الواقع »

نفسه وبـالتالى فإن كـل جماعة يصبح لها « وعى » مـرتبط « بواقـع » ، منفصل تماماً عـن مـالـدى الجماعات الأخـرى . وبهذا ، فـإن الاختـلاف بين جماعـة وأخرى ، لن يكون فى الموقف السياسى ، تجاه « الواقع » بل سيكون اختلافا فى الموقف والواقـع معاً . ويصبح لكل جماعة أو شريحة ، عـالمها الخاص ، الذى تتصوره ، ثـم تحاول أن تحافظ عليـه ، أو تحاول تغييره . فما هى محصلـة تعدد الوعى والواقع والموقف ؟ !

إن أى أمة تقوم من خلال المشترك بين أبنـائها ، والمشترك لا ينفى التعدد . فهناك أسس مشتركة ، ثم تباينات وتنوع . والاشتراك فى الأصول ، والتباين فى الفروع ، هما مـا يخلقان الأمة . ونعتقـد أن الوعـى الوقائعـى ، فى حده المادى الأدنى ، هو ضمن الأصول . بمعنـى أن الأحداث فى صورتها الأولية ، كمادة خام ، هى ضمن الأدوات التى تخلق مسـاحة للمشترك فى الوعى . ومن جملة الوقائع ، التى تخبرنا عن الماضـى والحاضر ، يتشكل وعى جمعى ، من خلال الاتفاق على الحد الأدنـى من المعلومات . وهـذا الوعى الجمعـى ، من شروط توحد الأمـة . والوعى الجمعى ، بهذا المعنـى ، ليس أحادية الفكـر ، بل هو قدر من المعرفة المشتركة القريبة من الحقيقة ، حيث تمثل هذه المعرفة الأساس ، الذى يبنى عليه الوعى السياسـى ، والموقف السياسى ، لكل جماعة أو شريحة على حدة . فالاتفاق على عناصر الـواقع ، لايعنى الاتفاق على تقييمها أو على اتخاذ مـوقف منهـا ، بـل إن كل فئـة أو تيـار ، تحدد مـوقفها ورأيها ، فيظهـر التنوع .

نقصد بـذلك أن « الوقائع » مـن الأصول ، والموقف منها أو الـرأى تجاهها من الفروع . فالإدراك يتشكل من خلال وقـائع وموقف المدرك منها . ولذلك تصبح الـوقائع هـى أصول الـوعى الجمعـى ، والانطباع الـوجدانـى والموقف

الفكـرى والسياسـى منهـا ، هـو من فـروع الـوعـى الجمعى ، وبهذا يتحقـق المشترك ، دون أن يجور على التعددية .

بهذا المعنى ، علينا أن نتصـور حالـة انفصـال الوعـى داخل المجتمـع ، بـوصفها معبرة عـن تمزق الأمـة ، وتفكيك أسـس وعيهـا ، وبـالتالى تفكيـك ثقافتها . وإذا كـان من الطبيعى ، أن تضـم الأمـة ثقافات فرعيـة ، فإن ذلك يكسبها ثراء وتنوعـا ، مادام هناك ثقافة أساسية مشتركـة ، تمثل الجامع المعرفى للأمة ، ولكن عندما تبزغ ثقافـات فرعية ، ليس لها أسس مشتركة ، فإن ذلك يفكك وحدة الأمة .

والوعـى بالـواقع ، أسـاس مهم لأى بنـاء معرفى ، فـالإدراك عملية أوليـة لتشكيل المعارف ، ومن خلال تكوين تصور عن الواقع ، تتحدد الانطباعات والتفضيلات ثـم المواقف : معنى ذلك أن الاختـلاف حول الوقائع الأسـاسية المحـددة للظواهـر الهامـة فى المجتمع ، وقضـاياه المحـوريـة ، يؤدى إلى بنـاء تصورات معـرفية منفصلة تماماً عـن بعضها ، مما يساعـد على نزع المشترك بين الثقافات السائدة فى داخل الأمة .

ويصبح انقسام الوعى ، هو أسـاس لانقسام الأمة معرفياً ، وبهذا يتحقق التفكيـك ، ومنـه يحدث التبـاعـد بين جماعة وأخـرى ، والـذى يبـدأ بشكـل إدراكى ، ثم معـرفى ، ثم يتحول إلى تباعد فى المواقف السيـاسية والاجتماعية . وإذا كان وعى الأمة يبنى على أسس متعارضـة ومشوهة ، فإن مواقف جماعاتها ستكون أيضاً متعارضة ومشوهة . فـالتعارض المعرفى ، بكل تصوراته ، يؤدى فى النهاية إلى تعـارض المصالح ، من حيـث فهمنا وتحديدنا لها ، ومـن حيث الأساليب المختارة لتحقيق هذه المصالح .

مما سبق ، نتصور أن صنـاعة الوعى الموجه ، هى صناعـة لأكثر من وعى

يختلف كل منها حول « الواقع » ، وكأن « الواقع » ليس حدثاً مادياً . ويصبح هناك أكثر من واقع . ويزداد الأمر تعقيداً ، مع تنوع وسائل الإعلام ، من إعلام رسمى ، إلى غير رسمى ، إلى معارض . وبهذا نصل إلى صورة معقدة ، ولكن عمادها الوعى الموجه والمشوه والمستقل . وتمزق الوعى ، الذى يؤدى إلى تمزيق الواقع ، وبث الوهم ، هو ما يؤدى فى النهاية ، إلى وعى متصارع ومصالح متصارعة .

فالإعلام الموجه للأغراض السياسية ، شوه ـ فى تصورنا ـ المشترك الواقعى بين أبناء الأمة ، وجعلهم أعداء بعضهم البعض . ووضع بذلك أسسا قوية ، تزرع الفتنة داخل الأمة . فصناعة الوعى الزائف ، هى صناعة للفتنة .

وفى ربوع أمة العرب ، تم ضخ الوعى الزائف بكثافة بالغة ، مما أدى إلى تفكيك الأمة معرفيا ، وتعارض مصالحها ، لحد جعلها تقترب من الفتنة الكبرى ، فتشتعل النيران أحياناً ، وتخمد أحيانا ، وتبقى سحب الدخان الكثيف ، مبشرة بقرب توهج النيران . فلماذا حدث ذلك ؟! وماهى القضية التى فجرت محاولات تزييف الوعى ؟!

إن واقع الأمة يؤكد مركزية الصراع بين الوافد والموروث . وهو صراع ظهر منذ عدة عقود طويلة . وتعددت أطروحات التراث ، وأطروحات الوافد . ولكن مع اقتراب القرن العشرين من نهايته ، ازداد إيقاع المواجهة بشكل حاد ، ومع شدة الصراع ، ظهر بالتدريج الشعور بقرب المواجهة الحاسمة . وكلما زادت سخونة المواجهة زادت درجات العنف والعنف المضاد ، لتزيد من حدة الصراع ، حتى بات واضحاً أنه يقترب من صراع الحياة أو الموت .

فى هذا المناخ الملبد بالدماء ، دارت الآلة الإعلامية ، لتفرز عشرات من الصور المزيفة ، مستغلة الوقائع بشكل يشوهها ، معلنة عن وعى موجه ،

يفرض نفسه على الجميع . وتم بث عشرات من الشعارات ، تحت مظلة محاربة الإرهاب . وتجمعت الرسائل الإعلامية ، الخبرية ، والفنية ، لترسم للواقع صورة مزيفة ، تتميز بالقتامة ، وتثير النفور . صورة الهدف منها ، لا نقل الوقائع ، بل تحويلها إلى رمز أسطورى للشر . وفى مقابل ذلك ، تم بث صور وردية ، لشعارات وافدة ، حتى تصبح هذه الشعارات ، هى البديل الوحيد . ويوضع وعى المتلقى ، بين صورة سلبية تماماً ، تمس فى الواقع تراثه ، وصورة وردية تماماً ، تأتى من قيم مجتمع آخر .

إن الزيف الإعلامى ، اختزل التراث بكل تاريخه ، واختزل الحركات الإسلامية بكل إنجازاتها ، إلى السلبية المنتسبة للتراث ، وهى العنف . فالعنف قد ظهر دفاعاً عن الذات ، فانتمى للتراث ، وأصبح إحدى سلبيات إعادة بناء الذات . وعندما اختزل كيان المجتمع ورموزه وأحلامه ، فى العنف ، واختزل الآخر الغربى وهيمنته واستغلاله ، فى شعارات براقة ، ثم تم ضخ هذه التصورات بكثافة هائلة ، عندئذ ظهر الوعى الزائف ، وانقسم وعى الأمة ، وتعارضت مصالحها .

إنها الفتنة الكبرى ، بلا شك ، تلك التى تفرزها أجهزة الإعلام الموجه ، عندما تخلق وعيا زائفا ، حتى تدير معاركها السياسية . فالنتجية النهائية ، هى هذا المناخ الراهن ، المعبأ ببذور الفتنة ، فهناك جماعات تمثلت الوعى الموجه المفروض ، وأصبحت تجد مصلحتها فى الخلاص من التراث ، والحركات الإسلامية ، وبالتالى أصبحت مصالحها رهنا بما يمكن تحقيقه من التحاق بالغرب ، وسيادة للإرادة الأمريكية الإسرائيلية المشتركة . وهناك جماعات ترفض الوعى الموجه ، وتحركها رؤيتها المباشرة للوقائع ، وبالتالى ترى أن الآلة الإعلامية ، والجماعات المصدقة لها ، بمثابة أعداء لتراث هذه الأمة . وبالطبع

فإن بين الفريقين درجات ، من التشوه ، والحيرة ، والقلق ، درجات تتميز بحالة من التردد ، تدفع للسلبية والصمت .

إن صناع الوعى الزائف ، هم صناع الفتنة ، فالوعى الزائف لن يسود فيغير الواقع الذى رسم له صورة مزيفة ، فالواقع الحقيقى يحمل قوته من كونه حادثا بالفعل ، وبالتالى فالواقع يفرز وعيه باستمرار ، ودون انقطاع .

أسطورة الإرهاب

فى مواجهة ظاهرة العنف المتزايد ، تضخمت الحملة الإعلامية تحت شعار « محاربة الإرهاب » . وهى حملة تستمد مبرراتها من أهمية مواجهة العنف وسفك الدماء . ولكن عناصر الحملة ومكوناتها ، تشير بشكل واضح إلى أبعاد كثيرة أخرى . فشعار « محاربة الإرهاب » أصبح شعاراً عاماً يشمل الكثير من الظواهر معاً ، ومنها بالطبع ظاهرة العنف . ورغم أن الشعار ليس دقيقاً ، إلا أنه يستخدم لبث رسالة إعلامية تتجاوز العنف ، لتصبح حربا على معان وعناصر كثيرة . والحملة فى النهاية ، هى حرب موجهة ضد كل فصائل التيار الإسلامى ، بل هى أيضاً ضد المشروع الحضارى الإسلامى ، ومختلف رموزه ومفاهيمه ، ومن هنا تتشكل الأسطورة ، التى تبثها وسائل الإعلام ، فى محاولة لتشكيل وعى طارد لجملة المنظومات التراثية .

وما تبثه وسائل الإعلام هو بالفعل « أسطورة » ، فالإرهاب فى حد ذاته ، يعطى معنى مختلفا عن الواقع . حيث يشير الإرهاب إلى جماعة مرتزقة ، تقوم بزعزعة الاستقرار والأمن لحساب جهة ما ، وبهذا يتم تفريغ ظاهرة العنف من محتواها وأسبابها . وتتحول إلى فعل دموى مجرد من أى ملابسات . فيسهل مواجهة الظاهرة ، بفعل دموى آخر تحت مظلة القانون . وتجريد الظاهرة بهذا الشكل ، يبرر القضاء عليها بأى أسلوب كان ، ويعفى الإعلام والحكومة من مواجهة الظاهرة على حقيقتها .

فظاهرة العنف ، ليست غريبة على المجتمعات البشرية ، فى مختلف عصورها . وهى ليست ظاهرة الإرهاب ، التى تعنى مثلاً أن دولة تعادى أخرى ، فتبث بداخلها جماعات تقوم بأعمال دموية ، لهز استقرار الدولة . ففى هذه الحالة تكون الجماعات بمثابة قاتل مأجور ، ليس له علاقة بالصراع بين الدولتين ، وليس له هدف إلا الكسب المالى فقط . ولهذا يمكن أن ينتقل القاتل المأجور من معسكر إلى آخر ، بمعنى أنه يمكن إعادة تجنيده من الدولة المعتدى عليها ، ضد الدولة المعتدية . . وهكذا .

ولكن ظاهرة العنف أمر آخر ، فالعنف هو سلوك متطرف غير عادى وغير شائع ، تلجأ له جماعة أو جماعات ، تعبيراً عن موقفها الاجتماعى والسياسى . والعنف بهذا المعنى ، هو تمرد اجتماعى وسياسى . ولذلك ، فإن ظاهرة العنف لا تفهم إلا من خلال أسبابها ومراميها . فأسبابها هى المناخ البيئى الذى يفرز العنف ، ومراميها هى تلك العناصر المستهدفة من العنف ، وهى فى ذهن من يرتكب العنف أسباب البيئة التى يرفضها .

وهذا التناول ينبع أساساً من اقتناعات علمية راسخة ، بأن العنف ظاهرة اجتماعية وجزء من إفرازات التفاعل الاجتماعى ، المعبر عن ما يعتمر اللحظة الراهنة . ونبادر ، قبل التعمق فى القضية ، بأن هذه النظرة لاتعنى إطلاقاً تبريراً للعنف . فالفعل العنيف ، هو اعتداء على آخرين ، ويقع تحت طائلة القانون . لذلك فإن المواجهة القانونية لكل من يخرج على القانون أمر لازم وضرورى . ولكن النظرة العلمية ، لها دور آخر . فمواجهة ظاهرة العنف ، لها شق أمنى وقانونى ، تجاه أحداث العنف نفسها ومرتكبيها ، أما ظاهرة العنف بكل أبعادها ، فتلك قضية اجتماعية وسياسية .

لذلك فالتناول العلمى للظاهرة ، يهدف أساساً للوقاية . فتفجر العنف ،

هو عرض لمرض ، أى أنـه علامة على وجود أزمـات حادة من شأنها أن تـدفع البعض لاتخاذ أساليب فى مواجهة الحياة ، غير شائعة ولا عادية ، بل متطرفة . والفهم السليم للظاهرة ، يدفعنا للبحث عن المناخ المفرز للعنف ، باعتبار أن تغيير هـذا المناخ ، هـو السبيـل الـوحيد لإيقـاف ظـاهـرة العنف والحد مـن انتشارها .

أما الجانب الأمنى والقانونى ، فهو ليـس مواجهة لظاهرة العنف ، بل هو فقط مـواجهة لمرتكب العمـل العنيف . فالـوقائع تـؤكد أن ظاهـرة العنف لا تتعلق بمجموعة من الأفراد ، بل هى ظـاهرة جيلية ، تزداد حدتها بدفع دماء جديدة لها من الأجيال الشابة . معنى هذا ، أن استمرار المناخ المفرز للعنف ، هو القضيـة الرئيسيـة التى يجب أن نتعـامل معهـا ، لأن استمرار المنـاخ يعنى مزيداً من جماعات العنف ، وكأن استمرارهـا مرتبط مباشرة بالمواليد ، ودخول أجيال جديدة فى مرحلة الشباب ، مرحلة التساؤل عن معنى الحياة .

إذا قارنا إذن ، بين أسطـورة الإرهاب ، وظاهرة العنف ، سنكتشـف فروقا جوهرية . فالأسطورة تدور حول جماعة شر ، وقتلة مأجورين ، وقلة منحرفة ، فيصبح الحل الأمنـى كافيا للقضاء على هـذه الأسطورة . أما ظاهـرة العنف ، فتدفع كـل قوى المجتمع لمواجهة هـذه الظاهرة . ولكن الأسطـورة تقدم الحل السهـل ، والانتصـار الـوهمى ، أمـا « الظاهـرة » فتـدفـع الجميـع إلى تقييـم مواقفهم ، وتلك هى المشكلة .

لأن معـالجة ظـاهرة العنـف ، لـن تحدث إلا مـن خلال اكتشـاف منـاخ العنف ، ثم تغييره ، لـذلك فكثير من القوى تبتعـد عن هذه المعالجة ، خـوفاً من أن تطـولها رياح التغيير ، عنـدما تكتشف أنها تشـارك بقسط مـا فى خلق ظاهـرة العنف . فمعـالجة ظاهـرة العنف ، لـن تتحقق إلا مـن خلال النقـد

الذاتى ، الذى يدفع المجتمع ممثلاً فى قادته ونخبه ، لتغيير ما بنفسه ، وهو ما يدفع الكثيرين للهرب من مفهوم « الظاهرة» إلى « الأسطورة » .

وإذا كانت « الأسطورة » هى هروب من الظاهرة ، فإن الأسطورة هى غطاء لحرب أخرى لا علاقة لها بالعنف وأفعاله . فتحت مظلة الحرب ضد الإرهاب، استباح الكثيرون لأنفسهم ، خاصة بعض وسائل الإعلام وبعض رموز الثقافة ، أن يشنوا حربا لا هوادة فيها تجاه كل ما يرتبط بالحركة الإسلامية ، وأيضا ما يرتبط بالخصوصية الحضارية .

فالهجوم على « الإرهاب » ، تبعه هجوم على ما سمى بخلط الأوراق بين الدين والدنيا وتحت مظلة محاربة الكهنوت السياسى ، والإسلام منه براء ، افترض ضمنا أن كل ما يربط الدين بالدنيا هو محاولة البعض للسيطرة على الدنيا من خلال سلطة دينية يحوزها البعض بدلاً من الكل . وحتى لا نفترض أن الأسطورة هى الخرافة بعينها ، نفرض أن ممارسات البعض قد أعطت انطباعاً بذلك ، ولكن الظاهرة الإسلامية فى مجملها لا تعرف الكهنوت السياسى والسلطة الدينية . والأهم من ذلك ، أن العلاقة بين الدين والدنيا ، هى أصل من أصولنا ، لا الأصول الدينية فقط ، بل الأصول الحضارية أيضا .

فالنموذج العربى الإسلامى ، نموذج الوسط ، قائم على ارتباط الدين بالدنيا ، ذلك الارتباط المعتمد على أن كليهما يعبر عن غايات سامية نهائية واحدة ، وأن كليهما يستند إلى مرجعية قيمية واحدة . لذلك فالتناقض بينهما غير وارد ، كذلك فإن اختلاف مسار الدين عن الدنيا غير وارد أيضاً ، لأن الدين (بمعنى العقائد والعبادات . . وغيرها) والدنيا (بمعنى السلوك اليومى والاجتماعى والسياسى . . الخ) كليهما يتبعان نفس المنظومة القيمية ، أى أنهما يسيران طبقاً لنفس المعايير والقواعد لهذا فإن الإفساد فى الدين ، يفسد

الدنيا ، وإفساد الدنيا إفساد فى الدين ، وصلاح الحال للدين والدنيا معاً .

فإذا تصور البعض ، أن أسطورة الإرهاب يمكن أن تكون الخرافة التى نحولها لحقيقة ، فنتصور أن القضاء على الإرهاب ، لايتم إلا بفصل الدين عن الدنيا ، فهذا التصور ليس فقط خطأ ، بل أيضا تجاوز للواقع تماماً ، وإغراق فى بحر الأسطورة الخرافية . ففصل الدين عن الدنيا ، يعنى أن لكل منهما أهدافه وقيمه ومساره المستقل ، وعندما يتحقق ذلك ، فى مجتمع عربى إسلامى ، فسوف يؤدى إلى إفساد الحياتين الدينية والدنيوية ، كما سيؤدى إلى خلق تعارض واختلاف بين نظام الدين والدنيا . وتفكيك نظام الحياة ، إلى نظام دينى وآخر دنيوى ، لا علاقة بينهما ، يؤدى فى مناخنا إلى صراع وفتنة ، نعتقد أنها تلك الفتنة التى زرعها الغرب فى ربوع أوطاننا ، فكانت العنصر الفاعل فى صناعة مناخ العنف .

ومعنى ذلك ، أن عزل الدين عن مجال الدنيا ، على الأرجح ، هو أحد أسباب ظاهرة العنف ، ولكن أسطورة الإرهاب ، تعمل على تحقيق المزيد من عزل الدين عن الدنيا ، وكأن فى ذلك سيطرة على الإرهاب ، وهو فى الحقيقة إشعال مستمر لنيران العنف ، وتأكيد على استمرار المناخ الذى أفرز ظاهرة العنف .

والأسطورة لا تتوقف عند هذا الحد ، بل تتجاوزه ، إلى معان أخرى . ففى الخطاب الموجه ضد الإرهاب ، اتهمت كل فصائل الإسلام السياسى ، بأنها تمارس السياسة تحت عباءة الدين . واتهم الإخوان المسلمون على سبيل المثال بأنهم يستغلون الدين فى الانتخابات البرلمانية . والحقيقة أن هذا الاتهام ، ينتج عن فكرة الفصل بين الدين والدنيا ، ويضيف لها ضمنيا معنى آخر ، وهو

المقابلة بين الدين بنقائه ، والسياسة بنفعيتها . ولذلك اتهم كل نشطاء الحركة الإسلامية ، بأنهم طلاب سلطة ، ولذلك فالدين منهم براء ، وكأن طالب السلطة بعيد عن الدين . وبمعنى آخر ، يصبح طالب السلطة المعارض متهما بالنفعية فى حين أن حائز السلطة غير متهم .

والأمر فى صلبه ليس خلطاً للأوراق من قبل الحركات الإسلامية ، بل تجاهل كامل لطبيعة الحضارة الإسلامية ، ومضمونها ، وكذلك تجاهل لجملة الرموز التراثية ، ولغتها الخاصة . فالعلاقة بين الدين والسياسة علاقة قائمة عبر كل تاريخنا ، منذ الدولة الفرعونية . والسياسة تمارس عندما تثبت أنها لاتعارض الدين بل تحققه . وتصبح المرجعية الدينية ، هى معيار الحكم على الفعل السياسى . لذلك ، فإن الدين عندما ينظم ويوجه السياسى ، يحقق الدور المطلوب منه ، ولكن عندما يستخدم الدين لتبرير سياسات تتعارض مع قيمنا ، وقيم الدين نفسه ، هنا تظهر الشبهات الحقيقية . فإذا كانت الحركة الإسلامية ، تحاول إعادة تنظيم الحياة ، بفعل سياسى ، يعيد انتهاء نظامنا إلى مرجعية القيم الدينية ، فهذا ليس استغلالاً للدين ، بل إفعالاً لوظيفة الدين ، باعتباره منظم الحياة على معيار القيم السامية .

على الجانب الآخر ، فإن توظيف الدين من قبل الحكومة ، بوصفه أداة لتبرير سياسات الحكومة ، وإكسابها إطاراً شرعياً ، هو ما يعد بحق استغلالاً للدين ، لا فى السياسة والسلطة فقط ، بل الأهم أنه استغلال للدين لفرض قيم معادية لقيم الدين والحضارة معاً .

أما السعى للسلطة ، فهو ليس اتهاماً ، إلا أذا حددنا المعيار . فكل من يحمل رسالة ، أو مشروعا ، أو فكرة ويحاول أن يحققها من خلال قيامه بدور سياسى ، لا يعد متهماً ، والأهم أن كل من يحمل هموم وأحلام الأمة معه ،

ويلتزم بها وهـو فى مقعد الحكم ، هـو رمز مـن رموز الوطنيـة . والمحك ، فى الالتزام أو التفريـط ، تجاه الأمة ، كذلك فيها إذا كانت السلطـة وسيلة لخدمة المجتمع أو وسيلة للمصـالح الشخصية الضيقة ؛ رهن بحكـم الأمة نفسها ، ذلك الحكم الـذى يسطر فى صفحات التاريخ ، ليسجل الحقيقـة ، رغم كل الأساطير .



الإرهاب والحضارة الإسلامية

فرضت ظاهرة العنف الإسلامى ، على مائدة البحث ، فى الداخل والخارج. وأصبح الجدل يطول مختلف جوانب القضية ، الحقيقى منها والوهمى. والعنف تحت المظلة الإسلامية يحتاج لوقفة موضوعية . فالإسلام كدين ، وكحضارة ، لايدعو للعنف . ولكن خروج موجات العنف تحت شعارات إسلامية ، له دلالته الخاصة فى فهم الظاهرة . فالعنف مولد من خلال الإحساس بالانكسار ، وضياع الهوية ، والابتعاد عن التراث ، وضياع القيم الأصيلة . هذه الأزمة التى تعصر الذات العربية والإسلامية ، دفعت بعض الشباب لموجة من العنف ، تحت تصور أن العنف وسيلة لإعادة الأمة إلى تراثها وقيمها ومبادئها . ولذلك خرج العنف رافعا شعارات إسلامية ، دينية أكثر منها حضارية . فحركات العنف ، خرجت لتعبر عن موقف رافض لتنحى « المقدس » من حياتنا ، فأعلنت أن خروجها على الأوضاع ، حماية لهذا « المقدس » ، الذى تتصور أنه يتعرض لحرب شرسة هدفها النيل من مقدسات الأمة . ومن خلال هذا التصور ، تصور البعض أن العنف ، وبالتالى الانقلاب المسلح ، هو الوسيلة الوحيدة لإعادة « المقدس » إلى مكانته ، فخرج العنف رافعاً شعار الجهاد فى سبيل العقيدة ، ولهذا كانت ظاهرة العنف إسلامية فى شعاراتها .

ولكن فى مواجهة العنف ، حدث خلط للأوراق ، فى كثير من الأحيان هو

خلط مقصود . فتم تحويل « الإسلامى » إلى عنف ، و « العنف » إلى إسلامى . ومن خلال تفكيك مكونات الظاهرة ، يتم سحب العديد من المفاهيم لتوضع فى دائرة الاتهام ، ويصبح التخلص من العنف ، هو تخلص من ما هو « إسلامى » .

والواقع أن الإعلام الغربى ، هو صاحب المبادرة فى ذلك . فقد صور الإعلام الغربى ، الإسلام والمسلمين ، والحضارة الإسلامية ، باعتبارها عناصر مكونة للعنف فتم الربط بين الإسلام والإرهاب ، لتتكون أسطورة الإرهابى المسلم صاحب اللحية والقنبلة والسلاح . حتى يتحول هذا الإرهابى إلى رمز يتم تجسيده بوصفه خطراً على الغرب ، والحضارة الغربية ، ومن ثم الإنسانية جمعاء . وهكذا تحشد القوى فى مواجهة هذا الرمز ، وتلك الأسطورة . لتدور المعركة الحقيقية ، لا بين سلاح وسلاح ، ولكن بين وسائل الإعلام ، وعقول الشعوب . فزرع هذا النموذج الأسطورى ، فى حد ذاته ضربة حقيقية لكيان الأمتين العربية والإسلامية ، لأنه حشد للشعوب فى مواجهة أمتنا ، مما يجعل الشعوب والدول ، مدفوعة نحو سحق أمتنا وحضارتنا .

والحقيقة أن ما يحدث هو حرب صليبية جديدة ، ولكن ليس تحت شعارات الصليب ، بل تحت شعارات العلمانية . فوسائل الإعلام الغربى ، ومن خلال تشويهها لكل ما هو إسلامى وعربى ، تضرب بذلك النموذج الحضارى الوسطى ، بوصفه نموذجا مغايرا للحضارة الغربية . لتعيد بذلك تصورات الخوف تجاه المنطقتين العربية والإسلامية ، وهزائم الصليبيين فى الضمير الغربى ، وتشعل مخاوفهم التاريخية من الإمبراطورية العثمانية . وبذلك يتم تهيئة المناخ بين الشعوب الغربية ، لأى مواجهة محتملة مع العالمين العربى والإسلامى .

وتلـك الحرب العلمانية البـاردة ، على غـرار الحرب البـاردة بين الرأسمالية والشيوعية ، تمهد جيوشها المدنية قبل العسكرية ، للسيطرة على هذا « الشرق» الإرهابـى . واستغلال أحـداث العنف ، بـوصفها سبباً لطرح هـذه الصورة الإعلامية المضللة ، ليس إلا خبثاً إعلامياً . والحقيقة أنه بوجود أو عدم وجود ظاهـرة العنف الإسـلامى ، فـإن الحرب العلمانية الإعـلامية ،كـانت ستـأخذ طريقها تحت أى مبررات أخرى . ولا ننسى أن الإعـلام الغربى ، كان ومازال وسيلة فعالة فى تصوير حضارتنا ، بالتخلف والبدائية وغيرهما من النعوت .

واتهام الغرب بـأنه يحاربنـا عن قصد ، ليـس بدون مبرر ، بـل إن الأجندة الغربية ، المفـروضة على العالم ، بقوة صنـدوق النقد أولاً ، ثم بقوة مبـدأ حق التدخل فى الشئون الداخلية ثانيـاً ، تؤكد أن سبق الإصرار والترصد ، متكامل الأركان فى الحرب العلمانية الغربية . فالتوجه الغـربى ، يؤكد على أهمية توحيد العالم حضارياً وقيمياً وسلوكياً ، وهو ما يعنى أن وجود أى منظـومة حضارية مخالفة ومغايرة ، يعد إفشالاً لفكرة الهيمنة الحضارية الغربية .

والأمر لايقتصر على أمـة العرب والمسلمين ، فالـدول الغربيـة تحاول فرض نموذج حياتها على الحضارات الآسيـوية ، خاصة اليابان والنمـور الآسيوية . ونـلاحـظ أيضـاً أن تلـك الـدول تقـاوم ، وتحاول الحفـاظ على خصـوصيتهـا الحضاريـة ، تلك الخصوصية التـى صنعت من خلالها مجدهـا الاقتصادى . لكـن الفـرق بينهـم وبيننـا كبير ، وهو ليـس فـرقـا بين الحضـارات ، فلهـم حضارتهم ، ولنـا حضارتنا ، والفـرق الحقيقى فى مـوقف الغرب منـا ومنهم . فالدول الغربية تتساهل معهم ، باعتبارهم « الشرق الأقصى » ، الذى لن يؤثر عليهـم ، حتـى وإن تميـز. لهذا ، سنجـد المسـاعـدات الغـربيـة للتجـارب الآسيوية ، والتعامل المرن نسبياً . وإن كانت الدول الغربية ، فى النهاية تسمح بقدر من حرية الحركة ، مع تأكيدها ضمناً أن أى وضع نهائى لايجب أن يكون إلا التحاقا بالغرب .

أما نحن ، فى الشرق الأوسط كما يطلقون علينا ، أو فى قلب العالم ووسطه كما نرى أنفسنا ، فنمثل بالنسبة للغرب منطقة لايقبل تجاهها إلا النفوذ المباشر السافر . ومن خلال الكيان الصهيونى وبسببه فى نفس الوقت ، فإن موقف الغرب يزداد تمسكاً بأهمية الهيمنة الشاملة .

لهذا نرى أن أسطورة « الإرهاب والإسلام » التى يروج لها الإعلام الغربى ، هى جزء من حرب شاملة موجهة تجاه الحضارة الإسلامية ، الهدف منها إبادة هذه الحضارة ، وتحويل شعوبها إلى نموذج حياتى آخر . وهو ما يجسد تفكيرا استعماريا ماديا ، يتصور الشعوب بأنها مادة يمكن معالجتها بالهندسة الوراثية ، لتخليق أنماط حضارية حسب الطلب .

وهذا عن الإعلام الغربى ، فماذا عن إعلامنا المحلى والإقليمى ؟ الغريب أن الإعلام العربى يأخذ من المواقف ما يماثل الإعلام الغربى فى كثير من الأوجه . ويبقى الفرق الظاهرى ، والضمنى ، بين الإعلام الغربى والإعلام العربى ، فإن الأول يهدف لسحق الحضارة الإسلامية ، أما الثانى فيحارب الإرهاب فقط ، فهل هذا صحيح ؟!

إن وسائل الإعلام ، تؤكد موقفها المعادى للإرهاب ، تلك الأسطورة الإعلامية التى لا نعرف على وجه التحديد حدودها . فكلما زادت حدة المعركة ، اتسعت الأسطورة لتشمل قوى جديدة ، وأفكارا وبدائل أخرى . وتوسع مفهوم الإرهاب لحد لا نعرف على وجه الدقة حدوده ، مما يجعلنا نشك فيما يحدث .

ثم إن وسائل الإعلام فى حربها على الإرهاب ، أطلقت من خلال بعض رموزها وكتابها مصطلح الإرهاب الفكرى ، ثم وصفت بعض القوى والرموز، بأنهم أكثر خطراً من الإرهاب نفسه . ثم لقنتنا فى النهاية ، درساً مستقبلياً ،

فى أهمية الالتصاق بالعلمانية وحقوق الإنسان والديمقراطية ، والبعد عن السلطة الدينية والتخلف والظلامية . وعند هذا الحد ، لايمكننا أن نوقف سيل الشكوك والهواجس .

فأسطورة الإرهاب ، طالت كل الحركات الإسلامية ، حتى الحركات السلمية ، ثم طالت الحركات الإسلامية غير السياسية ، والتى تعمل فى مجال الدعوة ، باعتبارها مفرخة للإرهاب . ثم طالت الأسطورة ، العمل الاجتماعى الإسلامى ، باعتباره مشجعا ومحفزا على الانضمام للجماعات « الإرهابية » . وأصبحت الأسطورة من الاتساع بحيث تشمل الكتاب والمفكرين والوعاظ من رموز الفكر الإسلامى . وتحول الجميع إلى خانة واحدة ، يظللها الإرهاب والتطرف . وعندما نبحث عن الاعتدال ، نكتشف فى الواقع المأساة .

فالاعتدال يبدأ من العلمانية ، وتظهر خطوطه عند أعتاب السادة الغربيين ، ويحصل على صك شرعيته من التحاقه بقيم الغرب ، واعتماده من وكلاء الغرب الثقافيين المسيطرين على قطاع عريض من الإعلام العربى .

فإذا كانت وسائل الإعلام الغربى ، تشن حملة حربية علمانية على الحضارة الإسلامية ، فماذا تفعل وسائل الإعلام العربى ، أو بعضها على الأقل ؟! قد نسارع باتهام أصحاب الحملة الإعلامية العلمانية ، بأنهم شركاء الغرب فى الحرب الباردة ضد الحضارة الإسلامية ، أو نرفع من درجة الاتهام ، ونعتبرها حرباً ضد الإسلام كدين ، ولكن إذا نحينا كل الاتهامات جانبا ، وتركنا سوء القصد للإعلام الغربى ، وافترضنا حسن النية فى الإعلام العربى العلمانى ، فإننا لا يسعنا إلا أن نؤكد أنه أيا كانت النيات ، فما يحدث الآن ، يمزق الحضارة الإسلامية ، باعتبارها وعياً جمعيا تاريخياً ، ويلحق الأذى بها ، ويشوهها فى عيون أمتها . إنها بالفعل مذبحة علمانية ، لأمة العرب والمسلمين ، بكل تاريخهم وتراثهم وقيمهم .

إن مشكلة الإعلام العلمانى العربى ، أنـه يضع القيم الغربية العلمانية ، فى مواجهة القيم العربية الإسلامية ، ويحمل الأخيرة كل تبعات العنف وأضراره . وأتصور لو أن الإعلام الغربى سمح لنفسـه بشىء من هذا القبيل ، لكان الآن يهاجم جملـة القيم الغـربية ، بـاعتبارها المسئـول الأول عن النـازية والفـاشية والنزعـات العنصرية . هى إذن عملية « جلـد الذات » وتمزيقها . ومـا يفعله الإعلام الآن ، ليس طريقاً للتقدم ، بل هو طـريق لتحطيم كل القوى المعنوية للأمـة . ولا أعتقد أن وجـود بعض الجماعـات التى تستخـدم العنف ، مبرر كاف للقضـاء على أمة ، وإبادة أبنـائها ، وتحت مظلـة كراهية تشنهـا وسائل الإعلام الغربى .

إن الحرب العلمانية الغـربية ، تجاه الحضـارة الإسلاميـة ، وجدت لنفسهـا وكلاء وحلفـاء بيننا . فأصبحنا نتلقـى الطعنة الغادرة بيد عـربية ، وبكلمات عربية .

الحضارة الإسلامية فى مواجهة العنف

نعتقد أنه تحت مظلة الحرب ضد الإرهاب ، بوصفها حرباً وطنية مبررة ، هناك الكثير من المشروعات التى يتم تمريرها . فالدعوة للديمقراطية الغربية ، والليبرالية كمنهج حياة ، وكذلك الانضمام إلى النظام العالمى ، والشرق أوسطية ، والتسوية السلمية أو الاستسلامية ، كلها أمور تجرى على قدم وساق ، وتمرر تحت جنح الظلام ، دون أن تناقش أو تقيم . فالكل الآن محاصر بلعبة الإرهاب ، وأسطورة الخوف ، وخيال الدماء .

فحتى نستطيع مواجهة الإرهاب ، حسب الرأى السائد المفروض على الساحة ، علينا أن نتكتل جميعاً فى خندق واحد . ومن يرفض الدخول فى الخندق ، يحسب على معسكر الإرهاب ، ويتم اغتياله معنوياً على الأقل . وكأن الساحة منقسمة إلى معسكر الديمقراطية ، وهى الرشد والعقل والتقدم ، ومعسكر الإرهاب ، وهو التخلف والعنف والظلامية . ومن يخرج عن المعسكر الأول ، يصبح محسوباً على الثانى . فهل هذه صورة واقعية ؟

وعندما نحلل الصورة أكثر ، سنعرف أنها ليست بين الديمقراطية ، كأسطورة للخير ، والإرهاب ، كأسطورة للشر ، بل هى مقابلة يتم تمريرها ضمنياً فى جنح الظلام ، بين الحضارة الغربية ، والحضارة الإسلامية ، وتصبح الأولى أسطورة الخير وإلهه ، والثانية أسطورة الشر وإلهه . وبهذا يصبح علينا الاختيار بين الالتحاق بالحضارة الغربية ، المفضى للتبعية ، باعتباره حلاً

وحيداً للمستقبل ، أو نختـار الحضارة العربية الإسلامية ، ممـا يؤدى إلى سيل الاتهامات التى تبدأ بتشجيع الإرهاب ، ولاتنتهى إلا بتهمة الإرهاب نفسها . وفى الاختيار الأول ، نـواجه الانتحار الحضـارى ، وفى الثانى نـواجه الموت فى سبيل حضارتنا .

تلك صـورة مرفوضة ، أو يجب علينـا أن نرفضها . وقـد يجادل البعض فى وجود هذه الصـورة أصلاً ، ولكن الوقـائع المعيشة فى أمتنا العربيـة ، تؤكد أن الصورة حقيقيـة ، وإن لم تكن نتاج مـؤامرة مقصـودة ، فهى نتاج تفـاعلات اللحظة الراهنة ، بكل ملابساتها الخارجية والداخلية .

فمن جانـب الدول الغربية ، نـلاحظ هجومها على الحركـات الإسلامية ، واتهامها جميعاً بالإرهاب . وفى نفس الوقـت ، فإن الدول الغربية تفرض علينا أجنـدة تبدأ بـالسيـاسى وتصـل حتـى قيـم الحياة نفسهـا ، فى صـورة سافـرة مكشوفـة . والحكومـات العربيـة ، تعلن الحرب على الإرهـاب ، وتدعـو إلى الالتحاق بـالنظام الدولى السـائد بكل مفـرداته . والنخبة المثقفـة العلمانية ، تهاجم الإرهاب ، وتطرح قيماً غربية .

إذن الحرب ضد العنـف الإسلامى ، والمطـروح للتأييـد مشاريع غـربية . وأكثر من هذا فإن الحرب على العنـف الإسلامى ، تجاوز الحرب على العنف ، ليصبح حرباً على « الإسلامى » . وفى ضوء طرح بـدائل غربية متزامنة مع هذه الحرب ، فـإن مساحـة الاختيـار تتقلص ، حتـى لا يبقـى فيها إلا الالتحـاق بالغرب ، أو التعرض لتهمة الإرهاب بكل مخاطرها الأمنية .

والواقع أن مـا يحدث ليس فقط استغلالاً للحرب ضد الإرهـاب ، بل هو أيضاً مأزق سقطـت فيه معظم القوى الحاكمـة . فالعنف الإسلامـى ، يحمل دعوة للعـودة للديـن وللحضارة والتاريـخ ، ويحمل قيماً أصيلـة ، حتى وإن

تطرف فى ممارستها . ولـذلك فإن محاولات مواجهة هذا العنـف ، والتى بدأت أكثر رشادة ، تحولت إلى موجة عارمـة من الهجوم ضد مجمل الطرح الحضارى العربى الإسلامى .

والمشكلة أن مـواجهة العنف ، تعتمـد أساسـاً على فكرة استبعاد حـركات العنف وإبـادتها تماماً والتخلص منها . وهـذا الموقف يؤدى إلى مهـاجمة مجمل المنظومة التى خرجت منها هذه الحركـات . فحركات العنف تخرج من المنظومة العربية الإسلامية ، لأنها مثل أى منظـومة ، لها تجليات وأطروحات متعددة ، حسب الظـروف المحيطة . ومن يتصور أنـه قادر على إبادة حركـات العنـف ، دون إبادة المنظـومة نفسها ، واهـم . لإن مواجهـة هذه الحركات ، لـن تكون بـالإبادة ، بـل بتغيير المسار ، نعنـى بـذلك تغيير مسـار الفيض الخارج مـن حضارة الأمة ، دفاعاً عن مقدساتها . وحتى يغير مسار هذا الفيض ، يجب أن نعلم أولاً أنه فيـض طبيعى ، يحدث فى كل الحضارات . فأى حضـارة تعانى من التـأخر والتخلف ، ويتـم تحييدها ، وتـواجه مخاطر تهدد وجـودها ، أى حضارة تعانى مـن هذه الظروف ، يخرج من داخلها فيض دفـاعى غاضب ، يحاول أن يحمـى مقـدسـات الحضـارة . فالحضـارة ، مثـل البشريـة ، تحمـل بـداخلها الـدافع للبقـاء والاستمرار . وعنـدمـا تكون الحضـارة ذات تاريـخ طويـل ، وتجارب ممتدة ، وملايين مـن الأبناء ، عنـدئذ تكون حضارة قـوية ، تملـك الدافـع للبقاء ، وتملـك أيضاً القـدرة على البقـاء رغم كـل التحديـات والتهديدات .

فإذا كان العنـف فى أحد جوانبه ، تعبيراً عـن دفاع الأمة عن مقـدساتها ، وإن كان بأسلـوب سلبى ، فإن تجفيف منابعه ، كفكـرة سيطرت على النخب الحاكمة ، هو فى الواقع محاولة لتجفيف منـابع الحضارة نفسها . وهو ما يؤدى

إلى تزايـد الخطر المحدق بـالحضارة والأمة ، أى أنـه فى حد ذاته ، دافـع إضافى لطوفان الفيض العنيف . فكلما تعرضت المقـدسات لتهديد أشد ، كلما انفجر العنف بلا حدود .

ويبقى العنف وآلامه ! كما تبقى التهديدات المحيطة بالأمة ومخاوفها !

والحقيقة أن فهم العنف وأسبابه ، تدفعنا إلى معرفة الطريق السليم لتجاوز هذه الظاهـرة . فالعنف فى أحد جـوانبه دفاع عن مقـدسات الحضارة ، ولهذا فإن الحضـارة الإسلامية ، كمشروع مستقبلى ، هى الـوسيلة الوحيـدة لمواجهة العنف . وبـالتالى يصبـح تطوير وتجديـد وترشيد ، الحركـات الإسلاميـة هو هدفنـا . لأن كل محاولة لإصلاح المســار ، هى محاولة لتنظيم فيـض العنف ، الخارج من الدافع للبقاء الحضارى . فـالفيض فى حد ذاته ، حقيقة نعيشها ، وفى نفس الوقت نحتاجها . لأن الدافع للبقاء الحضارى ، فى التحليل الأخير، هو الدافع المحرك للأمة ، للبقاء وللتقدم معاً . وبسبب ما تمر به الأمة ، تحول الفيض إلى طـوفان ، فأصبـح عنيفاً . ولذلـك علينا أن ننظم هـذا الفيض ، ونخفض من حدته .

وتنظيـم الفيـض التراثى ، لايتحقـق إلا بإعادة إحيـاء قيم الأمـة ، وإعادة قدسيتهـا مرة أخرى . ولا نعنى بـذلك فرض رؤية محددة على الجميـع ، فقيم الأمة هى الإطار العام الشامل لثـوابتها ، وبالتالى فهى محدد لهوية الأمة ، وفى داخل هذا الإطار يمكن أن تتولد العديد من الرؤى والأفكار .

وحتـى نخفض مـن حـدة الفيض التراثـى ، علينـا أن نسرع بشق الطـرق المؤدية لإحيـاء الحضارة مـرة أخرى ، ونفتـح الأبواب لنهضـة التراث ، فيكون الانتماء لقيم التراث سببـاً لإتاحـة الفرص ، أمـام الأفراد والجماعـات ، لا أن يكون سبباً للحرمان من الشرعية . لأن منع الشرعية عن الأطروحات والحركات

النابعةمن الحضـارة العربية الإسلامية ، يوحى بل ويـؤكد ، أن النظام السائد يعـادى هذه الأمـة ومقدسـاتها ، مما يضيـف شحنـة جديـدة للفيض التراثـى الـدفـاعى . وهكـذا تتـولـد دائرة العنـف والعنـف المضاد . فـالحملـة ضـد الإرهاب ، تحوى العديد من العناصر المخلقـة لبيئة ومناخ العنف ، الذى كان سبباً فى خروج الظاهرة منذ البداية .

لذلك فالحملة ضد الإرهاب ، تجنح فى أحيان كثيرة ، خاصة فى مضمونها الثقافى والقيمى ، إلى أن تكون عنفاً موجهـاً لتراث هذه الأمة ، وهو ما يجعلها محركاً لعنف مضـاد ينبع من الفيض الدفـاعى الفطرى للأمـة . وهكذا تتحول الحملة التـى تدعى مـواجهة الإرهاب ، إلى سبب مبـاشر فى تفاقم الظـاهرة ، وتزايد حدة العنف والعنف المضاد . وبهذا نسكب على النار جمراً من نار .

والغريب أن الحكومة فى بداية مواجهتها لحركات العنف الإسلامى ، كانت تحاول المزايدة على هذه الحركـات ، حتى تحولت المواجهة إلى منـافسة وتبارز فى التدين . والحقيقة أن هذا لم يكن عملاً إيجابياً ، لأن المزايدة فى التدين ، تعنى المزيد مـن الطرح الشكلى الظاهـرى للدين ، وبـالتالى تغذى الفهـم المتطرف الشكلانى للدين . ومن خلال المزايدة الدينيـة ، طرحت الحكومة ما تريد من سياسات تحت شعـارات دينية ، فجاءت السياسات منافيـة لمبادىء الحضارة الإسلامية ، أو على الأقل غريبة عنها . ولذلك سقطت لعبة المزايدة .

وفى مرحلة ثانية ، اتجهت الحكومة إلى وقف عملية المزايدة ، وبدأت فى بث قيم « التسامح » عن طريق فتح البـاب تدريجياً للقيم الليبرالية الغربية . وبعد أن كـانت السيـاسات تمرر مـن خلال شكـل تراثـى متحفى ، أصبـح الاتجاه الراهن يهدف إلى تمرير السيـاسات تحت شكل غربى سافـر ، كنوع من إكمال الحملة على الإرهاب ، وتجفيف منابعه . وكـأن النخبة الحاكمة ، اقتنعت بأن

المزيد من التدين وملامح الخصوصية ، ولو بأسلوب شكلى ، يعطى الشرعية «للعنف» ، ويسحبها من الحكومة .

وبالطبع فإن المرجعية الحضارية للأمة ، هى حائط الصد أمام أى دعوات للشرعية . ولكن الخروج على هذه المرجعية تماماً ، يعد تحولا خطيرا . والغريب أن بعض رموز الثقافة وكتابها جنحوا إلى هذه الرؤية معتبرين المرجعية الحضارية بوصفها منابع الإرهاب التى يجب أن تجف ، ولكن المرجعية الحضارية ، ليست منبع العنف ، بل إن تحجيمها هو سبب العنف ، وفى نفس الوقت فهذه المرجعية هى الحكم الذى يفرز الأصيل من الوافد . ولأن كتاب العلمانية الغربية ، هم ضمن الوافد ، ولأن إحياء المرجعية الحضارية ، سيفرزهم باعتبارهم وكلاء للوافد الدخيل ، لذلك أصبحت حملة الإرهاب ، فرصة لتدمير كل قيمة تحت ساتر وابل الرصاص . ونسى البعض ، أو الكثيرون ، أن إحياء المرجعية الحضارية ، سيوقف فيض العنف ، ويولد فيض النهضة .

تجفيف منابع التاريخ

إن موقـف أى أمة مـن تاريخهـا ، يمثل عـلامة أسـاسية ، تحدد تـوقعات المستقبـل . فالمستقبـل يـولـد فى الماضى ، وينمـو فى الحاضر ، ويتحقـق فى المستقبل . لأن التغييرات التى تمر بأى مجتمع ، ليست وليدة اللحظة ، بل هى عملية مستمرة وتدريجية . فالتغيير ، ليس على وجه الدقة ، هو تغير الحاكم ، أو تغير قانون ، أو موقف سيـاسى . لأن التغير الاجتماعى الحضارى ، عملية أكثر تعقيـداً ، وتشمل كل التغيرات الصغرى . لـذلك فالتغييرات السيـاسية والاقتصادية ، هى علامات لها دلالتها فى فهم عملية التغير الشامل والتدريجى التى تمر بها المجتمعـات . وفى الكثير من الأحيـان ، نركـز اهتمامنا على التغير السياسى الحادث ، باعتبار أن الأحداث السيـاسية ، تمثل ما يلفت الانتباه . فالإعلام مثلاً ، يركز على السلوك والحدث السياسى ، أكثر من غيرهما .

لهذا ، فإن مـا نلاحظه ، يمثـل الأحداث الأعلى صوتـاً ، ولكن التغييرات الاجتماعية تبقى بعيدة عن مجال النظر والرؤية ، لأنها جزئية ومرحلية ، وكذلك لأنها أشياء تحدث داخـل جماعات بـأكملها ، مما يجعـل متابعتهـا أمرا شـديد الصعوبة . ولكن أى باحث مهتم بـالمستقبل ، عليه أن يوجه نظره إلى مختلف العنـاصر المشكلة لحيـاتنـا ، الضمنى منهـا قبل الظـاهـر ، والاجتماعى قبـل السياسى .

فالتاريخ يحكى قصص الحكام ، ويتجاهل كثيراً قصص الشعوب . ولكن

كل قصة تاريخية تحمل فى الواقع قصة شعب ، قبل قصة حاكمه . لهذا فالسياسة هى الرموز التى نستخدمها فى التأريخ ، أما الاجتماع والحضارة ، فهما المضامين التى نستخلصها من التاريخ . وعندما ننظر للماضى ، سنجد أن المتاح من كتب تاريخية ، يحكى السياسى أولاً ، ومنه نستنتج الاجتماعى ونفهمه . ولكن عندما نهتم بالمستقبل ، علينا أن نقلب الصورة . فالمستقبل ليس وليد السياسى الحاضر ، ولكنه وليد الاجتماعى المتشكل فى الماضى والحاضر. وحتى نرتب صورة الرؤية المستقبلية ، علينا أن نفهم الوضع السياسى الراهن ، باعتباره إفرازاً لعملية اجتماعية مستمرة ، فإذا أردنا معرفة الوضع السياسى المستقبلى ، فعلينا أن نعود للعملية الاجتماعية التى أفرزت الوضع الراهن ، لنتابع سيرها ثم نحدد توقعاتنا عن إفرازاتها فى المستقبل .

وفيما يخص الوضع السياسى الراهن ، المتميز بإقامة دولة قوية حديثة واقتصاد قوى ، فإن هذا الوضع يمتد إلى بدايات القرن العشرين ، أو ما قبلها ، فتظهر جذوره فى فكرة الدولة الحديثة ، والمعاصرة . تلك الأفكار التى نادى بها بعض المفكرين المتأثرين بالحضارة الغربية ، الأمر الذى أدى إلى زرع بذور هذه الأفكار ، وتجمع نخب من حولها . وتشكل بذلك كيان اجتماعى ملتحق بالغرب ، الحضارة والفكر والقيم .

ومن هذا الكيان الاجتماعى ، تفجر التصور حول الدولة الحديثة . لذلك فإن قادة ثورة يوليو ، أزاحوا الاستعمار الذى بنى دولة حديثة تابعة له ، واستولوا على الدولة التى بناها ، وبدءوا فى تحقيق حلم الدولة الحديثة . ونفهم من ذلك أن الكيان الاجتماعى المتغرب ، لم يقم بإنشاء الدولة الحديثة بنفسه ، بل قام بذلك مجموعة من الجناح العسكرى للدولة ، تأثرت بالفكرة ، ورأت أنها أحق بقيادة الدولة ، وأنها القادرة على تنفيذ الفكرة . وتبع ذلك تنحى

الكيان الاجتماعى الغربى ، فى فترة عبد الناصر على الأخص ، حيث اتهم هذا الكيان بأنـه مخترق من الاستعمار . ومع تمادى الدولة فى طريـق الحداثة ، كان من الطبيعى أن تتحالف مع مصدر الحداثة ، فجاءت مرحلة التبعية للغرب ، على يد السـادات ، بوصفـه صانـع الحداثة ، وأيضـا ممولها . وبـالتالى دخـل الكيان الاجتماعى المتغرب الحلبة مرة أخرى ، بوصفه الوكيل المحلى ، للمشروع الغربى . مما حصر الصراع حول فكرة الحداثة ، لا فى الاستقلال عن الغرب أو التبعية له ، لأن التبعية لصاحب الفكرة ضرورة ، بل حُصر الصراع فى المنافسة بين الدولـة كصاحبـة للسلطة ومشروع الحداثة معـاً ، وبين الوكـلاء الغربيين بوصفهم الأداة الحقيقة لنشر المشروع الغربى .

نستنتج من هذا أن موقف الدولة اليوم ، يعود فى جذوره التاريخية ، لموقف النخبة المثقفـة عبر تاريخهـا الماضى ، والممتـد لحوالى القرن مـن الزمـان . بهذا المعنى ، فـإن النخبة تطرح « التصور » ، ثـم تحاول تمهيد المجتمع لتنفيـذ هذا التصور ، حتى وإن لم تكن صاحبة السلطة أو صاحبة مبادرة التنفيذ . وهو ما يفسر لنا سر العلاقة الغريبة بين النخبة المثقفـة المتغربة ، وحكام ثورة يوليو . فهذه العلاقة تتراوح بين الصدام العنيف ، وتبعية النخبة للسلطة لحد سافر . فمشروع الحداثة محصـور تماماً ، بين النخبتين العسكـرية والإداريـة ، والنخبة المثقفة والشرائح العليـا . ومن الواضح أن النخبـة العسكرية ، بوصفهـا قائد النخـب الإدارية والفنيـة للدولـة كما تظن ، تـرى أن حق الحكـم يتركز فى يـد الجهاز والقوة الفاعلة فيه ، مما يدفعها إلى مقاومة أى محاولة من النخب المتغربة للسيطـرة على الدولـة . ويعنى ذلـك ضمناً أن الـدولة بجنـاحيها العسكـرى والمدنـى ، ترى أنها القـادرة على تحقيق الحداثـة وحمايـة الوطـن ، أما النخـب الغربية ، فتظل متهمـة بأن ولاءها للخارج . ولهذا تقبل بوصفهـا نخبة تعمل

لدى جهاز الدولة ، وترفض عنـدما تصبح نخبة تعمل لمصلحتها ، وترى أنها صاحبة الحق فى قيادة الدولة .

تلك المفردات ، تؤكد لنا الأساس الثقافى للواقع السياسى الراهن . وهو ما يدفعنا لفهم ما حدث ويحدث على المستوى الثقافى . فالرموز الثقافية لما سمى بـالتنوير والنهضة ، قـدمت فكـرها على أسـاس أن الحداثة ، هـى الطريـق للتقدم، وهى وسيلة الدخول فى العصر . تلك الأفكار التى وتأسست على يد أحمد لطفى السيد ، أكدت ضمناً على مفهوم شـديد الخطورة ، وهو الانقطاع التاريخى .

فـالتصور الثقـافى يرتكـز فى أحد عنـاصره الهامة ، على تصـور التاريـخ . فالتاريخ فاعل فى الحاضر والمستقبل من خلال عمليتين هامتين . الأولى : أن كـل الميراث التاريخى ينتقـل مـن جيل لآخـر ، فى عمليـة توارث حضـارى ، تشكل الوعى الجمعى للأمة . والثانية : أن التـاريخ بكل ما فيه فاعل اليوم ، من خـلال تصوراتنا عنه ، ومـا يشاع ويروج بخصوصـه . العملية الأولى إذن تلقائية لايتحكم فيهـا أحد ، والثانية عملية مقصودة ومـوجهة بقدر أو آخر ، فتصوراتنا عن التاريخ ، هى نتاج ما يكتب ويقال ، ليقدم التاريخ للأجيال، جيلا بعد الآخر .

لهذا فإن وكـلاء الغرب ، طرحـوا مشروع الحداثة ، من خـلال التركيز على مفهوم تاريخى ضمنى وهـو الانقطاع . فالتاريخ الماضى ـ كما صـور ـ ظلامى ومتدهور ، ولذلك علينا أن نخرج منـه وننفصل عنه ، حتى ندخل فى الحداثة والمعـاصرة . ومـن خـلال تـوسيع الفجـوة بين الماضـى والحاضر ، طـرحـت تصـورات تجعل الحاضر ثـورة ضـد التـاريخ ، فـالتـاريـخ يحمل التخلـف ، والحداثة ثورة على التخلف ، لذلك فالحاضر ثورة ضد الماضى .

ولكن فكرة الانقطاع ضمنية ، أكثر مـن كونها علنية . بمعنى أن الانقطاع يحتاج لفهمه ،لتبريـرات ، تجعل قطع ما هو متصل أمـراً ممكنا . والحقيقة أن التبرير جاء أولاً على يد مستشرقين ، ثم أكمل الدور وكلاؤهـم المحليون . فتم إعادة قـراءة التاريخ ، حتى يبـدو وكأنه تـاريخ أوربا إلا قليلا ، فهـو عصور مظلمـة إلا قليـلا ، وإقطاع إلا قليـلا . . وهكـذا . وهـذه الـرؤية طـرحـت الحضارة العربية الإسلامية ، بوصفهـا الحضارة الغربية إلا قليلا ، حتى يتسنى من خلال ذلك القفز إلى النقطة الجوهرية ، وهى أهمية إكمال حلقات التاريخ حسب قانونه الغربى ، فإذا كان مـاضينا هو ماضى الغرب إلا قليلا فعلينا أن نجعل مستقبلنـا هو مستقبل الغـرب ، حتى وإن كان إلا قليـلا أيضاً . وبهذا طرح تصور الدولـة الحديثة الذى وصل بنا إلى طرح المشروع الغـربى متكاملاً ، من ديمقراطيـة وليبرالية وسوق حر ، وسيادة نمط الـدولة على المجتمع . وإذا كـان ما تحقـق هو نمـوذج تـابع للغـرب ، ولايستطيـع أن ينافسـه ، فهو أمـر مقبول ، أن نصل فى النهاية إلى حداثة إلا قليلا !!

قراءة التاريخ من قبل النخبة المتغـربة حققت الانقطاع التاريخى من خلال إعـادة تصـور الماضـى بصورة غير حقيقيـة ، ليصبـح الحاضر امتـداداً لماضٍ وهمى . فما يحدث الآن من نمـوذج الدولـة الحديثة القويـة المشوه ، هـو امتداد لأطروحات مثقفـى الغرب عبر حوالى قرن من الزمـان ، وما يحدث مشوه لأنها دولة حديثة إلا كثيرا ، وقوية إلا كثيرا !! فـلا هى امتداد ناجح للماضى ، ولا هى خروج مظفر عن التاريخ .

وبنفس المنطق يمكن أن نرى المستقبل . فـالنخبة المثقفة المتغربة ، ونحن نقدم على مطلـع القرن الحادى والعشرين ، تقدم نمـوذجاً جديداً للتـاريخ ، يتجـاوز عملية الانقطـاع التـاريخى ، ويرسـى قـواعد عمليـة تجفيـف منابـع

التـاريخ . وهـى عملية تجرى على قـدم وسـاق ، تحت دعوى تجفيـف منابـع الإرهاب ، ومنـابع التطرف ، والحقيقـة أنها تجفيف لمنـابع التاريـخ نفسه . فما الفرق بين تصور الانقطاع التاريخى ، وتصور تجفيف منابع التاريخ ؟!

إن المرحلـة الأولى مـن تغـريب مصر ، اعتمـدت على طـرح تصـور عـن التاريخ ، يجعل عمليـة استمراره ، هى بالفعل انقطاعا عنـه ، ولكن التاريخ ينتقل لنا من خلال التصور ، ومن خلال التوارث الحضارى للوعى الجمعى . لهذا فإن النخبـة المتغربة الآن ، اكتشفت أن كـل التصورات التى طرحـت عن التاريـخ ، لم تؤثر على الـوعى الجمعى التـاريخى . فرغـم قرن من التنـوير كما يقولون ، مازلنا تراثيين وعـروبيين وإسلاميين ، أى ظلاميين كما يظنون ! فرغم قرن من التنوير ، فالأمة مازالت تتعلق بتاريخها المتخلف ، كما يفترون !

إن الصمود الحضـارى للأمـة ، يدفع قـوى التغريـب فى العالمين العـربى والإسلامى ، إلى الدخول فى مرحلة تجفيف منابع التاريخ ، أى محاولة إحداث انقطاع وتشـويه فى الـوعى الجمعـى التراثى لـلأمة . وتلـك مرحلـة تبلغ مـن الخطورة شأنا يجعلنا ننادى الأمة أن تستيقظ وتدافع عن نفسها .

ولكن كيـف يتم تجفيـف منابـع التاريـخ ؟ من الـواضح أن الأطـروحات النخبويـة المعاصرة ، تحاول أن تمزج مـزجاً خبيثـاً بين الإرهاب والتراث ، وبين التطرف والتراث . والمقصـود هنا ، أن نحمـل القيم المتوارثـة مسئوليـة سفك الدمـاء ، وحالـة العنف الراهنـة . والهدف من ذلـك ، هو تخويـف الإنسان العـادى مـن ذلك الشر العنيـف الـدموى القـابـع من أعماق تـاريخه ووعيـه الجمعى ، حتى يحدث الصراع بين الإنسـان ووعيه بذاته ، ومـن ذلك الصراع تختل عملية التوارث الحضارى وتشكيل الوعى الجمعى .

والغاية النهـائية ، هى أن نولد نحـن أبناء هذه الأمة تواريـخ عن أنفسنا ،

مـن شأنها لا أن تحقـق الانقطاع التـاريخى ، بـل أن تصل بنـا إلى حد العـداء التاريخى ، أى نصـل للمرحلـة التى نعـادى فيها مـاضينا ، ونحـاول أن نبنى مستقبلنا على أنقاض الماضـى ، فيأتى المستقبل حـاملاً فى جنباته قـوى دافعة لهدم الوعى الحضارى الجمعى للأمة .

فإذا كان تصورنـا عن الطرح الثقافى الراهن صحيحـاً ، فماذا عن المستقبل السياسى المتوقع كامتداد لهذا الطرح ؟!

إن تصور الانقطاع التاريخى أوصلنا لمشروع الحداثة الوافد والمفروض علينا ، وتصور تجفيـف منابع التـاريخ سيؤدى بـالتالى إلى نموذج حـداثة معاد لـلأمة تماماً، ويحاول أن يحطمها . فما نتوقعه هو ما حدث فى تركيا منذ مطلع القرن ، وما حـدث فى تونس فى العقـد العاشر من القرن ، مضـافاً لهما قوة إضـافية ، عندما يحدث ذلك فى مصر ، ومختلف أرجاء العالمين العربى والإسلامى .

فالمشروع الثقافى الغـربى الراهن سيؤدى إلى أوضـاع سياسية تحارب ميراث الأمة بشكـل سافر ، الـدين واللغـة والقيم ، وتحاول أن « تقتل » كـل عناصر ومكونات الوعى الجمعى للأمة ، حتـى تحقق فى النهاية التدمير الشامل المانع لاستمرار وجود الأمة نفسها .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الأمــة ضـــد الأمــة

كلما شعرنـا بالأزمـات المتلاحقـة ، كلما كان علينـا أن نبحث عـن أسباب تلاحق الأزمات ، والأهم أن نبحث عن سبب عدم قدرتنا على تجاوز الأزمات . وببساطة علينـا أن نعرف « سر » تأخرنا . ورغم تعـدد العناصر ، إلا أن هناك عنصرا رئيسيا ، يفسر ـ غالباً ـ مـوقف الشعوب من التطور ، فيفسر التقدم ، كما يفسر التأخر . وهذا العنصر الرئيسى هـو الإرادة ، وهو جملة من العناصر المتشابكة معاً . فالإرادة تصف جملة الدوافع الإيجابية ، بكل مالها من مبررات عقلية ، وشحنـات وجدانية ، مكـونة فى النهايـة ، لفعل خلاق إيجابـى ، له القدرة على تجاوز الـواقع الـراهن . فـالصمود والتحـدى ، عنصران للإرادة ، ولكن اكتمال الإرادة يتحقـق بوضـوح التوجـه والغايـة ، وتوفـر الدافـع اللازم للتحرك الفعال من أجل تحقيق الغاية ، وكذلك توفر الرؤية الفكرية التى تحدد آليات التحرك ومفرداته ومفاهيمه وتصوراته .

فهل نحن أمة تملك إرادتها ؟! الواقع أننـا نعانى بالفعل من عجز الإرادة ، لأسباب عديدة ، مما جعلنا نفتقد للأسـاسيات الأولية المكونة للإرادة . فحتى تملك « إرادة » لتحقيق أهداف عظمى ، عليـك أولاً أن تملك الثقة بالنفس . فعندما يتصـور شخص ما ، أنه « غير قـادر » على مواجهة التحديـات ، فإنه بالتالى سوف يستسلم لتلك التحديات .

والثقة بالنفس ، ليست شعاراً ، أو مجرد حالة وجدانية ، بل هى اقتناعات

أصيلـة . والثقة تـوجد مـن عنـاصر هامـة ، فهـى تعنى الاعتقـاد بأن لـدى الشخـص ما يجعلـه قـادراً على تحقيق مـايـريد ، أى أنـه يملـك الإمكانيـات والاستعدادات . وكذلك فإن الثقة بالنفـس تتأكد من خلال اقتناع الشخص بأن مـالديـه من جهد ، وقـدرة على الكفاح ، يمكنـه من توظيـف إمكانيـاته لتحقيق أهدافه .

والثقة بـالنفس ، لايمكن إلا أن تؤسـس على قبول الذات . والقبـول ـ فى تصورنا ـ غير الغرور ، وغير التقليل من أهميـة الذات . بمعنى أنه ليس مديحاً للـذات ، ولا ذمـاً لها . والقبول هـو الأسـاس الموضـوعـى الإنسانـى لموقـف الشخـص مـن نفسه . فهـو يعنـى تقبـل الـذات كما هى ، بكـل السلبيـات والإيجابيـات ، أى أن القبـول يفترض ضمناً أن الإنسـان ليـس خيراً ولا شراً ، ولكنه جملة من العناصر ذات الأثر المتباين . وإذا تقبل الإنسان نفسه كما هى ، عرف أنـه يملك الإيجابيات المؤدية للتقـدم ، وعرف أيضاً أن لديـه سلبيات ، عليه أن يتعـايش معها ، وأن يعيـد توظيفها ؛ ليصبـح أثرها السلبـى فى أدنى صوره .

ومن « القبول » تتكون الأسس العقلانية السليمـة للثقة بالنفس ، وبالتالى للإرادة لأنها تؤكد على طبيعة « الإنسانى » ، التى لا يمكن وصفها «بالكمال» ، كما لا يجوز تصورهاعلى أنها « انحطاط » . وإذا كـان التركيب الإنسانى ، على هذه الـدرجة من التعقيد ، فـإنه بالتالى خليـق بتحقيق التقدم والتأخـر ، كل حسب توظيف الإمكانيات وتوجهها ، والإرادة المصاحبة لذلك .

إذن الشرط الإنسانى الأول الـذى هو القبول شرط يعارض كـل التوجهات العنصرية ، بكل ما فيهـا من تشويه للإنسان . فكـل « إنسان » يملك شروط تقدمـه وتأخره ، وبالتـالى فإن أفعالـه منها الإيجابى والسلبى . فـلا يمكن أن

نميز إنسانا عن آخر ، بل علينا أن ندرس حالة « الإنسان » لنعرف مدى قبوله لذاته ، وثقته بنفسه ، وامتلاكه لإرادته ، ونسأل فى النهاية عن اتجاه أفعاله . وبهذا ، سنجد إنسانا يملك إرادته ويحقق الأفضل ، فنعرف أنه فى حالة «تقدم» ، وآخر تنهار إرادته ، ونعرف أنه فى حالة « تأخر » . على ذلك نتصور أن كل إنسان يمكن أن يمر بحالة التقدم وحالة التأخر ، كمرحلتين فى حياته . فلا يجوز أن نصف إنسانا بأنه متأخر بالفطرة ، أو متقدم بالفطرة .

وما ينطبق على الإنسان ، هو نفسه ما ينطبق على الشعوب . فالشعوب تحتاج لشرط «القبول» ، أى أن تتقبل ذاتها بكل ما فيها ، ثم تكتشف جوانب « الذات الحضارية » ، فتعرف مكامن القوة ، ومناطق الضعف . ومن خلال الثقة بالنفس ، يتحقق للشعب ثقته فى قدرته على تحقيق إيجابياته على أرض الواقع ، وأيضاً قدرته على تجاوز تأثير سلبياته . ومن هنا تتكون «إرادة الأمة» ، المحققة للنهضة ، اعتمادا على عنصرين ، عنصر الرؤية العقلانية الكاشفة لإنسان هذه الأمة ، دون مديح أو ذم ، وعنصر الدافع الوجدانى ، المحقق للثقة والرغبة ، والمشكل للدافع والحماس ، الذى يجعل الجهد متكاملاً مع الرؤية العقلانية ، ومحققاً لإنهاض كوامن التميز داخل الأمة . فالرؤية العقلانية الصادقة للذات الحضارية هى الوسيلة لاكتشاف ما بداخلنا من قيم ومبادىء ، وما بداخلنا من ضعف ، وعندما تتجمع القيم المتميزة مع الرغبة فى النهوض ، نبدأ عملية التجديد ، وندخل فى مرحلة النهضة .

تلك هى حالة تكون إرادة الأمة الناهضة ، فما هى الحالة الدافعة للتأخر؟! نظن أن التأخر يبدأ من خلال الرؤية والدافع الوجدانى معاً ، ويظهر فى حالة « مديح الذات » كما يظهر فى حالة « ذم الذات » والأولى تصف الغرب الآن ، والثانية تصف العالمين العربى والإسلامى فى اللحظة الراهنة .

فالغـرب يختال بما أنجز ، وهو كثير ، ولكـن الرؤية التى تقـوم على أساس تـأليه الـذات ، هـى رؤية متميـزة ، لا تـؤدى إلى القبـول ، بل إلى الغـرور . والغرب الآن يرى إيجابياته أكثر من سلبياته ، ويتصور نفسه متميزاً عن شعوب العالم ، فتسـود فيه الـرؤية العنصريـة ، وهى أصيلـة لديـه . وعندمـا يتصور شعب أنـه متقدم بالضرورة ، هنـا تختل إرادته ، فـلا يعى سلبياتـه ، فيعرض نفسه للتأخر ، وضياع ماحققه بالفعل .

أما نحن ، أبناء الأمتين العربية والإسلامية ، فنعيش حالة من ذم الذات ، وفى نفس الوقت ، نعيـش حالة من الإطراء على الذات . وهـو وضع معقد ، بسبـب تـاريخنا الممتـد . فنحـن نـرى واقعنـا الحالى ، بصورة سـوداء ، تـرى السلبيات دون الإيجابيات . ولكننا مع ذلك ، لا ننسى تمجيد ماضينا ، بما فيه مـن إنجاز أسطـورى ، فرعـونى وإسـلامى . ويصبـح التمجيد للماضـى ، والهجوم على الحاضر ، وربما المستقبل أيضاً .

ومـا نحن فيـه الآن بعيـد عن القبـول ، كفعـل عقلى مميـز لطبيعة الأمـة ، ومتفهم لمكـوناتها . فـالرؤيـة السائدة لـدينا الآن ، تصـور حالتنـا وكأن كـل الإيجابيات قد ماتت مع التاريخ ، ولم تبق إلا السلبيات . مما يدفعنا إلى «رفض الذات» ، وتصور أنفسنا بـوصفنا العائق أمام تقدمنا ، أى تصبـح الأمة ضد نفسها ، فما يحرمهـا من التقدم هـو كونها ذاتها ، ولـذلك يصبح التقـدم رهناً بقـدرة الأمة على التخلـص من ذاتها ، وتقمـص ذات الآخـر المتقدم ، حتـى تتقدم مثله .

وهذه الرؤية العقلية ، مـولدة لحالة وجدانية ، أقل ماتوصـف به أنها حالة يأس وإحباط ، وهى فى الواقع تتجاوز ذلك ، لتصبح حالة وجدانية أقرب إلى «الميول الانتحارية» . لأن نظرتنا لذاتنـا ، وللآخرين ، عنصرية ، وعنصريتها

ليست موجهة « للآخر » كما فى الغرب ، بل موجهة للذات نفسها . أى أننا أعداء أنفسنا . تلك هى المأساة .

فكيف نتقدم ؟! فى الحال الراهن ، لن نتقدم ، إلا بالتخلص من الرؤية العقلية التى سيطرت على أذهاننا ، لتحل محلها رؤية عقلية أخرى صادقة ، تقوم على « تقبل الذات الحضارية » للأمة ، رؤية لاتعرف مدح الذات ولا ذمها ، بل تؤسس على التصور الإنسانى الفطرى . وحتى تتغير الرؤية ، لا نحتاج فقط إلى عمل ثقافى ، بل نحتاج لخوض معركة سياسية وحضارية شاملة ؟! نعم معركة !

إن وقائع التاريخ الحزين ، تؤكد أن الرؤية العنصرية التى أثارها الغرب عنا ، هى نفس الرؤية التى روجها وكلاء الغرب المحليون ، والتى نتج عنها فى النهاية تشوه صورة الذات إلى هذا الحد . فوكلاء الغرب الثقافيون على وجه الخصوص ، أكدوا لنا أن تراثنا متخلف ، فهو شمولى ، وشخصيتنا خاضعة لا تعرف إلا المذلة ، وتقاليدنا هى السبب الحقيقى الذى أدى إلى تعطل محاولات التنمية ، فأى مصير يريده لنا هؤلاء الوكلاء ؟!

والأمر لم يعد وجهة نظر تحاول فرض نفسها علينا ، ولا هى فقط استعمار عقلى ، بل الأمر وصل إلى تشوه حقيقى لتصورنا عن أنفسنا ، تشوه تجاوز عقول المتغربين ، والمغتربين ، إلى عقول البسطاء أنفسهم ، بل وإلى عقول المؤمنين بذواتهم . نعم فحتى المتقبلين للذات الحضارية للأمة ، طال تفكيرهم التشوهات المسمومة عن الذات .

وأصبح لزاماً علينا ، أن نعيد اكتشاف ذاتنا ، اكتشاف مانع لكراهية الذات ، ومانع أيضاً لتمجيد الذات . وحتى يتسنى لنا ذلك ، يجب أن نبدأ من مسلمات تميزنا الحضارى ، واختلافنا عن الآخر ، فقوتنا قد تكون ضعفه ،

وضعفه ربما يكون قوتنا . لذلك نحتاج لمعيارنا الخاص فى تقييم ذاتنا ، لنحدد مصادر القوة ، ونقاط الضعف ، فنعظم الأولى ، ونحجم الثانية . ومعيارنا الخاص ، ليس إلا الثابت فى عقيدة الأمة ، أى القيم الأصيلة المتوارثة ، والمكونة للأمة ومحددة لذاتها . فإذا اكتشفنا قيمنا ، حددنا بذلك « الثابت » فى أمتنا . ومن خلاله نستطيع تقييم الماضى والحاضر ، والأهم أننا ستتمكن من تجديد أنفسنا لنحقق النهضة .

وحتى لا تكون الأمة ضد نفسها ، علينا أن نعى تماماً ، أن القيم الوافدة مؤدية بالضرورة لتلك الحالة من عداء الذات ، مما يعنى أن التخلص من هذه القيم شرط أساسى للنهضة . حيث نحتاج إلى فرض « مقياسنا » الحضارى ، ونزع « مقياس » الآخر ، لأن الآخر مولد للعنصرية الموجهة للذات . ومن المهم أن نؤكد أن العودة لمقياس ومعيار حضارتنا ، لايجب أن يكون مولداً للعنصرية الموجهة للآخر . فالمبدأ الأساس ، المحقق لقيم حضارتنا ، أن لكل شعب قيمه فى حد ذاته ، وكل حضارة نافعة لأهلها ، ومفيدة للآخرين ليتعلموا منها ما يساعد على تجديد حضارتهم .

الإبـــادة الحضاريـــة

لقد أصبحـت تحديات نهايـة القرن العشريـن ، من نـوع خاص ، يتميـز بكونها تحديات سافرة وغير منظورة فى آنٍ واحد . فهى تحديات سافرة ، فى نظر طليعة هـذه الأمة ، القـادرة على فهم دلالات مـا يحدث . وهى تحديـات غير منظـورة ، لأنها فى وعى الجماهير ، ليسـت عداءً واضحـاً ، يمكن أن تعـرف حدوده وفاعله . ولـذلك اختلطت الأمور لدرجة يصعـب معها تحرير عناصر المعركة ، ومعرفة الجانى من المجنى عليه .

فعبر سنوات طـويلة مـن التحدى الثقافى ، تشـوه وعى الأمـة ، إلى حدود خطيرة . فالتحـدى الخارجى ، واجـه واقع الأمـة ، وأشعرهـا بتخلفها ، ممـا جعلها تتجه إلى نقد الـذات وجلدها . ونقد الذات المبالـغ فيه ، والذى يؤدى إلى نزع الثقة بالنفس ، وهزيمـة الإرادة ، كان المدخل الحقيقى لعملية استعمار العقـل والهويـة . فلقـد بات واضحـاً ، أن الاستعمار العسكـرى ، والهيمنـة السياسية والاقتصادية السافرة ، ليسـاهما الطريق للوصول إلى الهدف الحقيقى للسياسات الاستعمارية الغربية . وتأكد من أدبيات الحركة السياسية الغربية ، أنها تحاول خلق توابع لها ، توابع تملك إرادة أن « تتبع » الغرب باختيارها .

فإذا كـانت حـالة الضعـف الداخلى قـد مهدت الأرض ، فـإن توجهـات الغرب نحو ما يسمـى بالكوكبة أصبحت الفعل المخطـط لاستعمار عقل الأمة ووجدانها . فالدول الغربية تسعـى الآن إلى إقامة مجتمع دولى أحادى الاتجاه ،

لايعرف التميـزات ، إلا المتحفى الشكلى منهـا . والفكرة مـن ذلك أن سيـادة نمط الحياة الغـربى تؤدى بالضرورة إلى عـالم تحكمه نفس المعايير ، ممـا يسمح للغـرب بتولى القيـادة الـدولية ، فى منـاخ متجانـس مـن الأفكار والسلـوك . وتجانـس المعايير الحاكمـة لسلـوك البشر فى كل أرجـاء العـالم ، يحقق عمليـة التنميط ، التى من شأنها إتاحة الفرصة للسيطرة على سلوك كل فرد فى أى ركن من أركان العالم .

لهذا وصلنا إلى مرحلـة معقدة فى صراع البشرية ، فالقيـم أصبحت فى بؤرة الصراع ، لأن استمرار الرأسمالية الغربية يحتـاج اليوم إلى التحكم فى سلوك كل فرد على هذا الكوكب . فاختلاف سلوك الشعوب والأمم وتوجهاتهم من شأنه خلق أنماط متبـاينة ، لها أهداف مغـايرة ، وهو مـا يفضى فى النهايـة إلى نمط عالمى غير متجانس ، ولايسمح بإمداد الآلة الرأسمالية فى العديد من الدول .

والفكرة فى حد ذاتها شديدة الغرابة ، فلماذا يريد الغرب تنميط كل شعوب العـالم على قيمـه ومعـاييره ؟ ولماذا لا يسمـح بـالاختـلاف ؟ وكيـف يفترض التجانس العالمى ؟!

إن العناصر الدافعة لهذه الهيمنة الحضارية عديدة ، ومنها الدوافع الخاصة بالمصلحة وتلك الخاصة بـالمضمون والمعنى . وفيما يخص المصلحة ، يظهر أن الرأسمالية العالمية ، عندما تجدد نفسهـا تحتاج دائماً إلى دماء جديدة ، لا تجدها إلا فى شعوب العالم غير الغـربى . فهى تحتاج إلى أيـدٍ عاملة ، وشركات عـابرة للقومية ، وسوق لتوزيع المنتجات . لذلـك فالآلة المنتجة للرأسمالية تحتاج إلى قواعـد للإنتاج والاستهـلاك تمتد إلى كل أرجـاء العالم . وحتى يتسنـى ذلك ، تحتاج هـذه الآلة إلى قوانين متشـابهة فى مجال الاستثمار ، وحدود مفتوحـة طبقاً للمصـالـح الخاصـة بقـادة الـرأسمـاليـة الغـربيـة ، وأخيراً تحتـاج إلى سـوق

للمنتجات ، فى كـل دول العالم ، يحكمهـا نفس المنطـق الاستهلاكـى . أى أن الرأسمالية العـالمية تحتاج إلى « نمط استهلاك » واحد فى كـل دول العالم ، حتى يتلاءم مع « نمط الإنتاج » الذى تم توحيده .

وتوحيد نمطى الاستهلاك والإنتاج ، أدى إلى تصور هام ، عن توحيد نمط الحياة . وعنـدما نصل إلى هـذا النمط ، فإن ما يطـرح يصبح توحيـداً للنمط الحضارى ، بكل ما يشمله من قيم ومبادىء وأفكار .

وعلى المستـوى الخاص بالمضمـون والمعنـى ، فإن الغـرب أصبـح يرى أنـه صاحب رسالـة عالمية ، لذلك فإنـه يعتقد أن نمط حياته من الـرقى ، بحيث يفرضـه على الآخريـن . ويحقق بذلـك الأممية الغـربية التى هـى أحد مـلامح الحضـارة ، وغايـاتها النهائيـة . وتوحيـد وسيادة القيـم الغربيـة ، كمرجعيـة لمختلف دول العـالم ينقلاننـا إلى مستوى آخر مـن المصلحة . لأن ذلـك يؤدى بالضرورة إلى نمـط سياسـى موحـد ، نمط الـديمقراطيـة الليبرالية . وهـو ما يسمح للغـرب بفرض مظلـة تأثيره السيـاسى على جميـع دول العالم . ويجعـل القوى الحاكمـة فى هذه الـدول تابعـة له بـالضرورة ، من حيـث أنها « مقلد » للمرجع ، وهو الغرب .

تلك الأفكار تتجمع فى النهاية لصياغـة عملية تدويل الحضارة . وهى فى جـوهرهـا عملية إبـادة الحضارات غير الغـربية . وفكـرة الإبادة ذات جـذور واضحـة فى التفكير الغربـى . فعمليـة الاستعمار كـان بها قدر مـن الإبـادة ، ومعاملة شعـوب العالم كعبيد ، ونهب ثروات البلاد المستعمـرة ، كلها أشكال ودرجات من الإبادة .

كذلك فإن الإبادة كفعل دموى غير إنسـانى ، وجدت طريقها فى المنظومة الغربيـة ، بشكل سافـر ، لاينقصه ألفجور . فمنـذ العصور الوسطـى تصور

الغرب الأجناس الأخرى بأنها أقل « قيمة » على معيـار الإنسانية ، وتأكد ذلك بالفكر البيولوجى الداروني ، والنزعة المادية فى التفكير . فأصبح للبشرية أنواع وأصنـاف ، ليسـت دليلاً على التنـوع والاختـلاف ، كما فى مفهـومنا العـربـى الإسلامـى ، بل دليـل على أن الناس خلقت على درجـات من الإنسـانية غير متساويـة . لذلك ، هنـاك جنس يقـود ، وجنس يتبع ويستعبـد . وارتكب الغرب العديد من المذابح ، تحت هـذه الشعارات السادية ، مثل القضاء على السكان الأصليين فى العـديد مـن المناطق والقـارات ، وكما حدث مـع الهنود الحمر فى أمريكا .

وكذلـك فإن فكـرة قيام دولة إسرائيـل الاستيطانيـة ، هى نمـوذج متجدد ومستمـر للفكر الغـربـى العنصرى . لأن الغرب رأى أن فلسطين « أرض بـلا شعب » . وذلك يكشـف مدى العجرفة الغـربية التى ترى أمـامها الأرض وما فيها باعتبـارها مصادر نافعـة ، لايجوز أن يستفيد منها إلا الإنسان الغـربى ، فتصبح متاحـة له ، أما البشر فهم كم مهمـل ، ومن درجة تطوريـة وإنسانية أقل . ويتم « استحلال » الآخر ، ومن ثم « استحلال إبادته » .

والغرب فى ذلك ، يـؤكد على أن تفوقه كبشر عن غيره ، قاعـدة ثابتة ، فما حدث فى البوسنـة والهرسك يؤكد أن التفكير الغـربى ، مازال يؤكـد عنصريته بدرجه تفوق الخيـال . لأن الصراع بين الصرب والبوسنيين ، صراع بين أعراق من نفـس الجنس إن صح التعبير . فـالإبادة هنا مـوجهة إلى فصيل وفـرع من نفـس الأصـل ، ولكنـه « فصيـل » مختلف دينيـا ، وهـذا فى حـد ذاتـه مبرر للإبادة . فهل أدى اختلاف الدين إلى تقليـل درجة إنسانية الإنسان ، فأصبح مباحاً ؟! نعم ، لأن الغرب يرى أن وجود دول داخل نطاقه ، تدين بالإسلام ، يعنى اختلافاً غير مسموح به . ولأن الأوروبـى الشرقى المسيحى يدخل ضمن

مرتبة السادة البيولوجية ، والأوروبى الشرقى المسلم ، خرج من هذه المرتبة بإسلامه ، لذلك أصبح من حق الأول ، إبادة الثانى .

تلك هى منظومة الإبادة ، تبررها المصالح ، وفرض الهيمنة ، وتغذيها عنصرية الغرب . ومن هذه المنظومة ، تخرج فكرة « الاستحلال » جلية فى وجدان الغرب . لأن عمليات الإبادة ، بدرجاتها المختلفة ، تتم من خلال مبررات « تستحل » الآخر ، وتصور دمه أو عرضه أو عقله أو دينه بأنه مستباح لأنه غريب أو متخلف أو معادٍ أو عدو السامية . وما يتم وصمه بالسلبية ، يستحل من قبل الغرب ، لأن الأخير هو حامل رسالة البشرية ، سواء السماوية أو غير السماوية . ولهذا لا تختلف كثيراً ، النزعات الاستعمارية للقوى العلمانية الغربية ، عن القوى المسيحية الغربية ، والفرق الحقيقى الملاحظ ، هو فرق فى درجة الاستحلال ، وهو نتاج فرق فى درجة « الممكن » ودرجة « المبرر » .

فمسلمو البوسنة ، كانوا هدفا للإبادة الجسدية ، لأن ذلك ممكن ، أما مسلمو العالم ، والعرب منهم ، فإبادتهم الجسدية غير ممكنة ، وهى أيضاً غير مبررة ، لهذا يتعرض العالمان العربى والإسلامى ، للإبادة الحضارية ، فهى «ممكنة » و« مبررة » . ممكنة فى نظر الغرب من خلال قدرتها المتصورة على زرع قيمة فى أرضنا من خلال وكلائه ، ومبررة لأنها تقدم للشعوب الغربية ، باعتبارها رسالة الغرب الحضارية .

فالغرب « يستحل » عقول البعض ، وأجساد البعض ، وإنسانية الجميع . وفكرة « الاستحلال » فى الفكر الغربى نتاج نظرته البيولوجية التى تجعل التقدم والخير وغيرهما من نصيب نوع بيولوجى دون الآخر ، فتصبح القيادة ملك الغرب ، لأنه كذلك . فالنظرية العنصرية ، تبنى أساساً على مطلق غير قابل

للتغيير ، يصنف الشعوب ، فيحدد مصيرها ، فيستحلها الغرب ، طبقاً للممكن والمبرر .

لهذا علينا مواجهة الهجمة الغربية من خلال فهم هذه الظاهرة ، أى عملية الإبادة ، من خلال الاستحلال ، على أساس العنصرية ، تلك هى العناصر الدافعة لأكبر عملية يشهدها العالم ، من الإبادة الجماعية ، بل الإبادة الكوكبية ، والتى تهدف إلى دخول القرن الواحد والعشرين ، والعالم تحكمه حضارة واحدة ، فتدخل كل الحضارات الأخرى إلى متحف التاريخ .

وهذا التصور يبنى أساساً ، على إمكانية مفترضة ، لإعادة تنميط الإنسان ، بوصفه متلقيا سلبيا ، وصفحة بيضاء ، ومادة قابلة للمعالجة ، مما يسماح بفرض قيم ومبادىء ومدركات على أى إنسان ، فتتم له عملية « غسيل مخ » ، ثم يعاد تنميطه أى يوضع له « برنامج » جديد ، وكأنه حاسب آلى ، مما يسمح بالسيطرة عليه . فيأتى سلوكه مطابقاً للبرنامج لا يخرج عنه . ولهذا فإن أى تطوير جديد ، لن يحدث إلا بالتعديل فى البرنامج ، ولن يعدله إلا صانعه .

فهل هذا التصور مقنع ؟! نعم إنه كذلك بالفعل ، فالنخبة المثقفة المتغربة فى بلاد العرب صورة طبق الأصل من نموذج الإبادة الحضارية . فهى أولاً نخبة تم استحلال عقلها ، من خلال مبدأ نشر الإشعاع الغربى الإنسانى ، فتم تنميطها ، فأصبحت لا تأتى بالجديد أبداً ، إلا ما نقلته عن الغرب . وعندما يتصارع الغربيون حول بعض الأفكار ، يفعل وكلاؤهم نفس الشىء وعندما تظهر « موضة » فكرية جديدة فى الغرب ، يتسابق وكلاؤهم على نقلها .

والأغرب من ذلك ، عندما يؤكد الغرب تفوقه الثقافى ، ومدى تطور

ثقـافته ، للـدرجة التـى تبيـح « استحلال » ثقـافتنـا « المتخلفة » لـزرع ثقافـة الغرب ، فإن وكلاء الغرب الثقافيين يفعلـون نفس الشىء . فالنخبة المثقفة فى بلاد العـرب ، وأمة المسلمين ، قد « استحلـت » قيمنا وثقافتنـا ، وأصبحت تقوم بدور وكيل العنصرية الذى يدمـر ذاته من أجل ذات الآخرين . وبهذا لم يحصل الغرب على التبريـر فقط ، بل والإمكانيـة أيضاً ، والأهـم من ذلـك أنه وجد وكلاء يقومون بالعملية نفسها ، فتأتى الإبادة الحضارية ، على أيدى أبناء الحضارة أنفسهم ، فيزرع بذلك الفتنـة بين أبناء الأمة . نعم لقد زرع الفتنة فى أمتنا ، عنـدما استحل عقولنـا وهويتنا ، ووجد مـن بيننا وكلاء له ، يقـومون «بالاستحلال » و « الإبادة » .



الحداثة ... موت أمة

لكل أمة ملامحها الخاصة ، وهى جملة مايميزها ، من قيم وأفكار ، وأيضاً جملة ما يخرج منها من أنماط وتكوينات . تلك العناصر مجتمعة ـ وغيرها ـ هى ما يشكل تميز الأمم عن بعضها البعض ، ويفرق بينها ، ويجعل لكل منها إنجازه الخاص . وكيان الأمة ــ على هذا النحو ـ هو وعيها الجمعى ، فهو حاضر بداخلها ، تتعايش معه ، وتنظم حياتها من خلاله . والأقرب للتوقع أن نتصور الأمة بوصفها صورة فى الذهن ، وتفضيلا وجدانيا وواقعا معيشا . وبالتالى ، فإن الأمة ككيان اجتماعى حضارى توجد دائما ، وليست فكرة نحاول الوصول لها ، أو حقيقة نبحث عنها . فالأمة لا توجد فى الماضى فقط ، بل هى حاضرة دائماً ، ولذلك فهى كيان ورؤى موجودة الآن ، كما كانت موجودة فى الماضى ، وستبقى كذلك فى المستقبل .

مع هذا ، فإن وجود الأمة يصبح أحياناً وجودا مشكوكا فيه . فعندما تمر الأمة بالمحن ، وتتكاثر عليها المصاعب والأزمات ، وعندما يصاب وعيها بالتشويش ، عندئذ يصبح كيان الأمة المعرفى والمعنوى والمادى ، مغطى بجبل من التصورات الخاطئة ، والأزمات المحيرة . وتتراجع الصورة فى أذهان الكثيرين ، حتى نصل لمرحلة تصبح فيها صورة الأمة محل تساؤل وبحث وخلاف . وفى هذا المرحلة نمر بإعادة اكتشاف الذات ، وتطرح تصورات كثيرة عن الذات ، لدرجة تصل بنا إلى فقدان الأسس التاريخية والموضوعية لكيان الأمة .

فبسبب تدهور أحوال الأمة فى القرن الثامن عشر ، تزايدت تحديات الداخل والخارج . فمن هجوم خارجى بالعسكر ، والقوة الاقتصادية ، ثم بالأفكار ، ومن تراجع داخلى ، وتدهور فى القيم ، وتأخر فى الأداء ، ونضوب فى الإنجاز ، من هذه جميعاً بدأ السؤال عن مستقبل الوطن ، وطريق التقدم . ومع تزايد الأسئلة ، وتراجع الوعى نسبياً ، أصبحت الأمة نفسها محل شك .

وعلى المستوى الثقافى خرجت المادة المكتوبة مظللة بالغموض ومترددة ، ومتشككة . ووصلنا للمرحلة التى يميزها أننا لا نعرف أنفسنا ، وتلك هى قمة أزمتنا . فمن أطروحات تتجاوز أهمية معرفة الذات ، إلى أخرى لاترى الذات إلا قابعة فى أعماق التاريخ ، تفجرت حرب التاريخ والوعى ، وأصبح السجال الدائر الآن ، هو حرب حول الهوية . فيرى البعض أن الهوية هى نموذج حدث فى الماضى ، ولن تعود إلا بإعادة ما حدث فى الماضى كما هو . وآخرون يرون أن الهوية هى من صنائع الزمن ، وللعصر هويته التى يجب أن نتبناها . فإذا كان الفريق الأول يحتمى بالتاريخ أو إحدى فتراته ، فالفريق الثانى يؤكد على زوال التاريخ بكل فتراته ، وأهمية تجاوز التاريخ جملة ، للدخول فى العصر .

وتهمل الرؤى الثقافية قانون التاريخ نفسه وآليات تطوره ، لأنها جميعاً تقف عند فعل الانقطاع التاريخى ، دون أن تفهمه أو تفسره . فالحاصل لدينا أننا نمر بانقطاع تاريخى ، فما كان فى الماضى لم يعد حاضراً الآن بنفس ملامحه وتماسكه . وكأن الأمة نفسها قد أصبحت فعلا ماضيا ، فهى غير حاضرة الآن بدرجة تسمح برؤيتها بوضوح . والانقطاع هنا يتحقق مجازاً فالتشكيلات الاجتماعية أصابها التغير ، والقيم مرت بمرحلة تقلب وربما انقلاب ، والنظم تبدلت تبدلا جذريا ، وكل ذلك معاً جعل صورة الماضى غير ممتدة امتداداً

طبيعياً فى الحاضر ، وبـذلك يتحقـق الانقطاع مجازاً . فـالانقطاع التـاريخى ، يرمـز إلى انقطاع مسار الحركة والتطـور ، بدرجة كبيرة وفارقـة ، تجعل الحاضر ليس امتداداً للماضى ، بل حالة فُرضت كانقطاع عن الماضى .

وفى الحالتين العربيـة والإسلامية ، فإن الانقطـاع حدث مع فـرض نموذج الحداثـة ، أى مع استيراد نمـوذج حياتـى من الغـرب ، تـم إدخالـه تدريجيـاً وتطبيقه على الـواقع المعيـش . لذلـك فنموذج الحداثـة هنا هـو نتاج تـواريخ أخرى ، ثم تم فرضه على تاريخنا دون أن يكون نتاجاً له . لذلك يصبح ماضينا هو فعل مستمر لنمـوذج ، تم إيقافه أو إلغاؤه تدريجياً لصـالح نموذج وافد ، ويصبـح الانقطـاع هـو انقطـاع استمـرار عمليـة تطـور النمـوذج العـربى الإسلامـى ، لصالح فـرض نموذج آخر ، أخذ كنمـوذج سابق التجهيـز ، ثم تطويره داخل تاريخ آخر .

وأمام هذا الموقف التاريخى ، يحاول وكلاء النمـوذج الغربى إعادة اكتشاف التاريخ ، تـاريخنا العربى الإسلامـى ، فى محاولة لصياغة تاريـخ آخر ، يجعل الماضى المغاير والمفارق ، ما هو إلا جـذور للحاضر الغريب والدخيل . فيتم بذلك قراءة التاريخ بوصفه مبررا للحاضر ، حتى يصبح الحاضر إفرازا طبيعيا للماضى ، ويتم ذلك من خلال التأكيد على عالمية التاريخ نفسه ، وأنه تاريخ واحد للبشرية . وبهذا يتم استيراد التاريخ الغربى ، وقراءة التاريخ العربى من خلاله ، حتى يصبـح الماضى مماثلاً فى المعنى والدلالة بيننـا وبينهم . ولذلك توصف عصـور الازدهار العربى الإسـلامى ، بأنها العصور الـوسطى المظلمة بالضرورة ، والتى لا ينتـج عنها إلا عصر التنوير ، الـذى تأخر لدينـا ، وهذا سر تخلفنـا . والمعنى الضمنـى فى هذا أن التـاريـخ هو فعـل تطورى يتجـه فى النهاية إلى العلمانيـة والحداثة ومابعدهما ، ولهذا فماحـدث فى الغرب سيحدث

عندنا . ولكـن الواقع يؤكد أن التنـوير يتأخر ، ولايكسـب أى أرضية ، وكأن قانون التاريخ غير فاعل عندنا ، وهو الأمر الذى جعل وكلاء النموذج الغربى يؤكدون على أن القوى الظلامية فى وطننا هى السبب فى إيقاف مسار التاريخ . ولذلك فـالعصور الوسطى لـدينا ممتدة لدرجـة جعلت لها وكلاء فى الحاضر ، يوقفون عجلـة التاريخ ، ويعيقون تقـدم العلمانية والحداثة ،وهى رؤيـة تؤكد بالضرورة أن فى كياننا شيئا متخلفا ومركزيا ومـؤثرا ،لذلك فاحتمال تقدمنا أقل من احتمالات التقدم لـدى الآخرين ، خاصـة الغرب. وبذلك يكـون الغرب أكثر استعـداداً للتقدم ، ونحـن أقل منه استعـداداً ، وهو معنـى عنصرى بلا شك ، وموجه نحو ذاتنا ، من أبناء منا ، هم وكلاء للآخرين .

على الجانب الآخـر ، يقف أتباع التراث ، ليـواجهوا الانقطـاع التاريخى ، مؤكدين أنـه خروج على التاريخ ، وخروج على الديـن والعقيدة . ويتم تفسير الانقطاع بأنه ضـلال ، فالأمة ضلت طريقها ، وخرجـت عن إيمانها . لذلك فهى تتعرض للأزمات والمشاكل . وتلاحقها الأحداث الجسام ، لأنها خرجت عن دينها . والحل الطبيعـى فى هذه الحالة ، هو « العودة» . العـودة للدين ، هى سبيل الخروج من الضلال ، وفيها ومنهـا تعود القيم الأصيلة ، والأخلاق الحميـدة . وبها يـرفـع الله غضبـه ، وتـزول المشكـلات والأزمـات . وفعـل «العودة»، يفسر الانقطاع التاريخى ، بوصفه « خروجا » عن الأمة ، وديارها ، خروجا رمزيا ، ولكنه خروج كامـل ، يتبعه بالضرورة عودة إلى الأمة وديارها . و« العودة » تتجـه نحو الماضى ،بثوابتـه وإنجازاته ، وتحاول أن تستخـرج من الماضى صـورة مثاليـة تمثل الأمة ، وتشمـل تحققها الكامـل . وبالتـالى تكون العودة إلى ذلـك الماضى ، فى إحـدى فتراته التـى تتصف بـالمثاليـة والكمال . ولكن العودة للماضى رمزية ، لأنه لم يعد موجوداً . والتصور المطروح يؤكد على

أهمية إعادة صورة الماضى المختارة ، وتكوينهـا من جديد ، وإعادة إنتاجها . ومعها ستعـود الأمة والقيم والمبـادىء والديـن . فيحدث اتصال تـاريخى مرة أخرى ، ويتم الانقطاع عن الانقطاع التاريخى ، فيـوصل التاريخ رمزياً ، ثم يسير مرة أخرى إلى الأمام ، ويعود للتطور فى مراحل وحلقات .

وفى رأينا ، أن تصـور وكلاء الغـرب يشوه التاريـخ وقانونـه ، ويؤثـر تأثيراً سلبياً على مقولة الأمة نفسها ، لأنه يعبث بكيانها ووجودها . فتصور النخب الغربية لـلانقطاع التاريخى يجعله ضمناً أمـرا مرغوبا ، بل هـو بادرة التقدم ، فلأننا انقطعنا عن تاريخنا المظلم لـذلك فإن التقدم محتمل . والمشكلة الوحيدة فى تصور هذه الفئة تكمن فى استمرار قوى الظلام ، أى استمرار جزء لم ننقطع عنه . والحل الأخير سيكون بالتالى فى الانقطاع الكامل ، والذى لا يعنى سوى الخروج عن التاريخ تماماً ، وضياع وجـود الأمة نهائياً ، وهى فكرة مستحيلة ، وفى نفس الوقت مدمرة .

أما مشكلة الرؤى التراثية فليست فى رؤيتها ، لأن الرؤية صحيحة ، فهناك خروج مـا من ثـوابت الأمـة وملامحهـا . ولكن الأفكـار الماضويـة ، والخاصة بإعـادة التاريخ ، أو إحـدى مراحله ، هى رؤى فى واقعهـا شديدة المثـالية . وقـوى الحفاظ على التراث ، متمثلـة فى التيـارات الإسـلامية ، غلبـت عليهـا الرؤى والشعارات المثالية . وهو أمر يكشف عن أن هذه التيارات قامت بدور حمائى ودفاعـى ، فجعلت تاريـخ الأمة وثوابتهـا ، الغطاء الذى يحمـى الأمة نفسها ، ضد الانقطاع والتغـريب . والحماية ضد الانقطاع - فى تصـورنا - هى أهم فعل قـامت به التيارات الإسلاميـة بكل فصائلها ومكونـاتها ورموزها . فما حدث هو إفراز طبيعـى للمرحلة التى نمر بها . فإذا كانت الثـوابت والتاريخ والأمةنفسها معـرضة للضياع ، فرد الفعل الأول هو الحفـاظ على كيان الأمة .

والحفاظ هنا هـو فعل يؤكد الثـوابت ، وينادى بالعـودة لها ، ويصر على أهمية إعلاء شأنها كما كانـت من قبل . وتصبح وظيفة الحركة على هـذا النحو ، هى التمسك بـالثوابت القـادرة على تحديد روح الأمة وملامحهـا وجوهرهـا . فتعود صورة الأمة من جديد ، ربما فى ثـوب مثالى ، وأيضا فى ثوب متشدد . فيغلب فى هـذه المرحلة ، فعـل « الإفـراط » لأنه فى الـواقـع أداة حقيقيـة فى مواجهـة الانقطاع ، والأهـم أنه فعل أسـاسى فى مواجهة وكـلاء الغرب الذيـن يحاولون جعل الانقطاع ليس مرحلة ، بل النهاية .

إذن نحن بصدد حالة انقطاع تاريخى ، يصحبها حالة تحديد هوية الأمة . والمعركة هنـا تدور مع التاريخ ومن خـلاله ، كما أن المعركة نفسها هـى تاريخنا الراهـن . والواقـع أن أبعاد المعـركة لاتتـوقف على المنطـوق الثقافى والخطـاب الموجه ، فعلى هـذا المستوى الثقافى سنجـد عناصر الحوار والجدل الـذى يصل لحد التراشق ، وفيه يؤكد كل فصيل ليس فقـط صواب أفكاره ، بل أيضاً يؤكد نيـابته عـن الأمة فى صنـاعة مستقبلهـا . وعلى الجانب الآخـر يمكن أن نعيـد اكتشـاف ما سبق أن ذكرنا ، لا على مستـوى الخطاب المعلن ، بل على مستوى البناء الحضـارى نفسه ، وقوانين التـاريخ . فحالـة التراشق الثقافى هـى إفراز لحالة اجتماعية وحضارية تمثل الصورة الأعمق لإشكالية الانقطاع التاريخى .

التاريخ لا ينقطع

إن مقولة الانقطاع التاريخى ليست مقولـة مادية ، لأن التاريخ لا ينقطع ، فهو فعـل مستمر دائم ، يتحـرك إلى الأمام . ولكننـا نصفه بصفـات رمزيـة ، فنقول إنه انقطع ، أو إنه يعود للوراء ، أو إنه ساكن لايتحرك ولايتقدم . وكلها أوصاف لحالة الأمة ، وموقفها الحضارى ، وليســت وصفاً للتاريخ ، باعتباره

التسجيل الزمنى لحياة الأمم . فالانقطاع إذن ليس تاريخيا فى جوهره ، بل حضاريا ، فحركة الحضارة هى التى أصابها الانقطاع . ويعنى ذلك أن المنظومة الحاكمة للحضارة ، وجملة المبادىء والقيم الأساسية فيها قد أصابها الانقطاع ، فلم تعد سائدة ومؤثرة ومسيطرة ، بل تراجعت ، وظهر بدلاً منها منظومة أخرى ، قدر لها أن تحوز قدراً هاماً من السيادة والسيطرة على مصير الأمة .

ولكن هذا التصور يحتاج لأبعاد أخرى تجعله واقعيا وتاريخيا . فليس صحيحاً أن الشعوب تعيش فى ظل قيم ، يمكن أن نضعها أو نخرجها أو نغيرها . فالوقائع العلمية تؤكد أن تركيب الأمم أكثر تعقيداً من أى فعل مقصود ، ولذلك فإن ما يحدث فى أى أمة يتبع قوانين وسننا تحدد الممكن والمستحيل .

فإذا كانت قيمنا الحضرية قد انقطعت ، وحلت بدلاً منها قيم أخرى ، فكيف حدث هذا وما هو معناه الحقيقى فى التركيبة الاجتماعية ؟!

نتصور أن أى أمة لها ملامحها الخاصة ، وهى تلك الملامح التى تشكلت عبر القرون الطويلة ، وهى بوصفها المميز للأمة تمثل إفراز الأمة المحقق لتقدمها ، وكذلك المحدث لحالة الرضاء الداخلى والقناعة الجمعية . وعبر تاريخ أى أمة يمكن أن نلحظ ما ميزها ، وكوامنها الداخلية وميولها الفطرية ، واختياراتها الجمعية وتفضيلاتها الطبيعية ، وكلها تمثل فى النهاية الأمة نفسها . أى أن ملامح الأمة وخصائصها ، هى ما شاع وساد تلقائياً ، محققاً الاختيار الحر الملائم الذى تميل له الأمة ، فيحقق سعادتها .

وملامح الأمة بهذا المعنى هى تلك القسمات البارزة والواضحة والشائعة . فليس صحيحاً أن الأمة ـ أى أمة ـ هى سديم متجانس إلى حد التطابق ، ليس فقط بين أفرادها ، بل أيضاً بين جماعاتها . لذلك من ملامح أى أمة هناك

السائد وهـو ما شاع واكتسب عمقـاً وديمومة واستمراراً ، وهنـاك غير الشائع والنادر وغير المتكرر ، والذى يتميز بأنه غير أصيـل . ففى مقابل ملامح الأمة هناك ملامـح هامشية ، ليس لها نفـس الوجود ، سواء فى قـوتها أو انتشارها . وهى أيضاً لاتعبر عن الميـل الفطرى التلقائى للأمة ، بل هـى بمثابة الاستثناء الـذى يثبت القـاعدة ، وهـى كل مـا ظهر دون أن يحوز إقبـالا أو إجماعا مـن الأمة . وهى أيضاً تلك السمات التى لم تحقق نجاحاً فى الأمة ، ولم تحقق الأمة بها أى ازدهار أو تقدم .

بهذا نصف أى أمة من خلال سماتها السائدة ، مع الأخذ فى الاعتبار وجود سمات متنحية . والسـائدة ليست هـى الحاكمة بالضرورة ، بـل هى الشـائعة حتماً . فى حين أن المتنحيـة ليسـت هـى الخاضعـة للسيطـرة ، بـل هـى غير الشـائعـة . فما شاع فى الأمـة أصبـح سـائدا ، ومـا لم يشع فى الأمـة ، أصبـح متنحياً .

والأمة فى ازدهـارها تشحذ قيمهـا ومبادئهـا ، لتصيغ نهضتها وتقـدمها . وازدهار الأمـة حضاريـاً يعنى أنها حققت مـاتريده الأمـة وتفضله وتميـل له . لذلـك فالازدهـار ـ بهذا المعنـى ـ يـرتبط بـالقيم السـائدة والأفكار الغـالبة ، والمقدسات محل اعتراف الجميع . بذلك يرتبـط الازدهار ـ فى فهمنا ـ بالملامح السائدة لـلأمة ، محققاً بذلـك التواصل مـع الماضى بثوابته ومـلامحه ، ومحققاً أيضاً للتطـور التاريخى المعبر عـن كيان الأمـة وصعودهـا . بهذا المعنى يـرتبط التقدم بحـالة تحقق قيم الأمـة فى الواقع المعيـش فتصبح هذه القيم هـى نظام الحياة ، بجوانبه السياسية والأهلية ، والقانونية والأخلاقية . . الخ .

ولكن عندما تمر الأمة بحالة تدهور ، وتفقد قدرتها على النهوض ، وإفعال قيمهـا فى فعل إيجابـى ، تنتـابها حـالة تـدهـور داخلى ، فتفقـد القيم قـدرتها

الوظيفية ، وتتراجع مكونات المجتمع عن إفعال تطوره . فيصبح نظام الأمة السائد هو من قيمها ، ولكنه مصاب بعطب وظيفى . فيختل تماسك الأمة ، وتنهار قدرتها على الصمود ، وتذبل إمكانياتها فى مواجهة التحديات الداخلية والخارجية . وفى هذه الحالة يصبح وجود الأمة ، مرتبطاً باستمرار السيطرة السياسية أو العسكرية ، أى أنها توجد دون أن تنهض . ومع تدهور الأحوال يعاد توظيف قيم الأمة سلبياً . فأى قيمة أو سمة يمكن أن توظف إيجابياً ، وكذلك يمكن أن توظف سلبياً . وعندما توظف إيجابياً تحقق النهضة ، وتحدث الإشباع الفطرى . ولكن عندما توظف سلبياً تحدث التدهور الداخلى الذى يقضى على حالة القناعة الداخلية لدى الأمة .

وتصل الأمة إلى الحالة التى تجعلها غير راضية عن نفسها ، مما يخلق صداما بين الأمة وقيمها ، صداما لايعنى أن الأمة فقدت قيمها وملامحها الأساسية ، بل يعنى أن تدهور أحوالها جعلها فى حالة أشبه بمن أصبح عدواً لنفسه . فالقيم الأصلية فقدت قدرتها على التحقق بالمعنى السائد ، وبالتالى فقدت قدرتها على تحقيق الإشباع والقناعة لدى الأمة . ويصبح النظام المميز للأمة مستخدما بشكل فاسد وظالم ، لايحقق ما تتمناه الأمة . مما يسلمها فى النهاية لحالة الضعف والوهن .

عند هذه الحالة نتصور أن الأمة تمر بمرحلة ضعف النظام السائد ، رغم أنه خارج من رحم الأمة نفسها ، وهى حالة تمر بها كل الأمم . فالإنسان يشيخ ، والحضارة تتدهور . وضعف النظام السائد يسلم الأمة إلى مرحلة تفكك لأن التدهور مؤد إلى سقوط النظام الحياتى وتحلله ، مما يخلق حالة فوضى فى صلب انتظام حياة الأمة .

ومع سقوط فاعلية القيم والمبادىء والسمات الأساسية والأصلية للأمة ، وتحلل نظامها السائد المعبر عنها ، نتوقع أن تظهر السمات المتنحية على

السطح ، وتصبح فاعلة ومؤثرة ، تعبيراً عن عدم انتظام الأمة داخل وعائها الأساسى ، وخروجها عن نمطها الفاعل . ومع ظهور السمات المتنحية رغم استمرار وجود السمات السائدة ، تدخل الأمة مرحلة تفكك وانهيار . فالقيم القادرة على تنظيم حياة الأمة لم تعد مؤثرة وحاكمة ، وإن ظلت شائعة . أما القيم المتنحية ، فيصبح ظهورها واحتمال وصولها إلى قدر كبير من السيطرة على الأمة ، أمرا شديد الأهمية والدلالة تاريخياً .

فالقيم السائدة عندما تحكم تحقق بذلك حكم الأمة بنفسها ، وتصبح الأمة مصدر السلطات ، ويكون الحكم ـ سياسياً واجتماعياً ـ حكم الأغلبية المبنى على الاتفاق والإجماع ، لا بالمعنى السياسى الانتخابى الضيق ، بل بالمعنى الاجتماعى الحضارى الواسع . لأن القيم الشائعة لدى الأغلبية عندما تحكم تحقق بذلك الميل الفطرى والتلقائى للأغلبية فى الواقع المعيش ، وعلى كل المستويات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية ، مما يجعل الأمة نفسها فى حالة تحقق . وأيا كان الموقف السياسى من الحاكم ، فإن الأمة حال سيادة قيمها الأصيلة ، تملك زمام نفسها ، وتجد أحلامها وآمالها قيد التنفيذ على كل مستوى . وبذلك يتحقق من خلال تسييد القيم الأصيلة تسييد الأمة نفسها ، باعتبارها مصدر القيم ، وبالتالى مصدر الشرعية والسلطة . ولكن عندما تتجه الأمة إلى التدهور ، ويعاد توظيف نظام قيمها سلبياً ، تمر الأمة باللحظة التى تتحول فيها قيمها إلى قيد مفروض عليها ، وباسم الأمة نفسها ترتكب الأخطاء والمفاسد فى حق الأمة . وهنا تستغل الأمة فى فرض حكم ظالم عليها . وتصبح مقولة أن الأمة مصدر السلطات مقولة حق يراد بها باطل . فمن خلال « استخدام » وربما « استغلال » قيم الأمة ومرجعيتها ، يفرض عليها ما يجعلها تتدهور ، وتعيش الظلم والمفاسد ، حتى تفسد حالتها وحياتها .

أما القيم المتنحية والتى يأتى دورها بعد تدهور حال الأمة ، فتمثل الصورة التاريخية الفارقة مع القيم السائدة . ففى حال التدهور يتاح للقيم الهامشية أن تنمو ، وتـأخذ أدواراً ليسـت لها ، وتصعد بحـامليها إلى مصـاف ليس منهـم وليس لهم . مما يقلب منظومة القيم عكسياً ، فيصبح السائد متنحى من حيث مصادر القوة ، ويتحول المتنحى إلى سائد مـن حيث السيطرة . معنى ذلك أن صعـود القيم المتنحيـة يربـط بين قيـم ليس لها وجـود أصيل ، وبين السيطـرة والحكم والسلطة . مما يؤدى إلى نزع عنصر القوة والسلطة من القيم السائدة .

وهـذه الحالـة نصفها بـأنها تمثـل حكـم الأقليـة مجازاً . فالأغلبيـة بقيمهـا أصبحت مغلوبـة على أمرها ، وربما مهانـة بسبب تدهور نظـامها ، وإلصاق المفاسـد به . أما الأقليـة المختلفة فى القيم ، والمتميزة بكـل ما هو هـامشى فى الأمة ، فإنها تصعـد درجات الحكم ، وتفرض قيمها على الأغلبيـة ، مما يجعله حكم القيم الهامشية ، وبالتالى حكم الأقليـة . وتفقد الأمة دورها تماماً ، فلم تعد مصدر السلطات ، ولم تعد قيمها هى الحاكمة . وبالتالى لن تتحقق للأمة ميـولها الطبيعية والفطـريـة ، بـل يفرض عليهـا نظـام حيـاة معادٍ لها ، يقتـل تفضيلاتها ، كما يقتـل أحلامهـا وآمالها . وتسـود القيم الهامشيـة ، قصراً على الأمة فهى ليست اختياراً ولن تكون كذلك ، مما يؤدى إلى تلك المنظومة القيمية المعكـوسة ، حيـث السائد محكـوم ، والهامش حـاكم ، وهـو أمر مفـض إلى تفكك الأمة ، فيما نعلم .

بهذا المعنى والتصـور نرى أن الانقطـاع التاريخى ، هـو دورة حياة طبيعيـة تتكرر لدى الأمـم ، حيث تفسد الوظيفـة الإيجابية لنظام الأمة السـائد ، فيتـم تنحيته ، ويظهر نظام هامشى من داخل الأمة يفرض سلطته اغتصاباً على الأمة وقيمها معـاً . فالانقطاع هنـا هو انقطـاع سيادة قيم الأمـة على مصير الأمة ،

بوصفها نموذج حكم وحياة ، ونظاما قانونيا وأخلاقيا . وبالتالى يؤدى الانقطاع إلى ظهور نمط مغاير للأمة مختلف معها ومفارق لمعاييرها ، ويصبح هذا النمط هو الحاكم ، من خلال أقلية تنتمى لهذا النمط الهامشى ، وتفرض سيطرتها على الأغلبية ونمط حياتها وقيمها . فينقطع حكم روح الأمة إن جاز التعبير ، لتحل روح غريبة عن الأمة ، وتغتصب الحكم لنفسها ، ولأقلية تعبر عنها ، فتنتزع حقوق الأمة ، ويصبح ما كان هامشياً فيها حاكماً ، بدون شرعية أو اتفاق أو إجماع .

حكم الأقلية

حسب التصور السابق ، نعتقد أن الحضارة العربية الإسلامية ، أصابها الوهن والضعف مع اقتراب القرن الثامن عشر على نهايته ، أوقبل ذلك . وفى تلك الفترة حدث ما نسميه رمزاً الانقطاع التاريخى ، ونعنى به انقطاعات عن قيمنا ومبادئنا ومقدساتنا . وهو انقطاع عن التطور ، وأيضاً عن السيادة والسلطة . فتنحية روح الأمة عن موقع الصدارة أفقدها سلطتها النابعة من الأمة ، وأيضاً أفقدها فرصة التطور ، والحقيقى أنها لم تكن فى حالة تطور للأفضل ، بل فى حالة تراجع وظيفى سلبى ، أشاع الظلم والمفاسد .

ورغم أن البعض يعيد تدهور الحضارة العربية الإسلامية إلى تواريخ سابقة ، إلا أننا نتصور أن ما سبق القرن الثامن عشر ، كان كبوات تقوم بعدها الأمة وتستعيد عافيتها . ولكن ما حدث فى القرن الثامن عشر كان السقوط الذى لم يعقبه قيام آخر ، أى كان الكبوة الأخيرة . وفى لحظة الانقطاع هذه ظهرت قوة الغرب ، بكل إنجازاته ، وسطوته ، وقوته العسكرية الناشئة والمتطورة والفاعلة بسرعة فائقة . أمام هذا التحدى الحضارى الخارجى ، لم

تكن الأمة قادرة على الصمود ، لأنها لم تكن فى حالة ازدهار وقوة ، بل كانت فى حالة تراجع وتدهور . وهنا أصبح هناك تحدٍ خارجى ، يغذيه الضعف الداخلى ، ليحدث اللقاء بين وافد يفرض نفسه وبين قيم مهمشة فى الأمة ، وجدت فرصتها لتصل إلى الحكم ، على أسنة رماح الغرب . فهل هذا تصور يجاوز الحقيقة ؟ لا أظن ذلك .

فمثلا لقد قدم إلينا الوافد الغربى بقيمة الحرية الفردية المتجاوزة للمقدس ولكل القيود . والحرية الفردية ، قيمة متنحية فى الحضارة العربية الإسلامية ، لذلك فمن يتبناها هم قلة . ونتصور أن هذه القيمة وجدت نفسها ، فى التاريخ الثقافى للأمة ، باعتبارها تيارا هامشيا متنحى . فكانت الإباحية هى الاستثناء ، والالتزام هو القاعدة . ولكن مع تدهور حال الأمة أصبحت مثل هذه القيم تجد متنفسا لها فى ضعف الأمة . وكذلك تجد لها ما يبررها من قيم الوافد . فالغرب المبهر يقدم قيمة الحرية الفردية المتجاوزة للمقدس ، وأيضا يقدم إنجازاته ، وقوته العسكرية . وفى نفس الوقت ، يجد من بين أبناء الأمة ، قلة تميل لهذه القيمة . وفى مناخ من تدهور النظام الأساسى للأمة تلتقى القيمة الوافدة ، محملة بقوة الترغيب والترهيب ، مع قلة تؤمن بها ، فتقدمها للأمة مبررة بتقدم صاحب القيمة ، حتى يرتبط التقدم بالقيمة الوافدة . ثم تبدأ عملية زرع القيمة بين أبناء الأمة ، وأيضا محاولة جعلها قيمة حاكمة لها قوة القانون .

وفى النهاية سنجد أن مشهد الأمة ـ من وجهة نظر وكلاء الغرب ـ يؤكد أن بها قيما « متقدمة » رغم سيادة التقليدية والرجعية ، وهو ما يعنى أن القيم الوافدة كانت ومازالت قيم أقلية ، ولم تتحول إلى قيم أغلبية . وهنا نرصد الصخرة التى تتحطم عليها محاولات التغريب . لأن التغريب يعتمد على أقلية

تميل لقيم مخالفة لقيم الأمة . أو يعتمد على بعض القيم المتنحية داخل الفرد نفسه ، فى مواجهة القيم الحاكمة والشائعة لدى نفس الفرد . فهو إذن عمل يرتكن على المتنحى والهامشى ، وأحياناً يتمثل ذلك فى فرد أو جماعة ، أو بمجرد جانب من حياة فرد أو جماعة . وهو ما يتأكد من خلال وجود بعض «المتغربين» أصحاب الخطاب الغربى ، الذين تلاحظ أن سلوكهم الحياتى عربى وإسلامى فى جوهره . معنى ذلك أن القيم الوافدة لم تحتل إلا جزءا من الفرد نفسه . وغالبا ما يكون هذا الجزء هو الخاص بالعمل والمهنة . لأن السائد فى الأعمال والمهن الآن مبنى على القيم والإنجازات الغربية ، خاصة المهن العقلية والعلمية وهكذا .

إذن التدهور الحضارى الذى عشناه أخرج القيم المتنحية ، والقوة الغربية المهيمنة ، حولت أصحاب هذه القيم ، أو حولت المساحة التى تشغلها هذه القيم إلى مساحة للوكالة عن الحضارة الغربية ، وبذلك توحد الهامش الداخلى، مع الوافد المستورد والمفروض من الخارج ، ليخلقا جماعة هامشية ومجتمع أقلية ، تسود فيه قيم غريبة ووافدة وهامشية ، ويتحول ذلك المجتمع الداخلى صاحب القيم الوافدة ، إلى منظومة حكم ونظام سلطة ، فيفرض بذلك القيم الهامشية من خلال حكم أقلية ، مستنداً على الضعف الداخلى ، والدعم الخارجى .

ومن خلال تحالف القوى المهيمنة الغربية مع الهامش الداخلى ، تكون تحالف الحكم الذى بات يحكمنا ويحكم أمتنا ، منذ القرن التاسع عشر ، وحتى الآن مع نهاية القرن العشرين . ولقد وضع التحالف جدول أعمال التاريخ ، عبر تلك السنوات الطويلة . ورغم تغير ملامح التحالف إلا أن جوهره واتجاهه واحد فى الأغلب الأعم . فهو تحالف عسكرى مبنى على

الاحتـلال ، أو سيـاسـى مبنـى على الهيمنـــة ، أو ثقـافى مبنـى على الغـزو . والفصيل الداخلى من التحالف ، هم عمـلاء فى حالة التواطؤ الصريح المخل بالأمن القـومى ، خاصة جـوانبه العسكرية ، أو هـم وكلاء فى حالة التـواطؤ الضمنى مع الوافد الثقافى ، والتمهيد للهيمنة الثقافية والإبادة الحضارية .

وفى ظـل حكم الأقليـة ، سنجد مستـويات عـدة للتحالـف مع الفكـرة الغربية . فهناك التحالف المهنى ــ كما سبق أن أشرنا ــ ومنه تخرج فئات تتعلق بالمنجـز الغربـى لأنها لا تملك غيره ، ومـن خلالـه تضطر إلى اللجـوء للغرب كمصدر للمعـرفة الفنية والبرامـج العملية . وهنـاك التحالف الثقـافى ، وهو الأخطر ، لأنه هـو سبب التحالف المهنى والفنـى ، فيما نظن ، لأن النخبة فى هذه الأمـة غلب عليهـا اللجوء للغـرب ، وأصبحت تقـوم بدور الـوكالـة عن الغرب ، ثقافياً ومعرفياً ومهنياً . ولأن النخبة منوط بها قيادة عقل الأمة ، ولأنها نخبة «وكيلـة » ولا نقول « عميلة » ، لذلـك فإنها تقود عقل الأمـة تجاه المنجز الغربـى ، باعتباره هبة مـن الغرب لنا ، فنـأخذ المنجز الفنى والتقنـى ، ومعه نبادل قيمنا بقيمهم .

لهذا فوكلاء الغرب الثقافيون ، أصبحوا نخبة لا تبدع للأمة ومنها ولأجلها ، بل أصبحوا قـوة ناقلة لقيم الغرب ، مـؤكدة للقيم المتنحية من حضـارتنا . مما أفقد الأمة الكثير من الفرص كى تنهض مـرة أخرى . فتحقق بذلك حكم قيم الأقلية ، من خلال أقلية ، وفى مواجهة قيم الأغلبية والأغلبية نفسها .

أهمية هذه الفكرة أنها مرحلة تتجاوز التدهور الذى تعانى منه كل الشعوب وتتجاوز الانقطاع عن القيـم الشائعة ، والتى تمر بها كل الشعوب ، إلى مرحـلة شـديدة الخطــورة ، وهـى تجســد فعل « التفكيـك » للأمـة بوصفـه جـدول أعمال حكم الأقليـة المنـوط بها الوكـالة عـن الغرب ، والتى أتيـح لها السيطرة

على مقــدرات الأمــة ، تحـت حمــاية الســـلاح ، وبالتواطــؤ مع النفــوذ الغـربى .

وجدول أعمال التفكيك يعنـى أننا اليوم ومنذ عشرات السنين بصـدد عمل منظم مقصـود ، ومدفوع من السلطـة الحاكمة نفسها ، يهدف إلى فـرض نظام قيم ، هو فى الواقـع النظام الهامشى المتنحى من حياتنـا ، والمخالف لقيمنا ، على حساب الأمـة وقيمها . ويصبح ظهور الهامشـى والمتنحى ، ليس تلقـائيا وناتجا عـن حالـة التدهور ، بـل مقصوداً ومخططاً ، وكـذلك لا يصبـح حكم الأقلية حالـة عرضية مؤقتة ، بـل حالة المطلوب استمرارهـا تحت حماية الغرب وتمويله وسلاحه ، والنظـم الداخلية وإمكانياتها وأمنها ، ومـن خلال عصب عملية التغريب ورأسه المدبر ، نعنى وكلاء الغرب الثقافيين .

فهل يمكننا تصور معنى ودلالة ذلك ؟

أولاً : إن صـح تصـورنـا السـابـق ، فـالجارى الآن فى قلـب أمـة العـرب والمسلمين هو حكم أقلية بنموذج قيم وافـدة . وهو مفض فى النهاية إلى إرساء قواعد نظام مغاير تماماً لنا .

ثانياً : ما يحدث هو فرض لقيم ليسـت من الأمة ، وبالتالى لاتحقق إشباع الأمة ، ولا اتفاقها ولا إجماعها .

ثالثاً : ما يفرض هو قيم ، الشـاهد التاريخى يؤكد أنها غير محققة للتقدم ، والازدهار فى أوطاننا ، وإن كانت محققة لهما فى أوطان أخرى .

رابعاً : حكم قيم الأقلية فى حد ذاته يعنى سيطرة قيم « مرفوضة » على قيم « مرغوبة » وهو ما يعنى اغتصابا للسلطة من الأمة ، ونزع قيمها من حياتها .

خـامسـاً : قلـب منظـومـة القيـم بهذا الشكـل يؤدى إلى تفكيـك الأمـة ،

وإدخالها فى صراع قيمى بين نظام « مرفوض » حاكم ، ونظام « مرغوب » محكوم .

فإذا كان التدهور قد قاد إلى حالة تفكك وظهور لقيم غريبة عن المجتمع ، فإن تسييد هذه القيم الغريبة من خلال حكم الأقلية غير الشرعية كقيم ورموز، يمثل عملا منظما لتفكيك الأمة ، ويصبح الانقطاع التاريخى ، فعلا مقصودا ومخططا ، وليس نتاج حالة تدهور تمر بها كل الشعوب، فالمستهدف الآن - كما أشرنا - تحويل الانقطاع التاريخى إلى استمرار تاريخى . بمعنى أن الوعى الثقافى لدى النخب المتغربة يعيد قراءة تاريخنا من خلال فرضية أن القيم التى نظن أنها سائدة ومقدسة لدينا ، هى قيم تدهور وظلامية . أما القيم الغريبة والهامشية فتعاد صياغة تاريخها لتصبح هى القيم الأصيلة وبالتالى يصبح صعود القيم الهامشية هو مرحلة النهضة ، وبهذا فإن سقوط منظومة القيم الشائعة لدى الأمة هو هزيمة للتخلف .

والقضية ليست فقط إعادة قراءة التاريخ ، بل هى تشويه الوعى وتزييفه ، ثم إفعال خطة التغريب تحت مبررات واهية وفاسدة ، وتأكيد حكم الأقلية . وطرح تصور عن تخلف الأمة (الأغلبية) وتقدم النخبة (الأقلية) مما يجعل الأخيرة تقود الأولى ، وتسيطر عليها .

وبهذا تتحقق عملية « غسيل مخ » جماعى ، يتم فيها إضعاف إيمان الأمة بمقدساتها وقيمها ومبادئها ، من أجل جعلها تشك فى نفسها ، وتتصور أن ما فيها تخلف ، فتعادى نفسها ، ثم تفرض عليها القيم الوافدة الغريبة عنها ، باعتبار أنها القيم الوحيدة المنتجة للتقدم ، ثم تصبح هذه القيم هى جواز المرور للأقلية الحاكمة ، ويتجمع الترغيب والترهيب ، المال والسلاح ، فى عملية تفكيك مقصود وانقطاع تاريخى منشود .

التفكيك : الممكن والمستحيل

إذا ركزنـا النظر تجاه مـا يحدث الآن ، فى حكـم لقيـم هامشيـة ، وجماعات وأفراد يمثلون الأقلية ، لنا أن نسأل عن أثر ما يحدث . فهل الانقطاع التاريخى يمكن أن يتحول إلى نتيجة نهائية ، ومن ثـم تتحول القيم الهامشية والوافدة إلى قيم شـائعة وسـائدة ؟! باختصـار هل يجوز التغـريب تـاريخياً ، وهـل ينجح عملياً؟ والسؤال يحمل فى طياته أيضـاً أسئلة أخرى ، منها هل نقبل أن يحدث تغريب كامل للأمة ؟ وهل نرضى أن نضحى بقيم الأمة ؟

المشكلة مركبة فى الواقع ، فهـى استفهام عن الممكن واحتماله ، وفى نفس الوقت استفهام عن موقفنا من ذلك . والتـوقع ـ كما نقول ـ يختلط بالتمنى ولا مفر من ذلك !!

ولكن قواعد التاريخ والجغرافيا وسوابق حياة البشر ، لم تخبرنا حتى الآن بأن انقلاب منظومـة القيم لأمة ما جـائز أو ممكن . فلا الفرعـونية فى أوج عظمتها صارت معبرة عن قيـم العالم كله . ولا اليونـانية ، ولا الرومانيـة ، ولا العربية الإسلاميـة ، فهل يمكـن أن يحدث ذلك مع الحضـارة الغربيـة المعاصرة ؟ لا نظن .

لأن قواعـد التاريـخ أكدت أن لكـل حضارة مجالها الجغـرافى ، وحدودهـا المناخية . فالحضارة وليدة التركيب المعقد لتفاعل المكان والإنسان عبر الزمان ، لذلك فإن كل حضارة ظلت نشطة وفاعلة فى حدود جغرافية ، تتسع أو تضيق فى نطاق محدد . لذلك فالحضارة نبت يحتاج لعناصر التربة والمناخ ، ولايمكن استـزراعها فى تـربة مغـايرة ، ومنـاخ مختلف . ولا نظـن أن الهندسـة الوراثيـة والأساليـب الاصطناعية صـالحة فى حالتنا هذه . فـلا نعلم أن هناك إمكـانية لتخليق حضارة فى « صوبة » صناعية وتربة معالجة ومناخ مصنوع . ولا نعتقد

أبداً أن ما ينفع مع الزرع والحيوان ينفع مـع الشعوب ، فبقدر ما للجغرافية من كيـان مستقل لايمكـن الإخـلال بـه ، بقدر مـا للشعـوب مـن كيان مستقـل طبيعى، لا ينفع فيه اصطناع أو تصنع، وكما يقال فالطبع يغلب التطبع .

معنى ذلك أن قيم الأمة هى وليدة المكان والإنسان ، وتستمر عبر الزمان ، ولايجوز فيها التخليق والتصنيع . وبالتالى فإن القيم الهامشية عندما تحكم تظل هكذا هامشية . ورغم ما تملكه من سلطـة وجاه ونفوذ ، وما تحوزه من مال وما يتاح لها مـن سلاح يحميها ، إلا أنها تبقـى قيما هامشيـة تتعلق بأقليـة ، وتظل حكماً للأقلية ، على غير قناعة من الأغلبية . فهـى جسم غريب هامشى ، فى مصدرها ومنتهاها .

لذلك فالحداثة فى أمتنا العربية الإسـلامية هى حكم مفروض ومدعوم من أقلية ، هـم وكلاء الغرب ، سواء عن قنـاعة بقيم الغرب ، أو استسلام لسطوة الغرب . وهو أمر بادٍ للعيان ، فرغم سنوات التغريب ـ أقصد التحديث ـ فإن شيئاً لم يتحقق على أرض العـروبة والإسلام . وكما يقول غلاة التغريـب ، فإننا نرجع إلى الوراء دائماً ، وفى الواقع ترجع الأمة إلى قيمها كل فترة وأخرى .

فقيم الأمة بـاقية وحية ، تنبض دائماً ، والفـرق أنها تظهر أحياناً غـاضبة ، وتتوارى أحيانا أخرى . فتاريخ الحداثة لـدينا لحظات يظن فيها وكلاء الغرب أنهم حققـوا انتصـارهم النهـائى ، وهـم أبعـد مـا يكـونون عـن ذلـك ، لأن اللحظات التالية للانتصار الوهمى يعقبها صعود واضح ، وربما غاضب للقيم الأصيلة فى التراث . مما يؤكد أن الحداثة لم تفعل فعلتها بعد ، ولم تُزرع فى قلب الأمة ، وأنها مازالت قيما هامشية .

لذلك فإن الواقع ينحصر فى صـورة السلطة المغتصبة المفروضة على الأمة ، سـواء السلطة بـوصفهـا القوة السيـاسية ، أو النخـب المسيطـرة على صناعـة

الوعـى، أو فى مضمونها الحقيقى بـوصفها القيـم الهامشية والوافـدة . وتلك الحالة تضـع قيم الأمـة فى حالـة تشبه الأرض المستعمـرة ، فالأمـة مستعمرة ، عقلها وقلبها مستعمران . وعندما تميل الأمـة للاستسلام تظهر القيم الهامشية وكأنها انتصرت ، وعندمـا تخرج من الأمة موجات الغضب ، يبـدو وكأن شيئا من الحداثة لم يكن .

ولكن الصورة بدأت تتغير كثيراً ، لأن قيم الأمة خرجت فى قنوات عديدة ، وفى شكل متـوالٍ ومتتالٍ ، محققة بـذلك لحظة دفـاع حقيقية ، وبدايـة إحياء منظورة ، وجـذور نهضة مرتقبـة . ومع تـوالى سنوات القرن العشريـن ، ومع العقديـن التاسع والعـاشر منه ، بات واضحـاً أن الأمة ملكت زمـام قيمها ، وبدأت تفرض معاييرها الخاصة على الجميع .

لهذا نظن أن التغريـب غير ممكن ، والحداثة كذلك ، وبالتـالى فإن تسييد القيم المتنحيـة فى أمة على قيمهـا السائدة غير ممكن أيضـاً . ومثله مثـل القيم السـائدة والمتنحية فى جينـات الـوراثة فى الإنسـان ، فالعـلاقـة بينها يحكمهـا قانـون، وانقلاب العلاقـة من المحـال . ولهذا فالصفات الجسمانيـة فى شعب يحكمهـا السائد والمتنحـى ، فنجد لكـل شعب مـلامحه الجسمانية الخاصـة ، وهناك دائماً أقليـة مختلفة . ولأن الشعـوب غير خاضعـة للتجريـب المعملى ، والتصنيع الآلى ، لذلك فهى نتاج قانونها ، وستظل كذلك .

فإذا كان التحديـث الذى هو تغريب لن يبدل الحضارة العـربية الإسلامية بالحضارة الغربية ، بالنسبة لهذه الأمة ، فماذا فعل ويفعل ؟!

نعم إن تنميـط الحياة العربية الإسـلامية على النموذج الغربـى مستحيل ، ولكن هذه المحاولة التى قاربت على إكمال قرنها الثانى ليست بلا تأثير ، بل إن تأثيرها متشابك ومعقد . فهى عملية منظمة لتسييد نموذج قيمى مغاير ، لهذا

فهى عائق أمام صعود النموذج القيمى الأصيل ، ومعوق للنهضة ، والدخول فى مـرحلة ازدهـار جديـد . ولأنها تحالـف بين الغرب ووكـلائه ، فهى تملـك رصيدا هـائلا من القـوة المدعومـة بالغـرب المتقدم ، مما يجعلها فعـلا موجهـا «بعنف » إلى الداخل ، ومرتكنا على ما يملكه من أدوات ، وتدعيم الغرب له ، ففعل الحداثة الوافد هو فعل عنيف مسلح ، يفرض نفسه بالقوة ، وإن تغيرت ملامح عنفه وهوية سلاحه ، من استعمار خارجى ، إلى استعمار داخلى ، ومن جيش أجنبى ، إلى أمن محلى .

وفرض الحداثة يشوه الوعى ، ويخلـط الأوراق ، فينسب للغرب التقدم ولنا التخلف ، ويؤكـد على أن « التقدم » مضمون وأنه عالمى كوكبـى . وكل تلك الأفعال محبطـة للأمـة ، والأهـم أنها تعيـق الأمة عـن النهضة . فيبقـى مشروع النهضة بلا تـدعيم ولا مؤسسات ، بـل يبدو وكأنه معـادٍ للسلطة . ويصبح التراث حبيـس تاريخه ، وتجيـش الجيـوش ضـده ، فلا ينهـض إلا إذا ثـار . ويـؤدى ذلـك بـالضرورة ، إلى إغـلاق الأبـواب حـول التراث ، ومنعـه مـن الاحتكـاك والتحقق . وهـى أمور تـؤدى إلى مزيـد من الجمـود التراثى الـذى يتحول لسبب لدى وكلاء الغرب لإعـادة الهجوم على التراث . وهكذا يتـزايد الهجوم على التراث ، فيتزايد التراث جموداً .

ومـن تلـك الـدائرة ، يتفجـر التراث غضبـاً ، ويتحـول إلى عنـف وتمرد واحتجاج . وتتطور دائرة الهجوم والدفـاع ، إلى دائرة العنف والعنف المضاد . وبـذلك تتراكـم مـراحل صـدامية فى تـاريـخ أمتنا ، تـزيـد عملية الانقطـاع الحضارى تعقيداً ، لأنها تضيف عليهـا عنصر الصراع فيصبح وصل الحضارة وإحياؤها فى مواجهة عملية تدعيم الانقطاع ، بداية لحرب أهلية . لكن الأمر لايقف عند هـذا الحد ، فالأمر ليس صراعاً بين طـرفين فقط ، لأنه فى الصراع

وقبله وبعـده هناك حيـاة يوميـة مستمرة ، تفعـل فعلها فينـا وبنا . وهـذا هو الجانب الأخطر من حكم الأقلية الهامشية والمتغربة ، لأنها تملك زمام السلطة ، وتفرض فكرها ، وقانونها ونظامها ، وهى بـذلك تخلق وضعا قانونيا لنظام قيم غير شرعى . وهـذا الفعل نرى أنه فعـل تفكيك وتدمير وهدم . أى أنـه ليس كما يظن أصحـابه فعل تحديـث وتقدم وتطـوير وتنمية ، لأنـه غير مفضٍ إلى الحداثة التى هى التغريب ـ كما أشرنا . ولأن برنامج العمل التغريبى غير ممكن تاريخياً وجغرافياً ، ولأنه معادٍ لقوانين الطبيعـة ، لذلك يؤدى هذا البرنامج إلى نتائج معـادية للأمـة ، وفى نفس الوقـت غير محققة لأهداف وكـلاء الغرب . وباختصار ، فالكل يخسر ، والأمة تخسر نفسها .

وعلى سبيل المثال ، إذا لم تستطع غرز قيمة الحرية الفـردية ، بوصفها مولدا للإبداع والتنافـس والتقدم ، فإن الحادث هو حرية فردية ، منـافية لقيم الأمة الجماعيـة ، ومحققه للفـوضى . وهـذا ما نـلاحظه كثيراً ، ولكـن البعض فقـد البصر والبصيرة . فنحن نقول إن الديمقراطية فشلـت لدينا ، لأننا شعب غير ديمقراطى ، ولم يتربَّ على الـديمقراطية . نعم نحن شعـب غير ديمقراطى ، ولم نتربَّ على الديمقراطيـة . ولكننا لسنا شعبا ديكتاتوريـا ، لأن أمتنا لاتفهم الديمقراطية ، بـوصفها أحزابا تتداول السلطة ، نيابة عـن الأمة ، ومن خلال لحظة تلاقٍ وحيدة هى الانتخابات. وكـذلك لانفهم أن تكون الأحزاب حائزة للسلطة مـن خلال دعم « أفـراد » لها حسب عـدد الأفراد ، وهذا لايعنـى أننا شعب متخلف ، أو أن الأصل فينا سيىء ، وأننا نعشق الظلم وحكم الفرد ، إلى آخر هذه القائمة من الاتهامات .

والقضية ببساطـة أن لنا تصورنا عن الظلـم والعدل ، وبالتالى لنـا أساليب لممارسة العـدل . ونفهم الحياة السيـاسية حسـب قيمنا المرجعية ، بـأنها تعدد

سياسـى لجماعات سياسيـة ، تحوز كل منها قـدراً من السلطة بقـدر حجمها ودورهـا وانتشارهـا . وفى تعدديـة الجماعات السيـاسية ومشـاركتها فى القـرار السياسى وضـع إنسانى إيجابى ، لايقـل عن الديمقراطيـة على معيار الإنجاز البشرى ، إن لم يزد عليها .

إذن ، ما يحدث الآن أننا لم نحقق الحرية الفرديـة ولا الديمقراطية . كذلك لم نستطع إنهاض قيمنا وتحقيق الحرية الجماعية والتعـددية . فالنموذج الوافد لم يتحقـق والأصيـل لم ينهـض ، والنتيجـة أن الحريـة أصبحـت فـوضـى ، والديمقـراطية ديكتـاتوريـة . أى إن نموذج الحداثـة المتحقق لـدينا يظهـر فى سلبياته دون إيجابياته . والأدق أنه يتحول إلى فعل سلبى مدمر للأمة ، دون أن يحقق لها شيئاً . فالحرية الفـردية ، تحطـم تجانس الأمة ، وتفكـك جماعاتها . وبالتالى فهى فعل لايقيم شيئاً جديـداً ، وفى نفس الوقت يحطم القيم الأصيلة للأمة .

لهذا نتصور أن زرع النمـوذج الغربى مستحيـل ، ولكن تفكيـك النموذج العربـى الإسلامـى ممكن . وإن كـان لهذه الإمكانيـة حدود ، بمعنـى أنها لن تؤدى إلى الإبادة الكاملة ، ولكنها تؤدى إلى إبعاد الأمة عن نهضتها ، لتزيد من مرحلة الانقطاع ، وتعيق التواصل ، وتحدث تدميرا فى كيان الأمة ، يجعل حلم النهضة يفارق عيون الأمة .



حكم الأقلية الحضارية

تواجه الأمة فى حاضرها وماضيها القريب ـ كما سبق أن أشرنا ـ ما يمكن أن نسميه حكم الأقلية الحضارية ، أى حكم قيم حضارية مغايرة . وقد نتج هذا من عاملين : الأول هو الاستعمار بكل أشكاله ، والثانى هو ضعف الأمة وتدهور حالها . والخارجى مع الداخلى يتفاعلان ، وكل منهما لا يؤدى إلى الوضع الراهن المتأزم بمفرده . فالاستعمار يتأكد بالقابلية للاستعمار ، والهيمنة الحضارية تعضدها القابلية للهيمنة .

والإشكالية الراهنة تكمن فى سيادة النمط الغربى ، بالدرجة التى تجعله الحاكم وصاحب السلطة ، والمؤيد بالقوانين . فالنمط الغربى رغم أنه لا يعبر عن الأمة ، إلا أنه صاحب السيادة ، لحد أنه أصبح يمثل نظام الحياة الرسمى . والخروج من سيادة النمط الغربى فى تصورنا أمر معقد للغاية لأنه نمط مفروض ، ومدعوم من مصادر متعددة . لذلك فإن تفكيكه والخروج من أسره ، عمل نهضوى وثورى فى آن واحد .

ويكمن التحدى الحقيقى أمام الأمتين العربية والإسلامية فى مدى قدرتيهما على إنهاض نمط حياتيهما الخاص ، ليصبح سائداً وحاكماً. ولكن العوائق أمام إنهاض الأمة فى تعددها وتشابكها تجعل هذا التحدى يصل بنا إلى مرحلة جد خطيرة . ويدفع ذلك قوى من الأمة إلى إعلان غضبها وتمردها اللذين يصلان لحد دموى .

فحكم الأقلية الحضارية يعنى أن أصحاب القيم والأفكار والمعارف غير السائدة فى الأمة ، هم أصحاب السلطة والحكم . وكذلك فإن أصحاب الفكر الغربى هم الذين يتقلدون موقع النخبة . وهذا الوضع فى تصورنا هو نوع من العنصرية الاستعمارية ، لأن صاحب القيم الوافدة يتقلد مناصب حاكمة ومؤثرة ، ومن خلاله يتم فرض استعمار قيمى على الأمة . وفى نفس الوقت يعنى هذا أن القيم الوافدة ، تحتل مكانة أهم من القيم الأصيلة ، وفى ذلك عنصرية لا شك فيها .

ويتحقق من خلال ذلك نوع جديد من الاستيطان ، فهو ليس استيطانا لغرباء ، بل استيطان الأفكار الوافدة فى عقل وكلاء محليين . مما يجعل الصراع فتنة بين أبناء الأمة . وهى فتنة بقدر إحساس الأمة وطليعتها الحقيقية . إن القيم الوافدة لها مكانة، والقيم الأصيلة مهمشة. وهو ما يولد الشعور بالغبن، ويدفع إلى الغضب أو اليأس . ويتحقق حكم الأقلية الحضارية من خلال العديد من الآليات التى تم زرعها فى الأمة ، ومازال يتم زرع غيرها ، حتى تظل الأقلية الحضارية حاكمة ، بفعل وسائل منظمة ، تنتج كل يوم أعضاء جددا لهذه الأقلية ، حتى يتم تجديدها وضمان استمرارها . وتلك الآليات فى الواقع تمثل المشكلة الرئيسية التى تجعل الصراع بين الموروث والوافد يمتد من مجال الحضارة ، وحتى السياسة ، إلى أن يصل إلى حياتنا اليومية .

وأكبر تحدٍ تثيره آليات تشكيل حكم الأقلية الحضارية هو التعليم، فنظام التعليم الحالى يروج لمعارف غربية ، سواءً على المستوى الفنى العملى ، أو على المستوى النظرى المعرفى . وحتى المستوى الفنى ، فإنه يقدم من خلال رؤى معرفية ضمنية متحيزة للحضارة الغربية . وآلية التعليم بهذا المعنى تنتج تحيزات لحكم الأقلية الحضارية ، بدلاً من أن تنتج طلائع لنهضة الأمة .

صحيح أن خريجى التعليم ليسوا بالضرورة متغربين ، ولا وكلاء للغرب ، ولكن هم على الأقل معرضون للتشوه الثقافى والتداخل المعرفى .

ومن التعليم تخرج أجيال من أساتذة الجامعات والباحثين والعلماء ، حيث يتم تنميطهم على نموذج معرفى غربى . وتتفاقم المشكلة تحت مظلة « العلم » ، فتتحول كل طاقاتنا العلمية نحو إعادة إنتاج النمط الغربى . ويتأسس العلم على « الاقتباس » من المرجع الغربى . ويتراجع الإبداع الحر ، خاصة الإبداع الأصيل النابع من ثقافة الأمة . فتصبح الآلة التعليمية العلمية منتجة لنماذج مقلدة لما ينتجه الغرب . فتشوه بذلك جزءاً هاماً من الجانب المعرفى لدينا .

وعندما يصبح البحث العلمى - المؤسسة والتمويل - غربى النزعة تماماً ، تتحول آلة إنتاج المعرفة الغربية إلى آلة منتجة لصورة مزيفة عن الأمة ، صورة من شروطها تأهيل الأمة لعملية التغريب ، وتبرير ذلك بتشويه الصورة الأصيلة للأمة . والأهم من ذلك أن مؤسسات العلم بتوجهها الغربى ، وتمويلها الغربى تفتح المجال أمام أصحاب المعرفة الغربية ، وتغلقه أمام أصحاب المعرفة العربية الإسلامية .

ومن التعليم والجامعة خرج طابور طويل من الخبراء (التكنوقراط) حاملين برامج ورؤى غربية جاهزة . ومع تحول نظام الحكم للاستعانة بالخبراء كوزراء ، أصبح تشكيل الحكومة فى حد ذاته معتمداً على خبرات غربية ، أدت إلى إنتاج سياسات وقرارات مستوردة ، وفرضها على الأمة . ونلاحظ أن « الخبير » الذى يحلم بالرقى ويحركه الطموح ، أصبح هو الشخص الذى يحاول أن يكون على المستوى الغربى من المعرفة . وبهذا تصبح « الخبرة الغربية » طريقا لمقعد وزارى فى حكومة أقلية حضارية .

والأمر لايقف عند هذا الحد ، ففتح المجال أمام الشركات الأجنبية وربط

الاقتصاد المحلى بـالاقتصاد الرأسمالى الغربـى ، فتحا مجالاً واسعاً أمـام الأكثر تغريبـاً ، للحصول على الوظائف المتميـزة . وليس شرط إجادة الإنجليـزية فى إعلانـات الوظائف بـالأمر الهين . ففى أى أمـة يكون مفتـاح الرقى الـوظيفى معرفة لغـة أجنبية ؟! وهذا الأمر تطور إلى حـالة تمييز عنصرى لخريجى المدارس الأجنبية ، وصل لحد مبالغ فيه مع خريجى الجامعة الأمريكية ، والحاصلين على الشهـادات الأجنبيـة . معنـى ذلـك أنـه كلما ازدادت درجـة التنميـط المعـرفى الغربى ، كلما أدى ذلك إلى الحصول على أفضل وظائف بأعلى المرتبات .

والوضـع على هذا النحو يعطـى امتيازات مجزيـة لمن يمثل النمط الغـربى بـدرجة إتقـان أكبر . ولايمنـح أى مزايـا لمن يعـرف أمتـه ويعبر عنها ويبـدع لحسابها . فـإتقان العربيـة ـ مثلاً ـ ليـس شرطاً مطلوبـاً من أحد ، أمـا إتقان الإنجليزية ، حتى مع تدهور العربية ، فهو أحد مفاتيح النجاح الوظيفى .

وتتطور آليات تكوين نخبة الأقليـة الحضارية على المستوى الثقافى ، حيث المبارزة فى نقل المعارف الغربية ، والحصول على الشهادات من الخارج . وتفتح وسائل الإعلام والثقافة أبوابها أمام حاملى ثقافة الغرب ، لتشكل منهم نخبة ، لاباختيـار الأمة ، بـل باختيار السلطـة . فتصبح مساحـات واسعة مـن عالم الثقافة المقروءة والمسموعة والمرئية تحت حكم نخبة الأقلية الحضارية .

ثم توضـع فى النهاية شروط التفوق ، وتتجمع فى المجـال التعليمى والمهنى والعلمى والثقـافى لتمثل النمط المرغـوب وتتحدد ملامحه . والنـاس فى سعيها للحياة ليست مكلفـة بالنضال المستمر ، فالنضال وظيفـة الطليعة وأصحاب الرسالة ، أما الشعب فى مجموعه فوظيفته الأساسية هى الحياة وترتيب أوضاعها والاستمرار والبقـاء . وجملة هذا الوضـع تدفع أجيالا وشرائح واسعـة ، لتبنى نموذج ثقافى معرفى مهنى ، حتى يتاح لها النجاح وتحقيق الطموح . وليس كل

من يتبنى هذا النموذج يقتنع به ، أو يعيش على أساسه ، فالأغلبية تتبنى هذا النموذج كوسيلة للعمل ، وبالتالى تحقيق سبل الحياة ، وأقلية من هؤلاء تؤمن بالنموذج الغربى ، وتعيش على أساسه ، وتحوله إلى نمط حياة ، والغريب أن هذه الأقلية سرعان ما تصبح القائدة لعملية تكوين النخب الحاكمة ، لأنها هى التى تحصل على لقب « الوكيل الغربى المحلى » ، والذى يلقى الدعم الخارجى المعنوى والمادى .

وتتكامل هذه الصورة على المستويين المادى والحياتى ، من خلال إنتاج سلع غربية وتأسيس سوق على مزاج غربى ، ثم دفع المستهلك من خلال احتوائه إعلانيا لاستهلاك المنتج الغربى ، حتى يتكيف ذوقه وميوله مع هذا النمط . وهنا يتم تكوين نخبة اقتصادية تتحول إلى الخارج ، حيث مصلحتها . فأغلب المنتجات بتصريح من شركات عالمية ، وكذلك فإن التقنية الصناعية مستوردة ، وأخيراً فإن الاقتصاد مدفوع للتصدير .

على ذلك فإن أصحاب الملايين ينضمون تدريجياً للأقلية الحضارية ، ويقومون بدور الوكيل الاقتصادى الذى يعد امتداداً للنمط الاقتصادى العالمى ، ويروج لمفرداته وسلعه ، ومزاجه ونمطه . ولعل فكرة الاقتصاد الموجه للتصدير هى جزء أصيل من عملية إلحاق الاقتصاد الوطنى بالخارج . لأن الشروط المفروضة على الاقتصاد المحلى ، والتى تتحكم فى مدى نجاحه يتم ربطها بالخارج الذى يصبح الحاكم الحقيقى للاقتصاد المحلى .

واستمرار الآليات السابق ذكرها وغيرها ، يعنى أننا أمام آلة ضخمة ، تنتج وكلاء غربيين ، وتسمح لهم بتشكيل النخبة الحاكمة . مما يعنى استمرار الحال ، وتدهور وضع قيمنا ونموذجنا المعرفى . ولعل الدعمين السياسى والمالى الغربيين ، من أهم عناصر بث الروح فى هذه الآليات .

وعلى المستوى السياسى فإن إلحاق نظامنا السياسى بالنظام الغربى ، جعل الحكومة والدولة تقفان فى صف تدعيم آليات إنتاج الأقلية الحضارية . حيث إن النظـام الحاكم ، أصبـح يطبـق كل الـوصفـات القـادمة مـن الخارج ، فى الاقتصاد كما فى التعليم ، وحتى فى القانون .

حرب القيم الأهلية

لا أظن أنه يمكننا تجاهل ما تمر به الأمة من صراعات حادة ، بل إن مشاهد الواقع الراهن تؤكد كل يوم على تصاعد حدة النزاع الأهلى . فالصراعات الراهنة تدور بين أبناء الأمة أنفسهم ، لتجعل ساحة المعركة الداخلية شديدة الأهمية ، لدرجة نتصور معها أن الصراع سوف يحسم فى الداخل أولاً ، قبل أن تحسم الصراعات الخارجية ، والتى نظن أنها ستكون نتيجة لما تسفر عنه الصراعات الداخلية من نتائج .

وليس صحيحاً أننا نعيش أى قدر من الاستقرار ، بل نحن كأمة تعيش بالفعل حرباً أهلية . ربما تكون ملامح الحرب وأدواتها مختلفة عن الصور التقليدية . فهى ليست حربا دموية دائماً ، ولكن لها مظاهر دموية ، ولحظات تفجر دموى . وحتى نفهم ما يجرى علينا أن نجمع أطراف وأجزاء الصورة معاً ، لنحدد مجال الحرب وأسبابها وأطرافها الفاعلة . والحرب ليست فقط فعلا عسكريا مسلحا ، وبالتالى فالمشاهد الدامية هى جزء وفصل من فصول الحرب ، ولكنها ليست كل المشاهد والفصول .

والحرب التى نعنيها هى النزاع الأهلى ، بوصفه حالة تنازع بين أبناء الأمة الواحدة ، وهى حالة تخرج من رحم تعارض المصالح لحد الاقتتال ، فالتعارض السافر فى المصالح يمنع وحدة الأمة ، ويفرق بين أبنائها . والأمر فى الأمتين العربية والإسلامية يتجاوز تعارض المصالح فيما نظن . فالمصالح هى مظهر

من مظاهر الحياة ومتطلباتها ، والتعارض فى المصالح يولد الصراع ، ولكنه أيضاً يفتح الباب أمام تسويات ما ، تكون قادرة على حفظ الحد الأدنى من مصالح كل طرف .

ولكن هناك نوعا من تعارض المصالح يشبه المرض الخبيث . وهو التعارض الذى تستحيل معه أى تسوية ، فالتنازل النسبى من طرف لآخر لايحقق مصلحة الأول أو الثانى . وإذا تصورنا ذلك التعارض الخبيث ، سنواجه قاعدة الكل أو لاشىء . وتلك هى القاعدة المولدة لحالة الصراع المفضى للنزاع والحرب ، حيث تكون المفاصلة هى القاعدة . فالمصالح عندما تتعارض لحد أن تلبية مصلحة ما تؤدى إلى تدمير مصلحة أخرى ، تصبح بذلك مصالح متصارعة بحكم تكوينها ، فالصراع بينها حتمى .

والأمر يحتاج إلى نظر عميق وبصيرة نافذة . لأن الحديث عن الحرب الأهلية ، والصراع والنزاع يجرنا إلى الحديث عن الوفاق الوطنى والحوار الوطنى وغيرهما . فإذا كانت الحرب حتمية ، فإن الوفاق مستحيل . وإذا نظرنا إلى واقعنا بهذه الصورة ، سوف نميل للحدة الممزوجة بالخوف وربما باليأس . ولذلك فإن صورة الحرب الأهلية ليست مرغوبة فى حد ذاتها ، ولا يجب أن نستخدمها أداة فى الصراع لنوقف الحوار . تلك هى الإشكالية التى نمر بها الآن . فوصف الواقع الراهن ومعرفته أمر ضرورى ، حتى نتعامل معه بشكل إيجابى . وما يتنازعنا ـــ وأتصور أنه يتنازع غيرنا ـ هو أهمية اكتشاف الواقع وضرورة المكاشفة ، مع الخوف من نتائج ذلك ، فهل الأصح أن نبث دخانا كثيفا على واقعنا ، فنخفى الجزء الأكبر من أزماتنا ، مما يسمح لنا بالحديث عن الحوار والوفاق ، أم علينا أن نقدم على المكاشفة بكل تبعاتها ؟!

فى ظنى أننا وصلنا لمفترق الطرق ، ولم يعد أمامنا إلا تحرير المسألة برمتها .

والمكاشفة تعنى أن نخرج الصراع المضمر ، ونفتح الجرح الغائر ، ونكشف أبعاد النزاع ، لتخرج الحقيقة إلى سطح المواجهة . ربما يتيح لنا ذلك احتدام الحرب على مستوى الفكر والرأى ، قبل أن تحتدم على مستوى البشر ، وتنطلق لغة الدماء .

أتصور أن المكاشفة ضرورة فى هذه اللحظة التاريخية ، فالواقع يؤكد أن الحرب تستعر ونيرانها تشتعل ، وأن شيئا من الحوار أو الوفاق لم يحسم قضية ، ولم ينزع فتيل المعركة . بل الأمر تطور لحدٍ خطير ، وهو إثارة قدر أكبر من الغموض حول ما يحدث ، وإطلاق الصور الإعلامية الغامضة والمشوشة والمضللة ، لحد جعل الصراع يكمن أكثر ، ويزداد حدة وشراسة ، لما تولد فيه وبه من مشاعر الغبن والظلم .

فهل تكفى تلك المبررات ؟ لا بل نضيف عليها أن قواعد الوفاق والحوار الوطنى باتت تمثل أحياناً لعبة غير شريفة ، وكأن المقصود منها لا الوفاق بين طرفين ، بل تحييد طرف لصالح الآخر . فلعبة الوفاق والحوار تدور تحت حماية السلطة والسلطان ، وتحت طغيان الكوكبية والهيمنة الغربية ، لهذا ظهر واضحاً أن أى حوار يبدأ من مسلمات لا تقبل الجدل ، تظهر وكأنها مسلمات إنسانية عامة ، ومن داخلها تخرج تحيزات كثيرة تجعل الوفاق، ليس إلا استسلاماً من طرف لآخر .

ثم ها هو عصر الحوار ـ تلك العملية الإنسانية المتحضرة كما يقولون ـ عصر يفرض مقولاته على الجميع ، وكأن المقصود بالحوار هو حرية أن تختار تلك المسلمات ولاشىء غيرها . وقواعد الحوار السياسى والحوار الدينى معلومة لكل الأطراف ، فهو حوار « ديمقراطى » « ليبرالى » ، يؤمن بالحرية وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات . وهو حق أريد به باطل ، فتلك التعبيرات الجميلة لا تحمل

بداخلها إلا قيم الحضارة الغربية . فهى ليست قواعد دولية عامة غير متحيزة حضارياً ، بل هى مصطلحات متحيزة حضارياً تسمح بأفكار وترفض أخرى . بهذا أصبح الحوار أداة لتنميط المختلفين ، وإعادة إنتاج أفكارهم فى قالب مغاير ، يؤدى فى النهاية بالطرف المختلف إلى ترك قيمه الأصيلة .

ويبدو أن مباحثات السلام بين العرب وإسرائيل هى النموذج الأمثل للعصر ، فهى تسويات استسلامية ، يخرج منها العرب وهم أصحاب الحق ، بعد أن تفرض إسرائيل شروطها ، وهى المعتدى الذى لاحق له ، فهو حوار يجعل المجنى عليه فى موقف الجانى ، ويعطى للجانى شهادة براءة .

أليس هذا هو ما يحدث فى حياتنا الثقافية ، حيث تدور الحوارات بين النخبة المثقفة المتغربة ، بوصفها المجنى عليه والقاضى وممثل الإدعاء ، وبين التيارات الإسلامية ورموزها بوصفها الجانى المتهم دائماً . ويطلب من الجانى المزعوم أن يعلن توبته تحت شعار الديمقراطية والليبرالية والحرية وحقوق الإنسان ، فإذا فعل ذلك تحول إلى المنظومة الغربية . فالمطلوب لا يكاد يكون إلا تكريساً للظلم . فالمنظومة الغربية وافدة ، وهى التى حملها الاستعمار والهيمنة والإمبريالية والاستغلال ، وبالتالى هى الجانى ، أما المنظومة الإسلامية فهى المجنى عليه الذى سحب حقه فى الحياة ، فى أرضه وداخل أمته . ولكن شروط الحوار ليست إلا شروط الظلم المحققه للطغيان .

بهذا المعنى نظن أن الحديث عن الحوار والوفاق ليس إلا تكريساً للحرب . فالحوار غير العادل يؤدى للظلم ، والأخير مولد للعنف والفرقة والتنازع . لذلك فالحوار ليس إلا أحد مستويات الحرب ، ولكنها الحرب الكامنة التى يحاول فيها كل طرف خداع الطرف الآخر ، لينتصر عليه وفاقاً ، أى ينتصر عليه برضاه وتوقيعه . وتلك أزمة حقيقية ، لأنها تذكرنا بما يفعله الكيان

الصهيونى بالأمة العربية ، لأنه الآن يسطر وثيقة انتصاره ، ويفوز بتوقيع النظم العربية ، على ذلك الإعلان المظفر الذى حول المعتدى إلى دولة شرعية . فالسلام بهذا المعنى ، هو استسلام بدون مبرر مقبول .

هذا هو جوهر المأزق ، أن ننظر للواقع لنعرفه . ولا أظن أن الحديث عن الوفاق والحوار يفيد ، إذا كان حد التنازع قد وصل إلى أقصاه . وأيضاً لا نتصور أن كشف عناصر الحرب ، يؤدى إلى تولدها ، وإشعال نيرانها . بل أعتقد أن وقائع حياتنا ، فى السنوات الماضية ، تؤكد أننا ندخل إلى الحرب دخولاً مروعاً ، فالثمانينات تبدو مساحة للحوار ، ولكن التسعينات ليست مساحة إلا للحرب . والسبب فى ذلك حسب ظنى أن الحوار لم ينفع ، وشروطه لم يتفق عليها ، أو كانت جائرة . وفى كل الحالات فإن مرور الزمن يزيد حدة الحرب ، ويجعل الأصح أن نواجه الموقف دون تجميل له .

تلك هى المبررات ، التى تجعلنا نقدم على التعامل مع الواقع كما هو . فلا يبدو هناك أى مهرب من المواجهة !!

فماذا عن الحرب الأهلية ؟! ما نقصده فى الواقع أن الأمة دخلت مرحلة الصراع الفاصل فى تاريخها بين الوافد والموروث . والحلقات السابقة كانت مراحل التاريخ الطبيعى الذى يبدأ بالانبهار بالآخر ، والخوف منه ، ومحاولة التوفيق التى سرعان ما تصبح تلفيقا ، ثم يظهر الوافد على حقيقته ، فهو ليس خيراً كله ، ولا شراً كله . وكذلك يظهر الموروث ، فهو ليس ضعفاً دائماً ولا جموداً مستمراً .

ومع ظهور الوافد على حقيقته ، وظهور جانبه الاستعمارى المهيمن أصبح الوافد القيمى والفكرى ، دخيلا يقاوم ، ويشحذ قوى الداخل ضده . ومع إحياء الموروث تفجر منه قيمه وإيجابياته وإمكانياته . فإذا كانت البداية

صدمة ، ثم انبهـارا ثم توفيقا ، فإن النهاية أصبحـت استعمارا ثم هيمنة ، ثم غزوا ثقافيا . والآن ، تفجر الصراع على المستوى الدولى ، فالدول الغربية قررت فـرض القيـم بقـوة السـلاح ، وشعوب الحضـارات الأخـرى تـرفـض وتعلـن العصيان .

ذلـك الصراع فيما نتصور تجسـد فى المواجهة بين الـوافـد ، ممثلاً فى الـدول الغربية وقوتها ، والأنظمة الحاكمة وأسلحتها ، والنخب المتغربة ونفوذها وبين الموروث ، ممثلاً فى الأمة نفسها وروحها وتاريخهـا وقيمها ، وطليعتها التى تقود النضال والنهضة . لذلـك قلنا إن المصالح متعارضة لحد الاقتتـال ، وقلنا إننا بصدد حـرب أهلية ، هى حـرب القيم الأهلية ، فى فصـولها دماء كثيرة ، وفى فصولها أيضاً معركة المصير لأمة العرب والمسلمين .

فـالحرب الأهلية فى رأينـا ، هى التـى تـدور بين الخارج ممثلاً فى وكـلائه ، والداخـل ممثلاً فى طليعته . وبين الطـرفين تتعارض المصالـح ، لا بين النخبة المتغربة وطليعة الأمة فقط ، بـل الأهم أن الصراع بين الطرفين يحمل فى جنباته تعارض المصالح بين الأمة وحكامهـا ، وبين الأمة والأمم الأخرى . فما حدث هو حـرب أهلية داخليـة زرعت من الخارج ، بـدعم من الـداخل ، فـأصبح الصراع بقدر ما هو داخلى وبين أبنـاء الأمة الواحدة ، بقدر ما هـو محمل بكل الأزمات الدولية ، وما فيها من تعارض مصالح بين القوى والضعيف .

وعلينا أن نـلاحظ ، أن الدول الغـربية المهيمنة تـريد فرض قيمهـا علينا ، وكذلـك تريد ضمنياً أن تمنـع أى صحوة عربيـة إسلامية ، لأنها ترفـض قيام حضارات مختلفة عنهـا . فإذا تصورنا مـا يحدث الآن سنكتشف أن المنوط بهم فرض الهيمنة علينـا ، وعرقلة نهضة حضارتنـا هم من أبناء الأمـة وكلاء الغرب المحليين الذين أصبح تـاريخهم غير تاريخنا ، وأصولهم غير أصولنـا . فإذا كان

الاستعمار اعتداء مفضيا للحرب والمقاومة ، فإن الاستعمار المحلى القائم على أيدى أبناء نفس الأمة يفضى إلى الفتنة داخل الأمة ، ويولد الحرب الأهلية .

وذكاء الآخرين أنهم أوكلوا غيرهم نيابة عنهم ، فى فرض الهيمنة علينا . وبهذا يتحقق لهم السيطرة من خلال الوكيل المحلى . فقوى الهيمنة وضعت فى صفوفها الأولى وكلاء من أمتنا ، فأصبحت الحرب أهلية وداخلية ، وكان أهون أن تكون خارجية . وهو أمر أدى فى النهاية لزرع الفتنة ، بتقسيم الأمة ، إلى فريقين ، أحدهما خرج عن قيم الأمة ، والثانى ملتصق بها ، فأى حرب تلك !!

فلنعد للوفاق إذن لنسأل ما المقصود بالوفاق ؟ فهل هو وفاق بين حضارات العالم على أرض أمتنا ؟ هل المقصود به أن نكون أمة متسامحة لحد قبول أى قيم وافدة ؟ أم أمة مسالمة لحد ترك عقلها وقلبها معروضين للإيجار والاستغلال من الآخرين ؟! عن أى وفاقٍ يتحدثون ؟!

إن زرع منظومة لقيم وافدة داخل تراب الأمة ، هو السبب الحقيقى فيما نحن مقدمون عليه من حرب أهلية ، لذلك نسميها حرب القيم الأهلية . فداخل أمتنا نواجه بنخبة حاكمة تتبنى قيما وافدة ، وتطبق قوانينها ، وتفرض نظمها ، وتحقق بذلك مصالح الغرب والنخبة فقط ، متجاهلة بذلك الأمة . وفى أحسن تصور فهذه النخبة تتصور أن مصلحة الأمة فى إلحاقها بالغرب ، وهو أمر لا يتأتى إلا بتنازل الأمة عن قيمها .

والنخبة المتغربة وصلت لحد التورط . فوجودها وكيانها ومصالحها تعلقت بالغرب ، وأصبح الصراع بالنسبة لها صراع حياة أو موت . والمشكلة الأكبر أن النخب الإدارية والعسكرية أقامت نظم الحكم على أسس من التبعية للخارج ، فى الرؤية والأدوات والأفكار ، ثم أصبحت التبعية فى القرار

السياسى نفسه . وكل ذلك يدفع وكلاء الغرب ، نحو التمسك الشديد برؤيتهم ، وفرضها بالقوة .

وعلى الجانب الآخر فإن طليعة الأمة تشعر بمسئوليتها نحو قيم الأمة ، ونحو حماية جماهير الأمة ، حتى لا تتحطم قيمهم ، ولا تستعمر عقولهم أو قلوبهم . وفى وعى طليعة التراث أن ما يحدث هو انتهاك للمقدس وتجاوز للتاريخ وسحق للهوية ، وهو ما يجعل الطليعة ترى نفسها مكلفة نيابة عن الأمة ، للدفاع عن القيم الأصيلة . فترتبط مصالح الطليعة بمصالح أمتها ومشروع نهضتها .

هو تعارض مصالح مفضٍ للحرب ومولد من اختلاف جذرى فى منظومة القيم ، مما يجعله غير ملائم للوفاق أو الحوار . فهل فى ذلك مبالغة ؟! لا أظن فكل منظومة للقيم مستقلة عن الأخرى ومتعارضة معها . والتوفيق بين منظومات القيم أمر مستبعد لأن لكل منظومة قيمها ونظامها الداخلى والمنظومات القيمية نتاج حضارى، لايمكن أن نشكل فيها ، ونصطنعها. وكذلك فإن كل منظومة من القيم تحمل السلبى والإيجابى، أى يمكن توظيفها فى النهضة ، وكذلك يمكن أن يؤدى الاستخدام السلبى لها إلى التأخر. وكل منظومة فى النهاية هى نتاج كفاح أمة، وهى الأنسب والأفضل والأكثر ملاءمة لهذه الأمة عن غيرها من المنظومات. والمنظومة العربية الإسلامية هى الأفضل لنا، ومنها ستحقق النهضة، وبدونها لن نحقق شيئا وهى خاصة بنا ولاتلائم الغرب، ولاتنفعه، كما أن منظومتهم لاتلائمنا، ولا تنفعنا.

لذلك نتصور أن ما يحدث الآن هو إفراز للصراع بين المنظومة العربية الإسلامية ، والمنظومة الغربية ، لأن التعايش بينهما غير ممكن داخل أمتنا . وإن كنا ننادى بالتعايش بين الحضارات والأمم على مستوى العالم ، ولكن الأمة الواحدة ، لن تكون مسرحاً لزرع حضارات الأمم الأخرى .

العنف المستتر

إن الصراع بين الوافد والموروث ، أى بين قيم الحضارة الغربية وقيم الحضارة العربيـة الإسلامية خلـق حالة مـن العنف الضمنـى ، تفجر كل يـوم صراعاً جديداً ، وتدفع الأمة نحو صراع مصيرى يستنزف قواها ، فقد أدى هذا النزاع إلى تشكل الحالـة الراهنة ، فى قوى صـدامية لكل منهـا مؤسساتها ومنابـرها . وأصبحت القاعدة أن كل فريق يحاول استبعاد الآخر تماماً .

ونتصور أن المحركة تدور على أسس من الصدام لا التعايش . والواقع أن ما نمر به الآن هو أزمة تاريخية طاحنة . لأن اختلاف التيارات السياسية والثقافية داخل الأمـة أمر عادى ، بـل هو أمر مطلوب ، لأنـه يعنى التعدد وفيـه الثراء ومنه الازدهار . ولكن الحالة الراهنة تؤدى للصراع ، لأنها صدام بين تيارات ، لكـل منهـا مرجعيـة مختلفـة . حيـث العلمانيـة تستنـد للمرجعيـة الغـربيـة ، والإسلاميـة تستند للمرجعيتين العربيـة والإسلامية . واختـلاف المرجعيات ، يجعل الصراع وكأنه بين دول وحضارات ، لا بين تيـارات تنتمى لأمة واحدة . وفى هذا فرق كبير بين التنافس بين رؤى الأمة ، وبين الصدام بين رؤى الأمم .

تلك الحالة أفرزت فى تصورنا ظاهرة هـامة ، وهى انقسام القوى السياسية والثقافية إلى كتلتين ، لكـل منهما كيانه المنفصل عـن الأخرى . والانفصال فى الواقع نتاج انفصال المرجعية ، وهو أمر يفضى لحالة ضياع الأرضية المشتركة . فبين العلمانية والإسلامية ما بين حضارة وأخـرى وأمة وأخرى . فما يربط بينهما

هو ما يجمع البشرية كلها ، من حيث إن الإنسان كمخلوق واحد فى النهاية . وهذا المشترك لايكفى لإقامة أمة ، ولا نظام حياة . فهو كافٍ لخلق قيم دولية للتعايش بين الأمم المختلفة . ولكنه غير كافٍ لإقامة أمة واحدة .

فإذا كان اختلاف المرجعية يؤدى إلى نخبة تتبع الغرب ، وطليعة تمثل الأمة ، فهو يؤدى أيضاً إلى حالة من العنف المستتر القائم والناتج من ذلك الاختلاف المرجعى ، فالاختلاف المرجعى يسحب أى أرض مشتركة ، وهو ما أدركته كل القوى ، وتصرفت بناءً عليه ، عن وعى أو غير وعى .

لذلك يغلب على العلمانيين النظر إلى الإسلاميين ككتلة واحدة ، وكذلك يغلب على الإسلاميين النظر للعلمانيين ككتلة واحدة . فكل طرف يجد فى الآخر نقيضاً له ، فالمنظومة الإسلامية نقيض للعلمانية الغربية ، لذلك فالعلمانى يرى أن التهديد يأتيه من الإسلامى المتطرف ، كما يأتيه من الإسلامى المعتدل ، لأن التهديد بالنسبة له إسلامى أولاً وأخيراً . وكذلك بالنسبة للإسلامى ، فهو مهدد من كل ما هو علمانى ، سواء معتدل أو متطرف .

وهذا الموقف أدى فى النهاية لتشكيل وعى كل طرف بالآخر، حتى بات واضحاً أن كلا منهما لا يرى التمايزات والاختلافات داخل الكتلة الأخرى . وعلى هذا الأساس قامت الحملة الظالمة ضد الإسلامى ، مؤكدة أن كل فصائله إرهابية . وفى ذلك تأكيد على أن الطرف العلمانى يرى الإسلامى ككتلة واحدة ، ويعتبر كل ما هو إسلامى تهديداً له ، كذلك فإن ذلك يؤكد أن اتهام الإرهاب يوجه للجميع ، لأن الهدف هو استبعاد كل ما هو إسلامى ، لأنه بالضرورة معادٍ لكل ما هو علمانى .

ونفس الأمر ينسحب على الفصائل الإسلامية فى موقفها من الكتلة العلمانية. والواقع أن هذه الرؤية صحيحة ، لأن أى نجاح لتأسيس المرجعية العربية الإسلامية سيكون على حساب محاولات تأسيس المرجعية الغربية .

بمعنى أن محاولة كل فريق استبعاد الآخر ، هى تعبير عن حتمية حضارية ليس منها مهرب . ففى النهاية يجب أن تنتصر مرجعية على أخرى ، وكذلك فإن كل انتصار لمرجعية هو سحب من رصيد الأخرى .

لذلك فالعلمانى يدرك الفروق بين العلمانيين ، والإسلامى يدرك الفروق بين الإسلاميين ، وكلاهما لا يدرك الفروق فى الطرف الآخر فالغالب أن وعى كل طرف يترجم الحقيقة بطريقته ، ويحولها إلى صورة شائعة وبسيطة . بمعنى أن العلمانى كافر ، والإسلامى إرهابى ، وتلك هى الصور الشائعة . وهى تعبير رمزى غامض ، عن أن الخلاف بين مرجعيتى الأول والثانى ، خلاف لا يقبل المصالحة .

والحقيقة أن البعض حاول أن يطفىء نيران الفتنة ، وهنا ظهر الاعتدال . فالعلمانى المعتدل يؤكد على مناصرته للإسلام الصحيح . والإسلامى المعتدل يؤكد على تأييده للديمقراطية فيما لا يخالف الإسلام . والاعتدال هنا ، يرفع شعارا ، يعبر من خلاله عن التزامه بقواعد اللعبة السياسية وشروط القيم الموروثة . ولكن حقيقة الصراع تتجاوز ذلك ، لأن شعار الإسلام ، لن يجعل العلمانى منتمياً للحضارة العربية الإسلامية ، وشعار الديمقراطية لن يؤدى إلى إلحاق الإسلامى بالمرجعية الغربية .

كما أن استخدام الإسلام من جانب ، واستخدام الديمقراطية من جانب آخر جعلا المصطلحات تستهلك إلى حد يرفع من درجة الصراع ولا يخمده . فالعلمانى يرى أن ديمقراطية الإسلامى زيف ، والإسلامى يرى أن إسلامية العلمانى زيف آخر . لذلك فإن الاعتدال اكتسب درجة عالية عن سخونة الصراع . وبات كل طرف ينسب لنفسه الاعتدال وينفيه عن الطرف الآخر . وكذلك أصبح كل طرف ينسب لنفسه الإسلام أو الديمقراطية وينفيه عن

الآخر. مما دفع كل طرف إلى اعتبار نفسه ممثلاً للاعتدال والإسلام والديمقراطية، واتهام أى «آخر» بأنه إرهابى ومتطرف وكافر وعميل وهكذا .

وهذا هو مناخ التطرف المفضى فى النهاية إلى رفع درجة العنف المستتر. والأخير هو سبب مباشر أو غير مباشر فى تعظيم درجة العنف العلنى المباشر وهذا حقيقى فيما نظن ، لأن الفكر الإسلامى المعتدل يرفض إعطاء شرعية للقيم الغربية ، والعلمانى يعتبر ذلك تصريحا بتكفير العلمانى ومن ثم قتله . والفكر العلمانى الغربى المعتدل يرفض إعطاء شرعية للقيم الإسلامية ، مما يؤدى إلى توسيع مظلة تهمة الإرهاب على الجميع . معنى ذلك أن النخبة العلمانية تساعد الدولة على فرض مظلة اتهاماتها على كل التيارات الإسلامية ، وكذلك فإن الطليعة الإسلامية لا تنشر فكرا يمنع توسيع مجال العنف من قبل الجماعات المسلحة .

وأصبحت كل كتلة تضم التطرف والاعتدال ، والعلمانية تملك سلاح الحكومة الفتاك ، والإسلامية يخرج منها سلاح الجماعات المسلحة الدامى . والاعتدال فى النهاية ، أصبح هو الضحية ، لأنه يتكلم بلغة مسالمة تقدر الآخر ، ولاتتعدى على حقوقه ، ولكنه يدخل فى الصراع الأكثر دموية ، فيصبح جانيا ومجنيا عليه معاً .

تلك هى الصورة بلا تجميل . وهى واقع نعيشه بكل وضوح ، واقع لايعرف الحوار ولا التعايش ، ويزداد فيه التطرف وينمو العنف . لذلك أصبح لكل فريق أدوات عنيفة ، فالإسلامى ــ من وجهة نظر العلمانى ــ غير ديمقراطى ، وبالتالى خارج عن القانون ، لذلك فهو إرهابى ، والعلمانى ـ من وجهة نظر الإسلامى ـ كافر ، ومعادٍ للأمة ، لذلك يستحل دمه . نعرف تماماً أن تلك المقولات ، هى مقولات التطرف ، ولكن المساحة التى تحتلها هذه

المقولات تزداد كل يوم ، لحد جعل الخطر قادما . والواقع أن نظام الحكم يقف موقفاً غريباً تجاه هذه القضية ، فهو إما أن يزايد على الإسلام ، أو يتمادى فى محاربة الإسلاميين ، ولا حل ثالث لديه . وكأنه يريد الإسلام شرعية له ، دون أن يحقق مرجعيته على أرض الواقع ، ويحاول أن يسحب أى شرعية إسلامية من أى قوى أخرى . وهو بهذا طرف أصيل فى إشعال نيران الفتنة ، لأنه يزايد على العلمانية ضد الإسلاميين ، ثم يزايد على الإسلام ضد العلمانيين . لذلك تجد أن كلا الطرفين يتهم الحكومة أحياناً ، بأنها تناصر الطرف الآخر .

أما معركة الإرهاب الجارية خلال سنوات التسعينات من القرن العشرين ، فهى حالة تدعو للقلق . لأن التحالف ضد الإرهاب أصبح يضم الحكومة والنخبة المتغربة والقوى الدولية ، ضد كل ما هو إسلامى . وهى حالة فى نظرنا ، مفجرة لكل كوامن العنف الصريح والمستتر .

نعم إننا فى مأزق !!

والحل فى تصورنا أن ننزع فتيل العنف ، ونطرح الرؤى المعتدلة ، ونحدد قواعد اللعبة ، ونجعل المواجهة ، مكاشفة لاتنقصها الجرأة . معنى ذلك أننا نحتاج للرؤى المعتدلة من الطرفين ، لنعطى لها مساحة كاملة للتأثير ، ولا نلقى بظلال الشك حولها . أى نؤسس مناخ الاعتدال أولاً ، ضد كل عنف ، وكل تطرف . ونسمح بأفضل فرص ممكنة للحوار بين قوى الاعتدال .

والهدف من ذلك ليس حل الأزمة ، ولكن إخماد نيران الفتنة ، حتى نصل للمرحلة التى تتبلور فيها الرؤى الفكرية وتنضج ، ويتم الاختيار بين الرؤى سلمياً . نعم علينا أن ندرك أننا أمام صراع حتمى ، ولا بديل أمامنا إلا بجعل الصراع سلمياً ، حتى نتلافى العنف والعنف المضاد ونحقن الدماء ، فلا ندخل المستقبل بثوب ملطخ بالدماء .

إننـا نعيـش الصراع ، وعلينـــا أن نعترف بهذا ، ولـن ينفعنـا أى محاولات للهروب . ولكن إذا غاب عنا الخطر ، ولم نتلافه ، فإننا نعرض الأمة للضياع . فمناخ العنف والتطرف خطر على الجميع . والأيدى الخارجية العابثة خطر على الجميع أيضـاً . فإذا سـاد العنف ضـاعت الأمـة ، وإذا تحكمت فينـا القوى الخارجية ضاعت الأمة أيضاً . وعلى عقلاء الأمة أن يعرفوا تلك الحقيقة .

الفهـــرس

رقم الايداع : ٩٦/١٤٢٤٩
I.S.B.N. 977 - 09 - 0366 - 3

مطابع الشروق

القاهرة :٨ شارع سيبويه المصرى - ت:٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس:٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ـ٨١٧٢١٣ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥(٠١)


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تفكيك الديموقراطية

تحت عنوان « الديمقراطية » ، تدور معركة حامية .. ليست فى الحقيقة حول أهمية التعددية وقبول الآخر.. ولكنها معركة أخرى بين التغريب والخصوصية الحضارية .

ومن خلال « شرط الديمقراطية » يتم إهدار حق عدد من التيارات فى الممارسة السياسية ، وينادى البعض بإستبعاد هذه التيارات تماماً ، رغم أنها تيارات تعبر عن موروث هذه الأمة .

وتحت عناوين تدور حول « الإرهاب » يتم إتهام الكثيرين بأنهم يشجعون العنف ، رغم أن دعواتهم سلمية ومشروعة وفى إطار القانون .

ومن خلال حملة شاملة على « الإرهاب » ، يحاول البعض تمرير معركة أخرى يظهر أنها تهدف إلى تدمير « الموروث » جملة.

عن هذه وغيرها ، يدور هذا الكتاب ، فى محاولة لا تنقصها الصراحة لمواجهة معركة من أخطر معارك حياتنا ، معركة بين الوافد والموروث ، حتى وإن كانت تحت عنوان « الديمقراطية ».